

بسم الله الرحمن الرحيم



المملكة العربية السعودية.

وزارة التعليم العالي.

جامعة أم القرى.

كلية اللغة العربية وآدابها.

قسم الدراسات العليا العربية.

تعقبات أبي حيان الأندلسي على ابن عصفور في كتاب " ارتشاف الضرب من
لسان العرب "

جمعاً ودراسةً

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها

تخصص نحو وصرف

إعداد الطالبة:

منى غازي محمد الثقفي

٤٣٠٨٨٢٢٢

إشراف الأستاذ الدكتور / أحمد عطية المحمودي

١٤٣٣هـ - ١٤٣٤هـ

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة: تعقبات أبي حيان على ابن عصفور في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب.

الباحثة: منى بنت غازي بن محمد الثقفي.

الدرجة: الماجستير.

موضوع الرسالة: دراسة تعقبات أبي حيان على ابن عصفور في كتاب (ارتشاف الضرب من لسان العرب) مع بيان آراء النحاة، محاولة ترجيح ما أراه راجحًا.

هدف الرسالة: دراسة تعقبات أبي حيان على ابن عصفور، ومدى تأثير أبو حيان بأقوال من سبقه، وبيان مصادر التعقبات والأسباب الباعثة عليها، وتقويمها على المقتضى العلمي المنهجي.

مكونات الرسالة: المقدمة: وفيها دوافع البحث وخطته ومنهجه، التمهيد وفيه معنى التعقبات والاعتراضات والاستدراكات والمؤاخذات وأسبابها.

العرض والدراسة: الفصل الأول: حروف المعاني، الفصل الثاني: الأسماء، الفصل الثالث: الأفعال، الفصل الرابع: الأصول النحوية التي اعتمدها أبو حيان في تعقباته على

ابن عصفور.

الخاتمة: وفيها نتائج البحث.

منهج الرسالة: مناقشة التعقّبات ببسط آراء النحاة وإيراد أقوالهم فيها؛ حتى يُمكن أن يتبيّن وجه الحق في كل موطن بالاحتكام إلى آرائهم، ثم ترجيح الرأي الذي ظهر لي أنه الصواب، مرتبةً المسائل على فصول على أن يُضمّ النظر إلى نظيره.

نتائج الرسالة: أثبتُّ من خلال البحث أن معظم تعقّبات أبي حيان لم تكن من اجتهاده الشخصي، بل كان تابعاً لغيره مقتفياً له.

الطالبة

منى بنت غازي الثقفي

المشرف

أ. د. أحمد عطية المحمودي

Abstract

Title: Abu Hayyan’s remarks against Ibn ‘Usfoor in the book “Irtishaafud-dwarb min Lisaanil-‘Arab”.

Researcher: Mona Ghazi Muhammad Althaqafi

Grade: Master’s.

Research subject: Study of Abu Hayyan’s remarks against Ibn ‘Usfoor in the book “Irtishaafud-dwarb min Lisaanil-‘Arab”, with an explanation of the views of grammarians and attempt to chose what I see likely to be sounder among their opinions.

Research objective: To discuss the strengths and weaknesses of Abu Hayyan’s remarks, the extent he has been influenced by statements of previous scholars, stating the sources and causes of his remarks, and evaluating them in accordance with the appropriate scientific approach.

Research components: The introduction which includes the research motivation, proposal and approach. The preface which involves the implication of the terms “remarks”, “objections”, “observations”, “reservations” and their underlying reasons.

Presentation and study:

Chapter One: Meanings of letters.

Chapter Two: Nouns.

Chapter Three: Verbs.

Chapter Four: Grammatical fundamentals adopted by Abu Hayyan in his remarks against Ibn ‘Usfoor.

Conclusion: The findings.

Research Approach: discussing the remarks extensively in light of the views and statements of grammarians; to find out where Abu

Hayyan was right in every point of remarking by appealing to their views, and then choosing the opinion that appears sounder to me, having arranged the issues in chapters by placing a peer with its counterpart.

Research findings: It has been proven through this research that most of Abu Hayyan's remarks were not based on his own personal diligence, but he was rather tracking the opinions of some other scholars.

Student/ Mona Ghazi Althaqafi

Supervisor/ Prof. Ahmad Atiyyah Al-Mahmoudi

المقدمة

الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى وَاسِعِ فَضْلِهِ، وَسَابِغِ نِعْمَتِهِ، وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَيْرِ الْبَرِيَّةِ، وَإِمَامِ
الْبَشَرِيَّةِ، وَأَفْصَحِ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ، وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَسَلِّمْ
تَسْلِيمًا كَثِيرًا، أَمَّا بَعْدُ:

فَمِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ النَّحْوَ الْعَرَبِيَّ مِنْ أَجْلِ الْعُلُومِ مَكَانَةٌ، وَأَجُودَهَا نَفْعًا، حَيْثُ بِهِ يَسْتَقِيمُ
اللِّسَانُ، وَيَعْلَمُ الْمُرءُ فِي الْبَيَانِ، وَبِهَذَا الْعِلْمِ يُصَانُ كِتَابُ اللَّهِ، وَتُصَانُ سُنَّةُ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلِّمْ مِنْ شَائِنَةِ اللَّحْنِ وَالتَّحْرِيفِ.

وَقَدْ وَعَى سَلَفُنَا الصَّالِحِ أَهْمِيَّةَ عِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ خِدْمَةً لِهَذَا الْكِتَابِ الْعَظِيمِ، حَتَّى بَدَّءُوا
يُؤَلِّفُونَ فِيهِ كُلَّ صُنُوفِ التَّأْلِيفِ وَاللَّوَانِيهِ شَرْحًا وَتَعْلِيْقًا وَاخْتِصَارًا وَإِمْلَاءً وَنَظْمًا، وَبَدَّءُوا
يَتَنَافَسُونَ فِي أَنْ يَكُونَ لِكُلِّ فُطْرٍ مَذْهَبٌ نَحْوِيٌّ، وَيَكُونَ لِكُلِّ عَالِمٍ مِنْهَجٌ يَمِيْزُهُ عَنِ
غَيْرِهِ، وَأَخَذَ التَّنَافُسُ يَتَزَايِدُ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ؛ وَلِذَلِكَ فَقَدْ اتَّسَمَ بِالْمَوْضُوعِيَّةِ وَالْهُدُوءِ
حِينَئِذٍ، وَبِالشَّدَّةِ وَالْغِلْظَةِ حِينَئِذٍ آخَرَ، حَتَّى أُفِّتَ عِدَّةٌ مُؤَلِّفَاتٍ تَدُورُ حَوْلَ الْخِلَافِ بَيْنَ
النُّحَاةِ، سِوَاءِ كَانَ ذَلِكَ بَيْنَ مَدْرَسَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ، أَوْ بَيْنَ عِلْمَيْنِ مِنْ أَعْلَامِ الْمَدْرَسَةِ
الْوَّاحِدَةِ، وَلِذَلِكَ فَإِنَّ مِنْ أَهْمِيَّةِ هَذَا الْخِلَافِ تَفْتِيْحَ آفَاقِ الْبَحْثِ النَّحْوِيِّ أَمَامَ
الْبَاحِثِينَ، وَلِهَذَا أَرَدْتُ أَنْ يَكُونَ مَوْضُوعٌ بَحْثِي لِمَرْحَلَةِ الْمَاجِسْتِيرِ مُتَعَلِّقًا بِالْخِلَافِ النَّحْوِيِّ
بَيْنَ عِلْمَيْنِ مِنْ عُلَمَاءِ النَّحْوِ فِي الْأَنْدَلُسِ وَهُمَا: أَبُو الْحَسَنِ بْنِ عُصْفُورِ الْإِشْبِيلِيِّ الْمُتَوَفَّى

سنة ٦٦٩ هـ، وأبو حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ، وكان موضوع البحث (تعبات أبي حيان على ابن عصفور في كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب)، ويرجع الفضل في اختيار هذا الموضوع إلى الله - عز وجل - أولاً، ثم إلى أستاذي الكريم الدكتور/ علي النوري، أما الأسباب التي دعيتني إلى اختيار هذا الموضوع، فمن أهمها ما يلي:

■ المكانة التي حظي بها كتاب (ارتشاف الضرب من لسان العرب) بين المشتغلين بالعربية، وذلك لأن أبا حيان استسقى مادته من مصادر عديدة منها: كتاب سيبويه، وشرح الجمل لابن عصفور، والتسهيل لابن مالك، وشرح المفصل لابن يعيش، وغيرها.

■ أن هذه الدراسة تُثري الباحث، وتمدُّه بملكات البحث والدراسة خصوصاً في مرحلة التلمذة والطلب ولا سيما أنها تعتمد على علمين كبيرين من أعلام الأندلس وهما: أبو حيان الأندلسي، وابن عصفور الإشبيلي.

■ أن مثل هذه الدراسة تقفُ بالباحث على كثير من أوجه الاختلافات وتحققها، والتأكد من النسبة إلى العلماء الذين يتردد ذكرهم في كثير من المصنفات.

الدراسات السابقة:

من خلال بحثي واطلاعي لم أعثر إلا على خمس رسائل علمية عن أبي حيان وابن عصفور وهي:

▪ اعتراضات أبي حيان النحويّة على ابن عصفور، إعداد ربيع بن نافع السلمي، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلاميّة.

▪ موازنة بين أبي حيان وابن عصفور من خلال أهمّ مؤلفاتهما النحويّة، رسالة ماجستير، إعداد موسى أبو ريان.

▪ اختيارات أبي حيان في كتابه ارتشاف الضرب، رسالة دكتوراة، إعداد عباس شمس الدين.

▪ منهج أبي حيان الأندلسي في كتابه ارتشاف الضرب، رسالة دكتوراة، إعداد مزيد نعيم، جامعة القاهرة.

▪ أبو حيان الأندلسي، إعداد حديجة الحديشي.

والدراسة في هذا البحث سارت على الخطّة التالية:

❖ المقدّمة، وفيها أسباب اختيار الموضوع، ومنهجه.

❖ التمهيد، ويحتوي على المباحث التالية:

▪ معنى التعقبات والإعتراضات والاستدراكات والمؤاخذات وأسبابها.

❖ العرض والدراسة، ويشمل الفصول التالية:

الفصل الأوّل: حروف المعاني.

الفصل الثاني: الأسماء.

الفصل الثالث: الأفعال.

الفصل الرابع: الأصول النحوية التي اعتمدها أبو حيان في تعقباته على ابن عصفور.

❖ الخاتمة، وفيها بيان أهم النتائج التي ظهرت لي في أثناء البحث.

❖ الفهارس الفنية، وفيها فهرس لآيات القرآنية، وفهرس للقوافي الشعرية، وفهرس

للأعلام، وقائمة بأسماء المراجع والمصادر، ثم فهرس للموضوعات.

وقد اتبعت في دراسة هذه التعقبات المنهج التالي:

■ فُمتُ باستقراء كتاب ارتشاف الضرب من لسان العرب، وأخرجت منه المسائل

التي تعقب فيها أبو حيان على ابن عصفور.

■ وضعت عنواناً مناسباً لكل مسألة.

■ نقلت تعقب أبي حيان على ابن عصفور.

■ ذكرت رأي ابن عصفور إن وجد، وقد اعتمدت على شرحه للجمل والمقرب

وضرائر الشعر.

■ نقلت رأي أبي حيان في المسألة، معتمدة على ارتشاف الضرب من لسان

العرب، والتذييل والتكميل.

■ عرضت المسألة على مظاهرها، فوقفْتُ على آراء العلماء المتقدمين ولذلك ثمرته؛ إذ

ينكشف لي الرأي الذي قال به ابن عصفور أكان متبعا فيه غيره أم أنه رأي شخصي

لَهُ لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ أَحَدٌ؟ وَمِثْلَ ذَلِكَ أَفْعَلُ مَعَ رَأْيِ أَبِي حَيَّانَ.

▪ وَقَفْتُ عَلَى آرَاءِ الْعُلَمَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ، لِأَرَى أَتَابِعَ ابْنَ عُصْفُورٍ أَحَدًا فِي هَذَا الرَّأْيِ الَّذِي قَالَ بِهِ أُمٌّ لَا؟ وَمِثْلُهُ أَفَعَلَ مَعَ رَأْيِ أَبِي حَيَّانَ.

▪ ضَمَنْتُ الْمَسْأَلَةَ الرَّأْيِي الرَّاجِحَ فِي نَظْرِي مُعَلَّلَةً ذَلِكَ مَا اسْتَطَعْتُ.

وَقَدْ وَاجَهْتَنِي صُعُوبَاتٌ عَدِيدَةٌ فِي أَثْنَاءِ الْعَمَلِ فِي هَذَا الْبَحْثِ، مِنْ أُبْرَزِهَا:

▪ أَنَّ أَبَا حَيَّانَ لَمْ يُنَاقِشْ رَأْيَهُ أَوْ يَشْرَحْهُ، بَلِ اكْتَفَى بِذِكْرِ بَعْضِ الْأَلْفَاظِ نَحْوِ: (غَيْرٌ صَاحِبٌ، وَلَا يُجُوزُ، وَإِيَّاهُ أَخْتَارُ، وَغَيْرِهَا)؛ مِمَّا أَدَّى إِلَى صُعُوبَةِ الْبَحْثِ.

▪ أَنَّ الْعُلَمَاءَ الَّذِينَ أَتَوْا بَعْدَ عَصْرِ أَبِي حَيَّانَ يَذْكُرُونَ نَصَّ قَوْلِ أَبِي حَيَّانَ دُونَ تَحْلِيلِهِ أَوْ مُنَاقَشَتِهِ.

▪ أَنَّ أَبَا حَيَّانَ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ يَنْسُبُ لِابْنِ عُصْفُورٍ مَا لَيْسَ مَوْجُودًا فِي كُتُبِهِ؛ وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ هِيَ: مَجِيءُ خَبَرِ إِنْ مَهْمَا، وَدُخُولُ الْفَاءِ فِي خَبَرِ إِنْ وَأَنَّ وَلَكِنَّ، وَدُخُولُ أُمٍّ عَلَى أَسْمَاءِ الْإِسْتِفْهَامِ، وَدُخُولُ حَرْفِ الْجُرِّ عَلَى مَهْمَا، وَتَخْفِيفُ يَاءِ لَاسِيًا، وَالْعَلَمُ الْأَعْجَمِيُّ الْمُنْمُوعُ مِنَ الصَّرْفِ، وَتَرْخِيمُ صَلْمَعَةَ بْنِ قَلْمَعَةَ، وَوُقُوعُ الْمُنْفِيِّ بِلَمٍّ حَالًا.

وَفِي الْخِتَامِ: أَتَوَجَّهُ بِدُعَائِي وَخَالِصِ ثَنَائِي لِخَالِقِي وَرَازِقِي، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَفَضْلِهِ تَبَتُّ الصَّالِحَاتُ، ثُمَّ أَثْنِي بِالشُّكْرِ لِمَنْ كَانَا السَّبَبَ فِي وُجُودِي بَعْدَ اللَّهِ امْتِثَالًا لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾^(١)، فَاسْأَلُ اللَّهَ -جَلَّتْ قُدْرَتُهُ- أَنْ يَرْحَمَ وَالِدَيَّ

(١) سورة لقمان، آية رقم: ١٤.

وَيَغْفِرَ لَهَا، وَأَنْ يُطِيلَ فِي عُمُرِ وَالِدِي وَيَحْفَظَهُ، فَهَذِهِ ثَمَارُ غَرَسِهِمَا، وَحَصَادُ زَرْعِهِمَا، فَجَزَاهُمَا اللَّهُ عَنِّي خَيْرَ الْجَزَاءِ.

كَمَا أَتَوَجَّهُ بِالشُّكْرِ وَالْعِرْفَانِ لِأُسْتَاذِي وَشَيْخِي الْفَاضِلِ الْأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ / أَحْمَدَ الْمُحْمُودِيِّ الْمُشْرِفِ عَلَى هَذِهِ الرَّسَالَةِ، الَّذِي لَمْ يَنْخَلْ عَلَيَّ بِعِلْمِهِ الْجَمِّ وَبِمُتَابَعَتِهِ لِلْبَحْثِ بِرَحَابَةِ صَدْرٍ، فَأَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَمُدَّ فِي عُمُرِهِ.

وَلَا يَفُوتُنِي أَنْ أَتَقَدَّمَ بِوَافِرِ الشُّكْرِ الْجَزِيلِ لِلْعَلَامَةِ الْأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ / مُحَمَّدِ خَاطِرٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - الَّذِي بِمَوْتِهِ فَقَدَتِ اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ وَطَلَّابُهَا وَطَالِبَاتُهَا عَالِمًا جَلِيلًا، فَلَا أَنْسى مُسَاعَدَتَهُ لِي وَنُصْحَهُ، سَائِلَةً الْمَوْلَى جَلَّتْ قُدْرَتُهُ أَنْ يَرْحَمَهُ وَيَغْفِرَ لَهُ وَيَجْعَلَ ذَلِكَ فِي مَوَازِينِ حَسَنَاتِهِ.

كَمَا أَتَوَجَّهُ بِالشُّكْرِ إِلَى الْأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ / عَلِيِّ النُّورِيِّ، وَالْأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ / سَعْدِ الْعَامِدِيِّ لِمَا وَجَدْتُ مِنْهُمَا مِنَ الْإِرْشَادِ وَالنُّصْحِ وَالتَّكْرُمِ بِالْوَقْتِ.

وَأَتَقَدَّمُ بِالشُّكْرِ كَذَلِكَ لِلدُّكْتُورِ / مُحَمَّدِ الدَّغِيرِيِّ رَئِيسِ قِسْمِ الدَّرَاسَاتِ الْعُلْيَا الْعَرَبِيَّةِ، وَالشُّكْرِ مَوْصُولٍ لِعَمِيدِ كَلِيَّةِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ / صَالِحِ بْنِ سَعِيدِ الزَّهْرَانِيِّ، وَالجَمِيعِ أَعْضَاءِ هَذِهِ الكُلِّيَّةِ الكَرَامِ، كَمَا لَا يَسْعُنِي إِلَّا أَنْ أَقَدِّمَ خَالِصَ شُكْرِي وَعَاطِرَ ثَنَائِي لِأُسْتَاذِي الْفَاضِلِينَ اللَّذِينَ تَكَلَّفَا عَنَاءَ قِرَاءَةِ الْبَحْثِ، نَفَعَ اللَّهُ بِهِمَا وَجَعَلَ مَا يُقَوْمَانِ بِهِ فِي مِيزَانِ حَسَنَاتِهِمَا، وَأَتَقَدَّمُ كَذَلِكَ بِالشُّكْرِ لِأَخِي الْأُسْتَاذِ خَالِدِ غَازِي الثَّقَفِيِّ عَلَى مُسَاعَدَتِهِ لِي فِي إِنْجَازِ هَذَا الْبَحْثِ، فَأَسْأَلُ اللَّهَ لَهُ التَّوْفِيقَ، كَمَا أَتَقَدَّمُ بِالشُّكْرِ إِلَى كُلِّ مَنْ أَمَدَّنِي بِمَصْدَرٍ أَوْ مَرْجِعٍ، فَلَكُمْ كُلُّ الْإِمْتِنَانِ.

وَبَعْدُ، فَإِنَّ هَذَا عَمَلٌ بَشَرِيٌّ، لَنْ يَخْلُوَ قِطْعًا مِنَ النَّقْصِ وَالْخَطَأِ، فَإِنْ أَصَبْتُ فَمِنَ اللَّهِ وَلَهُ
الْحَمْدُ وَالْفَضْلُ، وَإِنْ أَخْطَأْتُ فَمِنِّي.

وَأَسْأَلُ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى التَّوْفِيقَ وَالسَّدَادَ، وَالتَّيْسِيرَ الْمُسْتَمِرَّ لِطَلَبِ الْعِلْمِ وَالْإِنْتِفَاعِ
بِهِ، وَأَنْ يَرْزُقَنِي الْعِلْمَ النَّافِعَ، وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ، وَأَنْ يَجْعَلَ عَمَلِي هَذَا خَالِصًا لِرُؤْيَا
الْكَرِيمِ، إِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرٌ، وَبِالْإِجَابَةِ جَدِيرٌ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ
أَجْمَعِينَ.

الباحثة

منى غازي الشففي

التمهيد

- معنى التعقّبات والاعتراضات والاستدراكات والمؤاخذات وأسبابها.

التعقبات والاعتراضات والاستدراكات والمؤاخذات وأسبابها

لقيت الاعتراضات النحوية والتعقبات اهتمامًا كبيرًا من النحويين، فسيبويه اعترض أستاذه الخليل في بعض المسائل^(١)، واعترضه الكسائي في المسألة الزنبرية، كما اعترض نحويون آخرون سيبويه حتى أصبحت اعتراضاتهم له في شرح الكتاب للسيرافي موضوع رسالة جامعية^(٢).

وكان السبب في ظهور هذه التعقبات، ومن هذه التعقبات والاعتراضات: اعتراضات ابن الشجري على النحويين في الأمالي، واعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور، واعتراضات ابن يعيش على آراء الزمخشري النحوية والصرفية في كتاب شرح المفصل، واعتراضات الأزهري النحوية على ابن هشام في التصريح بمضمون التوضيح، وتعقبات الزجاج للفراء في معاني القرآن وإعرابه، وتعقبات أبي حيّان النحوية لجار الله الزمخشري في البحر المحيط، وتعقبات أبي علي الفارسي على آراء سيبويه الصرفية، وما أخذ الزجاج النحوية على الفراء في معاني القرآن وإعرابه، وغيرها من الرسائل العلمية.

(١) الكتاب ١ / ٤٣٧.

(٢) عنوان هذه الرسالة (اعتراضات النحويين لسيبويه في شرح الكتاب للسيرافي جمعًا ودراسةً وتقويًا)، قدمها الدكتور سيف بن عبدالرحمن العريفي لنيل درجة الماجستير إلى كلية اللغة العربية بجامعة الإمام بالرياض - ١٤١٥هـ.

وعلى درهم سار أبو حيان حيث اعترض الكثير من النحويين، إلا أن ابن مالك أكثر من كان يتصدى له أبو حيان ويعترضه في آرائه، ويليه ابن عصفور في التعرض للاعتراض، وقد درس بعض العلماء والباحثين الخلاف بين ابن مالك وأبي حيان، كما درسوا الخلاف بينه وبين ابن عصفور، فمن ضمن ذلك: اعتراضات أبي حيان للنحويين في كتابه التذليل والتكميل، حيث أكثر أبو حيان من اعتراضه على ابن عصفور، واستعرضت الدكتورة خديجة الحديشي بعض اعتراضاته لابن عصفور وابن مالك في كتابها (أبو حيان النحوي)، وأما تعقبات أبي حيان على ابن عصفور في كتاب ارتشاف الضرب - موضوع بحثي - فأكثر من التعقبات على ابن عصفور، وكان إجمالها ثمان وعشرين مسألة.

أما ألفاظ أبي حيان حين كان يتعقب على ابن عصفور فقد كانت ألفاظه حسنة وغير قاسية، فمن ضمن تلك الألفاظ: إليه ذهب ابن عصفور، والصحيح أن ذلك لا يجوز، وقول ابن عصفور مخالف لما أجاز سيويه، وزعم ابن عصفور أنه لا يجوز، وغيرها.

وهذه التعقبات والاعتراضات التي تجري بين العلماء أفادت النحو من خلال أنها أوضحت بعض آراء العلماء، فالمسألة الواحدة تكون فيها عدة آراء بعضها صائبة وبعضها خاطئة، فمن خلال هذه التعقبات يتم دراسة المسألة بشكل مفصل، ويتضح لنا الرأي الصائب، فأنا - من وجهة نظري - أرى أنها أفادت النحو والصرف والباحثين والطلاب.

وسوف نتحدث فيما يلي عن معنى التعقّب، والاعتراض، والاستدراك، والمأخذ.

التعقيب في اللغة:

جاء في لسان العرب (التعقيب) أن ينصرف من أمر أرادته^(١)، وتعقبت عن الخبر إذا شككت فيه، وعُدَّتَ للسؤال عنه^(٢)، وتعقبت الخبر تتبعته، ويقال تعقبت الأمر إذا تدبرته، والتعقيب: التدبر والنظر ثانية^(٣).

وقال الزبيدي: تعقَّب الخبر: تتبعه، ويقال تعقَّبْتُ الأمر إذا تدبرته، والتعقَّب: التدبر والنظر ثانية^(٤)، ويقال: لم أجد عن قولك متعقبًا أي رجوعًا أنظر فيه؛ أي لم أرخص لنفسي التعقَّب فيه لأنظر آتية أم أدعه^(٥)، وتعقبه: أخذه بذنبٍ كان فيه، وتعقَّب عن الخبر إذا شك فيه وعاد للسؤال عنه، وتعقَّب من أمره: ندم^(٦)، ويقال تعقبتُ الخبر إذا سألت غير مَنْ كنت سألته أول مرة، ويقال: أتى فلان إليَّ خيرًا فعقَّبَ بخيرٍ منه^(٧).

(١) لسان العرب ٣٠٢٣.

(٢) المرجع السابق ٣٠٢٦.

(٣) المرجع السابق ٣٠٢٧.

(٤) تاج العروس ٣ / ٤١٠، تحقيق عبدالستار أحمد فراج.

(٥) المرجع السابق ٣ / ٤١١.

(٦) المرجع السابق ٣ / ٤١١.

(٧) المرجع السابق ٣ / ٤١١.

وفي المعجم الوسيط: تعقب فلان بخير: أتى مرة بعد أخرى^(١)، ومن أمره: ندم، وفلاناً: تتبعه؛ يقال: تعقب عورة فلانٍ أو عثرته، وفلاناً: أخذه بذنبٍ كان منه^(٢).

وبذلك يكون التعقب: هو الرجوع، والنظر، والتدبر، والعاقبة، وأخذ الإنسان بذنبه، والمعنى الذي ينطبق على معنى (التعقب) هو تتبع الأمر، وتعقب العورة أو العثرة عند فلان.

الاعتراض في اللغة:

اعترض الشيء: صار عارضاً، كالخشب المعترضة في النهر، يقال: اعترض الشيء دون الشيء؛ أي حال دونه، واعترض الفرس في رَسَنِه: لم يستقم لقائده، واعترضتُ الشهر إذا ابتدأته من غير أوله، واعترض فلانٌ فلاناً: أي وقع فيه^(٣)، والاعتراض: المنع^(٤).

الاعتراض اصطلاحاً:

يتعدد مفهوم الاعتراض في الاصطلاح باختلاف مجالات استعماله، فعند النحاة^(٥): يكون مصطلحاً خاصاً بتلك الجملة الواقعة بين جملتين لغرضٍ ما نحو: (كان زيدٌ - رحمه الله - مجتهداً)، ولم يستخدم مصطلحاً صرفياً عند الصرفيين، غير

(١) المعجم الوسيط ٦١٣.

(٢) المرجع السابق ٦١٣.

(٣) الصحاح ٣ / ١٠٨٤.

(٤) تاج العروس ١٨ / ٤٠٨.

(٥) اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية، لمهدي القرني، رسالة ماجستير، ص ٢٣.

أنها تستخدم عند النحاة والصرفيين والأصوليين وغيرهم في توضيح نصٍّ وربط بعضه ببعض، وترتيب نسقه وعرضه.

وأما معنى الاعتراض هنا فهو: حجةٌ أو دليلٌ يراد به بيان استحالة مذهبٍ أو رأيٍ ما^(١).

ويمكن القول بأنه: رد الحكم النحوي بدليلٍ أو حجةٍ لبيان خطأٍ في مذهبٍ أو رأيٍ ما. وغالبًا ما يستخدم لفظ الاعتراض في كلام الشُّراح لأحد المتون؛ لأن الاعتراض مفهومه ليس تتبعًا قصديًا للأخطاء، وإنما هو بيان المعنى والحقيقة العلمية على وجه الصواب. وتظهر بعض المصطلحات في هذا السياق، وقد تختلط في الاستعمال وذلك نحو: الاستدراكات، والمؤاخذات^(٢).

الاستدراكات: هي إضافةٌ إلى الحقيقة العلمية المسبوق إليها، وقال ابن منظور: استدرك الشيء بالشيء: حاول إدراكه به^(٣)، نحو: استدراكات الزبيدي على سيويه.

والمؤاخذات: نحو من التعقبات، وقال ابن منظور^(٤): وآخذه بذنبه مؤاخذة: عاقبه، وفي

التنزيل: ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾^(٥)، ومنها مسائل الغلط للمبرد.

(١) المعجم الفلسفي ١٥.

(٢) اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية، لمهدي القرني، رسالة ماجستير، ص ٢٤.

(٣) لسان العرب ٢ / ١٣٦٤.

(٤) المرجع السابق ١ / ٣٦.

(٥) سورة العنكبوت، آية رقم: ٤٠.

وذكر الأستاذ مهدي القرني^(١) أسباب هذه الاعتراضات والتعقبات ومن أهمها:

- الاختلاف في النظر إلى أصول الصناعة، وذلك كأن يقدم أحدهم السماع على القياس أو العكس، وما الاختلاف بين البصريين والكوفيين إلا نتاج هذا الاختلاف؛ وكذا الاختلاف في الأصل الواحد؛ وذلك بأن يتشدد فريق في الأخذ بلغات القبائل، ويتساهل فريق آخر فيعتمد على اللغات الضعيفة والردئية.
- الاختلاف في فهم النص وتفسيره، وذلك سبباً كبيراً من أسباب الاختلاف في العلوم جميعها.
- تأثر كثير من النحاة والصرفيين بالمنطق والجدل.

(١) اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية - ماجستير - لمهدي بن علي مهدي القرني ص ٢٥.

الفصل الأول: حروف المعاني وفيها المباحث التالية:

المبحث الأول: معنى (أن) في نحو: "والله أن لو فعلت".

المبحث الثاني: مجيء خبر (إن) نهياً.

المبحث الثالث: زيادة الفاء في خبر إن وأن ولكنّ.

المبحث الرابع: زيادة (لا) على (بل) في النفي والنهي.

المبحث الخامس: دخول (أم) على أسماء الاستفهام.

المبحث السادس: دخول حرف الجر على مهما.

المبحث السابع: لزوم من في تمييز كائين.

المبحث الثامن: تعلّق الكاف.

المبحث الأول: معنى (أن) في نحو: "والله أن لو فعلت"

تعقب أبو حيان ابن عصفور في (والله أن لو فعلت) بقوله: "تُراد باطراد (أن) بعد (لما)، التي هي حرف وجوبٍ لوجوبٍ... وبعد القسم الذي يليه (لو) نحو: والله أن لو فعلت... وذهب ابن عصفور إلى أنها في ذلك رابطةٌ، والجواب (لو) وما دخلت عليه"^(١).

يرفع الفعل المضارع لتعريه من الناصب والجازم؛ أي الذي يعمل في المضارع هو خلوه من عامل النصب وعامل الجزم، ولا خلاف أن الرفع للمضارع عاملٌ معنويٌّ، وينصب الفعل المضارع بأربعة أحرفٍ هي: أن، ولن، وكى، وإذن^(٢)، فأما (أن) فلها أربعة مواضع^(٣):

- أن تكون حرفاً مصدرياً، ينصب الفعل المضارع.
- أن تكون مخففةً من الثقيلة.
- أن تكون مفسرةً بمعنى (أي).

(١) ارتشاف الضرب ٤ / ١٦٩١.

(٢) شرح التسهيل ٤ / ٥.

(٣) الأزهية في علم الحروف ٥٩، وورصف المباني ١١١، والجنى الداني ٢١٦، ومغني اللبيب ١ / ١٦٠.

■ أن تكون زائدةً.

فأما "أن" الزائدة فتكون على أربعة مواضع^(١):

■ أن تكون بعد "لما" التوقيتية وهو الأكثر^(٢) نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ

جَاءَ الْبَشِيرُ﴾^(٣)، وذكر النحاس في إعراب هذه الآية أن (أن) زائدة

للتوكيد^(٤)، وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِئَاءَ بِهِمْ وَضَافَ

بِهِمْ ذُرْعًا﴾^(٥)، ذكر محيي الدين درويش أن (أن) زائدة بعد (لما) تفيد المهلة مع

الترتيب في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما^(٦)، ونحو قولك: لَمَّا أَنْ جَاءُوا

ذهبت^(٧).

(١) الأزهية في علم الحروف ٦٨، ووصف المباني ١١٦، والجنى الداني ٢٢١، ومغني اللبيب ١ / ٢٠٥.

(٢) مغني اللبيب ١ / ٢٠٦.

(٣) سورة يوسف، آية رقم: ٩٦.

(٤) إعراب القرآن ٢ / ٢١٥.

(٥) سورة العنكبوت، آية رقم: ٣٣.

(٦) إعراب القرآن وبيانه ٧ / ٤٢٨.

(٧) انظر: الكتاب ٣ / ١٥٢.

وتُزاد في هذا الموضع باطراد كما ذكر بعض المتأخرين من النحويين كابن مالك^(١)، والمالقي^(٢)، والمرادي^(٣)، وأبي حيّان^(٤)، وقالوا: إنها لا تزداد بقياسٍ إلا في هذا الموضع^(٥).

■ أن تقع بين كاف التشبيه والاسم المجرور بها، كقول علباء بن أرقم^(٦):

فيوماً توافينا بوجهٍ مُقسّم كأن ظبيةً تعطو إلى ناصر السلم^(٧)

وقد عدَّ ابن عصفورٍ زيادتها في هذا الموضع من الضرورات الشعرية، حيث قال^(٨): "زيادة (أن) و(إن) على طريق التأكيد في موضع لا تزدان فيه في فصيح الكلام، فمن زيادة (أن) قول ابن صريمٍ الإشكري:

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٣ / ١٥٢٩.

(٢) رصف المباني في شرح حروف المعاني ١١٦.

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني ٢٢١.

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٤ / ١٦٩١.

(٥) التذييل والتكميل لأبي حيان ٥ / ١٧٥.

(٦) علباء بن أرقم الإشكري، شاعر جاهلي عاصر الملك النعمان بن المنذر، انظر: معجم الشعراء ٣٠٤، ومعجم تراجم الشعراء الكبير ٥٣٨، ونُسب أيضًا لزيد بن أرقم في الإنصاف ص ١٦٨، ولد كعب بن أرقم الإشكري في لسان العرب ٣٦ / ٣٦٣١.

(٧) البيت من البحر الطويل، رويت (ظبية) بالجر في شرح الكافية الشافية ١٥٢٩، وشرح التسهيل ٤ / ٥١، وضرائر الشعر ٥٩، ومغني اللبيب ١ / ٢٠٩، والجنى الداني ٢٢٢، و رصف المباني ١١٧، والمساعد ٣ / ١١٢، وهمع الهوامع ٢ / ٣٢٦، وحاشية الصبان ٣ / ٤١٩، والتذييل والتكميل ٥ / ١٧٤، وارتشاف الضرب ٤ / ١٦٩١. ورويت بالرفع والنصب والجر في الكامل ١١١، وخزانة الأدب ١٠ / ٤١١. ورويت بالنصب والجر في الأصمعيات ١٥٧، المقسم: المحسن الجميل، تعطو: ترفع رأسها ويديها، لتناول أوراق الشجر، والسلم: ضرب من شجر البادية، والشاهد في البيت زيادة (أن) بين الكاف ومخفوضها في (كأن ظبية).

(٨) ضرائر الشعر ٥٩.

ويوماً توافينا بوجهٍ مُقسَّم

كأن ظبيةً تعطو إلى وارق السلم

وحكم ابن مالك، والمرادي، والمالقي^(١)، على زيادتها في هذا المكان بالشذوذ، حيث قال ابن مالك: وشذ زيادتها بعد كاف الجر كما في قوله: كأن ظبية... البيت، يروى بنصب ظبية على أنه اسم كأن، وبرفعها على أنها الخبر، والاسم محذوف، وبجرها على زيادة أن، والكاف حرف تشبيه^(٢)، وجعل ابن هشام زيادتها هنا نادرة^(٣)، حيث قال: "وهو نادر أن تقع بين الكاف ومخفوضها كقوله:

كأن ظبيةً تعطو إلى وارق السلم"

وأرى أن زيادة (أن) في هذا الموضع شاذة.

■ أن تقع بعد "إذا" كقول أوس بن حجر^(٤):

معاطي يدٍ في جُحَّةِ الماءِ غامر^(٥)

فأمهله حتى إذا أن كأنه

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٤ / ٥١، والجنى الداني ٢٢٢، ووصف المباني ١١٧.

(٢) شرح التسهيل ٤ / ٥١.

(٣) مغني اللبيب ١ / ٢٠٩.

(٤) قائل البيت هو أوس بن حجر، من فحول الشعراء الجاهليين، عده ابن سلام من شعراء الطبقة الثانية، انظر: معجم الشعراء الجاهليين ص ٤٢.

(٥) البيت من البحر الطويل، انظر: ديوانه ٧١، ومغني اللبيب ١ / ٢١٠، وشرح التصريح ٢ / ٣٦٥ وهمع الهوامع ٢ / ٣٢٦، المعاطي: المتناول، غامر: من غمره الماء إذا غطاه، الشاهد في البيت زيادة (أن) بعد (إذا).

▪ أن تقع بين فعل القسم و "لو"، سواءً كان مذكورًا أم متروكًا^(١)، وهذا الموضع هو موضوع المسألة.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في معنى "أن" ومنهم أبو حيان وابن عصفور، فذهب ابن عصفور إلى أنها رابطةٌ للمقسم به بالمقسم عليه، فقال: "فإن الحرف الذي يربط المقسم به بالمقسم عليه إذ ذاك إنما هو (أن)، نحو: والله أن لو قام زيدٌ قام عمرٌو، ولا يجوز الإتيان باللام كراهةً من الجمع بين لام القسم ولام (لو)، فلا يجوز والله لو قام زيدٌ لقام عمرٌو"^(٢) هذا يعني أن "قام عمرٌو" جواب لـ "لو" لا جواب للمقسم، وجواب القسم هو: لو قام زيدٌ قام عمرٌو.

واستبعد ناظر الجيش وابن هشام قول ابن عصفور أنها رابطةٌ والأكثر ترك (أن)؛ لأن الحروف الروابط ليست كذلك، حيث قال ابن هشام: "وفي مقرب ابن عصفور أنها في ذلك حرفٌ جيء به لربط الجواب بالقسم ويبيعه أن الأكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك"^(٣)، وذكر ناظر الجيش أيضًا: "أن (أن) لو كانت للربط لوجب ذكرها، ولا شبهةً في جواز قولنا: والله لو قام زيدٌ لقام عمرٌو، وترك أن في مثله أكثر من ذكرها"^(٤).

(١) الكتاب ٣ / ١٠٧، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٢٩، ومغني اللبيب ١ / ٢٠٦، وشرح التصريح ٢ / ٣٦٤.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٥٥٥، والجنى الداني ٢٢٢، والمقرب ١ / ٢٠٥، ومغني اللبيب ١ / ٢٠٨.

(٣) مغني اللبيب ١ / ٢٠٨، ٢٠٩.

(٤) خزنة الأدب ١٠ / ٨٢.

وقد تعقب أبو حيان قول ابن عصفور واضطرب في قوله، فذكر قولين: القول الأول:
أنها زائدة حيث صحح أبو حيان في باب (النواصب للفعل المضارع المعرب) في
(الارتشاف) مذهب سيويه، في مقابل قول لابن عصفور الذي ذهب إلى أنها
رابطة^(١)، ومذهب سيويه يقول: "فأما الوجه الذي تكون فيه لغوا فنحو قولك: لما أن
جاءوا ذهبت، وأما والله أن لو فعلت لأكرمتك"^(٢)، وقال ابن هشام: "وهذا قول
سيويه وغيره"^(٣)، وذهب ابن الشجري^(٤)، وابن عقيل^(٥) إلى أن "أن" زائدة لتأكيد المعنى
وتقويته.

واستدل أبو حيان على أن "أن" ليست رابطة بل هي زائدة بقول سيويه: "ووجه آخر
تكون فيه لغوا" ثم قال: "فأما الوجه الذي تكون فيه لغوا فنحو قولك: لما أن جاءوا
ذهبت، وأما والله أن لو فعلت لأكرمتك"^(٦).

وقال أبو علي الفارسي: "فأما (أن) في قولك: (والله أن لو جئتني لأكرمتك) فليست
بزائدة، ولكن هي مثل اللام التي تلحق لئن"^(٧)، ووجه الشبه عنده بينها أن هذه اللام
أثبتت تارة وحذفت أخرى؛ لأن ما دخلت عليه لم يكن المقسم عليه نفسه، وإنما تعلق بالجزاء

(١) ارتشاف الضرب ٤ / ١٦٩١.

(٢) كتاب سيويه ٣ / ١٥٢.

(٣) مغني اللبيب ١ / ٢٠٨.

(٤) أمالي ابن الشجري ٣ / ١٥٩.

(٥) المساعد ٣ / ١١١.

(٦) كتاب سيويه ٣ / ١٥٢.

(٧) المسائل البصريات ٦٥٤.

الذي هو المقسم عليه في الحقيقة، و(أن) مثلها في أنها تثبت وتحذف^(١)، ومعنى ذلك أن (أن) في قولك: (والله لو جئتني لأكرمتك) هي ليست زائدة وإنما تشبه اللام التي تلحق (لئن)، ووجه الشبه بينهما أنها تثبت تارةً وتحذف أخرى، وقد نص سيويه على ذلك وهو أحد قولي سيويه فقال: "وأما أن فتكون بمنزلة لام القسم في قوله: أما والله أن لو فعلت لفعلت... وتكون توكيداً أيضاً في قولك: لما أن فعل، كما كانت توكيداً في القسم وكما كانت إن مع ما"^(٢)، ويعني بقوله (في القسم) اللام الداخلة على (ما) الأولى في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِءَ وَتَنْصُرُنَّهُ﴾^(٣)، واللام الداخلة على (إن) في قولك: والله لئن فعلت لأفعلن، كما ذكر ذلك في (باب الأفعال في القسم)^(٤).

وقد يكون فعل القسم محذوفاً وقد يكون مذكوراً، فمن المذكور قول الشاعر^(٥):

فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ^(٦)

(١) المسائل البصريات ٦٥٤، ٦٥٥.

(٢) الكتاب ٤ / ٢٢٢.

(٣) سورة آل عمران، آية رقم: ٨١.

(٤) الكتاب ٣ / ١٠٧.

(٥) قائل البيت هو المسيب بن علس، وهو أبو الفضة زهير بن علس، والمسيب لقب له، وكان من الشعراء المقلين في الجاهلية، انظر: معجم الشعراء الجاهليين ٣٣٥.

(٦) البيت من البحر الطويل، وهو من شواهد الكتاب ٣ / ١٠٧، ومغني اللبيب ١ / ٢٠٦، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٢٩، وشرح التسهيل ٤ / ٥١، والخزانة ٤ / ١٤٥، ١١ / ٣١٨، وضرائر الشعر ١٨١، وحاشية الصبان ٣ / ٤١٩، وشرح التصريح ٢ / ٣٦٤، الشاهد في قوله: (فأقسم أن لو) حيث وقعت (أن) بين (أقسم) وبين (لو) فهي زائدة.

ومن المحذوف قول الشاعر^(١):

أما والله أن لو كنت حُرًّا وما بالحرِّ أنت ولا العتيق^(٢)

وذهب أبو حيَّان في القول الثاني إلى أنَّ (أنَّ) تكون مخففةً من الثقيلة فقال: "والذي نذهب إليه في (أنَّ) هذه، وهو أنها المخففة من الثقيلة وهي التي وصلت بـ (لو) كقوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ اسْتَغْمُوا﴾^(٣)، وتقديره أنه إذا قيل: أقسم أن لو كان كذا لكان كذا، فمعناه: أقسم أنه لو كان كذا لكان كذا، ويكون فعل القسم قد وصل إليها على إسقاط حرف الجر؛ أي: أقسم على أنه لو كان، فصلاحيه أن المشددة مكانها يدل على أنها مخففةٌ منها"^(٤)، يتضح لنا من كلام أبي حيَّان أن فعل القسم وصل لـ (أن) عن طريق إسقاط حرف الجر؛ فلذلك هي مخففةٌ من الثقيلة.

القول الراجح:

والراجح عندي هو ما ذهب إليه أبو حيَّان وهو أنَّ (أنَّ) تكون زائدةً، وما ذهب إليه سيبويه يقوي رأي أبي حيَّان حيث قال سيبويه: "فأما الوجه الذي تكون فيه لغوًا

(١) قائل البيت مجهول.

(٢) البيت من البحر الوافر، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ٤ / ١٤١، وشرح التصريح ٢ / ٣٦٤، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٢٣٤، وجمع الهوامع ٢ / ٣٢٥، والمساعد ٣ / ١١١، ووصف المباني ١١٦، والجنى الداني ٢٢٢، ومغني اللبيب ١ / ٢٠٧، والحرِّ من الرجال: الكريم الأصل والفعال، والعتيق: الكريم الأصل، وهو ضد الرقيق، الشاهد في قوله (والله أن لو كنت) حيث وقعت (أن) بين (والله) وبين (لو) فهي زائدة.

(٣) سورة الجن، آية رقم: ١٦.

(٤) ارتشاف الصَّرب ١٧٧٥، ١٧٧٦، وجمع الهوامع ٢ / ٣٢٥.

فبحو قولك: لما أن جاءوا ذهب، وأما والله أن لو فعلت لأكرمتك^(١)، فهذا يقوي ما ذهب إليه أبو حيّان، وأما ما ذهب إليه ابن عصفور من أنّ (أنّ) رابطةً فهذا مستبعد؛ إذ إنّ حروف الروابط ليست كذلك، ولو كانت (أنّ) رابطةً لوجب ذكرها، ألا ترى أنك عندما تقول (أما والله أن لو فعلت لأكرمتك)^(٢)، تجد أن المعنى لا يتغير؟ بل إنّ في ذلك زيادةً في تأكيد المعنى وتثبيته، والله تعالى أعلم.

(١) الكتاب ٣ / ١٥٢.

(٢) المرجع السابق ٣ / ١٥٢.

المبحث الثاني: مجيء خبر إن نهيًا

تعقب أبو حيان ابن عصفور في مجيء خبر إن نهيًا بقوله: "وفي دخول (إن) على ما خبره نهيًا خلافًا، صحح ابن عصفور جوازه في شرحه الصغير للجمل، وتأول ذلك في شرحه الكبير" (١).

إن: هي من الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر، ومعناها التأكيد، وأخوات إن: (أن، ولكن)، وكذلك معنهما التأكيد، و(كأن) ومعناها التشبيه، و(ليت) ومعناها التمني، و(لعل) ومعناها الترجي، وهذه الحروف مختصة بالأسماء فأشبهت الأفعال، فعملت ورفعت أحد الاسمين، ونصبت الآخر؛ لأنها أشبهت منها ما يطلب اسمين، وما يطلب من الأفعال اسمين يرفع أحدهما وينصب الآخر (٢).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة حول دخول (إن) على ما خبره نهيًا، فذكر أبو حيان أن ابن عصفور ذهب إلى جواز دخول (إن) على ما خبره نهيًا، وذكر أيضًا نص ما قاله ابن عصفور، حيث

(١) ارتشاف الصَّرب ٣ / ١٢٤٣.

(٢) المقرب ١٦٤.

قال: "أما الجملة غير المحتملة للصدق والكذب ففي وقوعها خبراً لهذه الحروف خلافٌ، والصحيح أنها تقع في موضوع خبرها"^(١)، وذكر بعد ذلك قول الشاعر^(٢):

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ
لَا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَأْمًا^(٣)

وقال أبو حيان: "فأوقع قوله (لا تحسبوا) موقع خبر (إنّ) وهي جملة نهي^(٤): وتأول ذلك في شرحه الكبير حيث قال: فينبغي أن يحمل ذلك على إضمار القول، كأنه قال: أقول لكم: لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم نام^(٥)."

توهم أبو حيان أن ابن عصفورٍ يُدخل (إنّ) على ما خبره نهي، فرجعت إلى كتب ابن عصفورٍ فوجدت أنه لا يدخل (إنّ) على ما خبره نهي، حيث قال في المقرب: "وجميعها إنما يدخل على المبتدأ والخبر: فما كان مبتدأً كان اسمًا لها، إلا اسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية، وكل اسمٍ التزم فيه الرفع على الابتداء؛ ك (ما) التعجبية، وايمن الله، وما كان خبرًا للمبتدأ فإنه يكون خبرًا لها إلا الجمل غير المحتملة للصدق والكذب، وأسماء الاستفهام وكم الخبرية"^(٦)، ثم قال في شرح جمل الزجاجي: "وإنما لم تقع الجمل غير

(١) التذييل والتكميل ٥ / ٣٣، وارتشاف الضرب ٣ / ١٢٤٣.

(٢) البيت لأبي مَكْعُتٍ أخي بني سعد بن مالك يخاطب به بني سعد بن ثعلبة في شأن غلام منهم قتلوه، وهو شاعر بني أسد، قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنشده شعراً، وقد اختلف في اسمه، انظر: أسد الغابة ٦ / ٢٩٢.

(٣) البيت من البحر البسيط، انظر: شرح جمل الزجاجي ١ / ٤٢٤، والتذييل والتكميل ٥ / ٣٣، والمساعد ١ / ٣٠٩، وخزانة الأدب ١٠ / ٢٤٧، وشرح التسهيل ٢ / ١١، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٨٠.

(٤) ارتشاف الضرب ٣ / ١٢٤٣.

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٤٢٤.

(٦) المقرب ١٦٤.

المحتملة للصدق والكذب أخبارًا لهذه الحروف لمناقضة معناها لمعاني هذه الحروف، وذلك أن الجملة المحتملة للصدق والكذب مقتضاها الطلب"، ثم قال: "ولم تقع أيضًا خبرًا لـ (إنّ، وأنّ، ولكنّ)؛ لأن هذه الأحرف للتأكيد، ولا يؤكد إلا ما يُحتمل أن يكون وألا يكون في حق المخاطب، وأما ما قد ثبت واستقر في حق المخاطب فلا فائدة فيه، والطلب في هذه الجمل ثابتٌ عند المخاطب"^(١)، فالواضح من كلام ابن عصفور أنه لا يدخل إنّ على ما كان خبره نهيًا.

وقال الرضي: "فلا أرى منعًا من وقوعها خبرًا لهما، كما في خبر المبتدأ، وإن كان قليلاً، نحو: إن زيدًا لا تضربه، وإنك لا مرحبًا بك"^(٢)، وقال أبو علي^(٣): "قد كنت أستبعد إجازة سيبويه الإخبار بجملي الأمر والنهي، حتى مرّ بي قول الشاعر:

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ بِالْأَمْسِ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَأْمًا"

وقال ابن الشجري: "الجملتان الأمرية والنهيية يضعف الإخبار بهما؛ لأن الخبر حقه أن يكون محتملاً للتصديق والتكذيب"^(٤)، ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر^(٥):

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٤٢٥.

(٢) شرح الرضي للكافية ٤ / ٣٣٨.

(٣) أمالي ابن الشجري ٢ / ٨٠.

(٤) المرجع السابق ٢ / ٨٠.

(٥) قائل البيت هو منقذ بن الطّاح بن قيس بن طريف بن عمرو، والجميح لقبه، وهو تصغير الجمّح وهو مصدر جمّح الفرسُ بصاحبه، إذا ذهب به وجرى جرىًا غالبًا جمّحًا وجمّاحًا، والطّاح أبو المنقذ هو صاحب امرئ القيس الذي دخل معه إلى بلد الروم، انظر: شرح اختيارات المفضل ١ / ١٥١.

ولو أصابت لقلت وهي صادقة^(١) إن الرياضة لا تُنصبك للشيب^(٢)

والشاهد في هذا البيت هو وقوع خبر إن نهيًا؛ ولهذا يؤولونها بإضمار فعل القول قبلها.

وقال أبو حيان: "والذي نختاره أن ذلك لا يجوز، وعليه نصوص شيوخنا، وتأولوا البيتين على إضمار القول؛ أي أقول لكم لا تحسبوا، وكذلك: أقول لا تُنصبك للشيب، وكثيرًا ما يضمم القول، وكذلك تأوله الأستاذ أبو الحسن في شرحه الكبير للجمل"^(٢).

القول الراجح:

الراجح عندي هو عدم دخول (إن) على ما خبره نهيًا؛ لأن النهي يقتضي الطلب، وأما (إن) فهي لتأكيد الكلام وتقويته، ولا تؤكد إلا ما يُحتمل أن يكون وألا يكون في حق المخاطب، وهذا ما ذهب إليه أبو حيان، أما ما قاله أبو حيان عن ابن عصفور فلم أجده في كتبه، حيث ذكر أن ابن عصفور قال هذا القول في شرحه الصغير الذي لم يصل إلينا، وكذلك ذكر أن ابن عصفور تأول ذلك في شرحه الكبير، فرجعت إلى شرح الجمل الكبير ووجدت أن ابن عصفور لا يدخل (إن) على ما خبره نهيًا وإنما شذ

(١) البيت من البحر البسيط، انظر: الأشباه والنظائر ٩ / ٤، وخزانة الأدب ١٠ / ٢٤٧، وشرح الرضي ٣٣٨ / ٤، ووصف المباني ١٢٠، وأمالى ابن الشجري ٨١ / ٢، وشرح اختيارات المفضل ١٥٣ / ١، والمفضليات ٣٤، وارتشاف الضرب ١٢٤٣ / ٣، والتذليل والتكميل ٣٣ / ٥، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٢٤ / ١، الرياضة: تهذيب الأخلاق، تنصبك: تتعبك، الشيب: جمع أشيب، والشيب: الجبال يسقط عليها الثلج.

(٢) التذليل والتكميل ٣٣ / ٥، ٣٤.

بعض الأبيات وتأول ذلك فيها، شأنه كشأن باقي النحاة عندما تأولوا ذلك، والله تعالى أعلم.

المبحث الثالث: زيادة الفاء في خبر إن وأن ولكن

تعقب أبو حيان ابن عصفور في زيادة الفاء في خبر (إن وأن ولكن) بقوله: "فإن كان إن وأن ولكن فالخلاف في جواز دخول الفاء في خبرهن، وخص ابن عصفور جواز دخول الفاء في خبر إن وحدها"^(١).

قال السيوطي: "لما كان الخبر مرتبطاً بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتاج إلى حرفٍ رابطٍ بينهما، كما لم يحتاج الفعل والفاعل إلى ذلك، فكان الأصل ألا تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ، لكنه لما لحظ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت، وهو الشرط والجزاء، والمعنى الملاحظ أن يقصد أن الخبر مستحق بالصلة، أو الصفة، وأن يقصد به العموم"^(٢).

دخول الفاء الجائز يكون على صور وهي^(٣):

الأولى: أن يكون المبتدأ (أل) الموصولة بمستقبل عام نحو قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ

وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾^(٤).

(١) ارتشاف الضرب ٣ / ١١٤٤.

(٢) همع الهوامع ١ / ٣٤٧.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١ / ٣٣٠، وهمع الهوامع ١ / ٣٤٨، ٣٤٩.

(٤) سورة النور، آية رقم: ٢.

الثانية: أن يكون المبتدأ غير (أل) من الموصولات، وصلته ظرف، أو مجرور، أو جملةً تصلح للشرطية، وهي الفعلية غير الماضية، وغير المصدرية بأداة شرط، أو حرف استقبال، كالسين، وسوف، ولن، أو بقدر، أو ما النافية، مثال المجرور قوله تعالى: ﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾^(١).

الثالثة: أن يكون المبتدأ نكرةً عامةً موصوفةً بأحد الثلاثة، أعني الظرف، والمجرور والفعل الصالح للشرطية نحو: رجلٌ عنده حزمٌ فسعيدٌ.

الرابعة: أن يكون المبتدأ مضافاً إلى النكرة المذكورة وهو مشعرٌ بمجازاةٍ، نحو: كل رجلٍ عنده حزمٌ فسعيدٌ.

الخامسة: أن يكون المبتدأ معرفةً موصوفةً بالموصول نحو: ﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾^(٢).

السادسة: أن يكون المبتدأ مضافاً إلى الموصول نحو: غلامٌ الذي يأتيني فله درهمٌ.

(١) سورة النحل، آية رقم: ٥٣.

(٢) سورة النور، آية رقم: ٦٠.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في دخول الفاء في خبر إن وأن ولكن هل يجوز دخولها أم لا؟، فقال أبو حيان: "وخص ابن عصفور جواز دخول الفاء في خبر (إنّ) وحدها"^(١)، وبحث في كتب ابن عصفور وكتب النحاة ولكن لم أجد ما ذكره أبو حيان، ولكن أبني هذه المسألة على الحكاية عن أبي حيان، حيث تعقب أبو حيان ابن عصفور فقال: "فإن كان إن وأن ولكنّ فالخلاف في جواز دخول الفاء في خبرهن، والصحيح الجواز"^(٢)، واستشهد أبو حيان من القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾^(٤).

ذهب سيبويه إلى أن (كأن وليت ولعل ولكن) تمنع من دخول الفاء في الخبر لأنها عوامل تغير اللفظ والمعنى، فهي جارية مجرى الأفعال العاملة، وأما (أن) فيذهب سيبويه إلى جواز دخول الفاء في خبرها؛ لأنها وإن كانت عاملة فإنها غير مغيرة معنى الابتداء والخبر؛ ولذلك جاز العطف عليها بالرفع على معنى الابتداء^(٥).

(١) ارتشاف الضرب ٣ / ١١٤٤.

(٢) المرجع السابق ٣ / ١١٤٤.

(٣) سورة آل عمران، آية رقم: ٩١.

(٤) سورة الأنفال، آية رقم: ٤١.

(٥) شرح المفصل ١ / ١٠١.

وقال ابن مالك: "وإذا دخل بعض نواسخ الابتداء على مبتدأ دخلت الفاء على خبره أزال شبهه بأداة الشرط، فامتنع دخول الفاء على الخبر، ما لم يكن الناسخ إنَّ أو أنَّ أو لكنَّ، فإنها ضعيفة العمل؛ إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء؛ ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء، ولم يعمل في الحال"^(١)، والواضح من كلام ابن مالك أنه يميز دخول الفاء على (إنَّ وأنَّ ولكنَّ)؛ لأنها ضعيفة العمل، واستدل على كلامه بالسمع من القرآن الكريم نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا فَلَنْ يُبْعَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مَلٌءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾^(٢)، ومن الشعر، نحو قول الشاعر^(٣):

بكلِّ داهية ألقى عداك وقد يُظنُّ أنِّي في مكري بهم فزعُ
كلاً ولكنَّ ما أبديه من فرقٍ فكِّي يُغروا فيُغريهم بي الطمعُ^(٤)

الشاهد في هذا البيت هو زيادة الفاء في خبر لكنَّ، وهو في قوله: (فكي يغروا).

وقال أبو المطاع بن حمدان^(٥):

(١) شرح التسهيل ١ / ٣٣١.

(٢) سورة آل عمران، آية رقم: ٩١.

(٣) قائل البيت مجهول.

(٤) البيت من البحر البسيط، وهو من شواهد المساعد ١ / ٢٤٧، وشرح التسهيل ١ / ٣٣٢، وشرح الكافية الشافية ١ / ٣٧٧، وشرح الأشموني ١ / ١٠٨، الداهية: قُصد منها الرجل العظيم البصير بعواقب الأمور، المكر: الخداع الفرع: الخائف، الفرق: الخوف.

(٥) هو الأمير الكبير، الشاعر المجيد، وجيه الدولة، أبو المطاع، ذو القرنين بن حمدان ابن صاحب الموصل ناصر الدولة الحسن بن عبدالله بن حمدان التغلبي، توفي سنة ٤٢٨ هـ، انظر: سير أعلام النبلاء ١٧ / ٥١٦.

فَوَاللَّهِ مَا فَارَقْتَكُمْ قَالِيًا لَكُمْ

وَلَكِنْ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ^(١)

والشاهد في هذا البيت في قوله: (فسوف يكون) حيث جاز دخول الفاء في خبر لكنّ.

وذكر ابن عقيل أنه يجوز دخول الفاء في خبر (إن وأن ولكن) حيث قال: "ويجوز: إن الذي يأتيني فله درهم، وكذلك أن بالفتح ولكنّ؛ وذلك لأنها لم تغير المعنى الذي كان مع الابتداء، ومنع بعضهم ذلك لزوال شبه المبتدأ باسم الشرط بعمل ما قبله فيه، وهو محجوجّ بالسماع"^(٢).

وقال الأشموني: "روي عن الأخفش أنه منع دخول الفاء بعد (إنّ)، وهذا عجيب؛ لأن زيادة الفاء على رأيه جائزة، وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط، نحو: زيد فقائم، فإذا دخلت (إنّ) على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في خبر (زيد) وشبهه، وثبت هذا عن الأخفش مستبعداً"^(٣).

وقال عباس حسن: "إن الناسخ يمنع دخول الفاء على خبره، أما النواسخ:

إنّ، وأنّ، ولكنّ، فلا تمنع، فيجوز مع كل واحدٍ منها دخول الفاء"^(٤).

(١) البيت من البحر الطويل، وهو من شواهد شرح الكافية ١ / ٣٧٧، وشرح التسهيل ١ / ٣٣٢، وشرح الأشموني

١ / ١٠٨، وشرح التصريح ١ / ٣١٦، وجمع الهوامع ١ / ٣٥١، قاليًا: كارها، مبعوضًا، يُقضى: يقدر.

(٢) المساعد ١ / ٢٤٧.

(٣) شرح الأشموني ١ / ١٠٩.

(٤) النحو الوافي ١ / ٥٤١.

القول الراجح:

الذي يترجح عندي هو ما ذهب إليه أبو حيان وهو أنه يجوز دخول الفاء في خبر (إنَّ وأنَّ ولكنَّ)؛ وذلك للأدلة الآتية:

- أنها ضعيفة العمل ولا يتغير اللفظ والمعنى بدخولها.
- كثرة السماع من القرآن الذي يدل على جواز دخول الفاء في خبر (إنَّ وأنَّ ولكنَّ).
- منع بعض النحاة دخول الفاء في خبر (إنَّ وأنَّ ولكنَّ) لزوال شبه المبتدأ باسم الشرط بعمل ما قبله فيه، والله تعالى أعلم.

المبحث الرابع: زيادة (لا) على (بل) في النفي والنهي

تعقّب أبو حيّان ابن عصفورٍ في زيادة (لا) على (بل) في النفي والنهي بقوله: "إذا زيدت (لا) بعد إيجابٍ أو أمرٍ نحو: قام زيدٌ لا بل عمرو، واضرب زيدًا لا بل عمرًا، و(لا) زائدة لتأكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول، أو بعد نفيٍ أو نهيٍ نحو: ما قام زيدٌ لا بل عمرو، ولا تضرب خالدًا لا بل بشرًا، فهي زائدة لتأكيد بقاء النفي والنهي... وقال ابن عصفورٍ: وهذا الذي ذهب إليه من زيادة لا على بل في النفي والنهي، لا ينبغي أن يقال به إلا أن يشهد له بالسمع، وما ذهب إليه ابن درستويه ^(١) واستبعده ابن عصفورٍ مسموعٌ من كلام العرب، ويقال في (لا بل): (نا بن) و(نا بل) و(لا بن)" ^(٢).

لا: تكون نافيةً، وجازمةً، وزائدةً ^(٣).

أولاً: النافية تكون عاملةً وغير عاملةً، أما العاملة فتكون لنفي الجنس أو لنفي الوحدة أو عاطفةً، وغير عاملةً وتكون حرف جوابٍ، أو لمجرد النفي.

■ النافية للجنس وهي العاملة عمل إن، تدخل على الجملة الاسمية فت نصب الاسم إن

لم يكن مفردًا، وترفع الخبر، فإن كان الاسم مفردًا بُني على ما ينصب به، وهي تنفي

(١) هو عبدالله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان، الفارسي، الفسوي، النحوي، أخذ عن المبرد، وكان شديد الانتصار للبصريين في النحو واللغة، له مؤلفات منها: (الإرشاد) و(الهداية) و(شرح فصيح ثعلب) و(شرح كتاب الجرمي) و(شرح المفضليات) و(أسرار النحو) و(نقض كتاب ابن الراوندي على النحويين) و(كتاب الانتصار لكتاب العين) و(كتاب خبر قس بن ساعدة)، و(المقصود والممدود) و(معاني الشعر)، انظر: البلغة ١٦٨، وبغية الوعاة ٢/ ٣٦.

(٢) ارتشاف الصّرب ٤/ ١٩٩٦.

(٣) المعجم الوافي ٢٦٥.

مضمون الخبر عن جميع أفراد جنسها الذين يندرجون تحت مدلوله نحو: لا رجل قائمٌ، فقد نفيت القيام عن جميع أفراد الرجال.

- النافية للوحدة: وهي العاملة عمل ليس، نحو: لا رجل في الدار بل رجلان.
- عاطفة: وهي حرف لرد السامع عن الخطأ في الحكم إلى الصواب؛ أي لنفي الحكم عن المعطوف وإثباته للمعطوف عليه، تُشرك الثاني مع الأول في إعرابه لا في حكمه، نحو: ينتصر الشجاع لا الجبان.
- حرف جوابٍ غير عاملٍ للرد على سؤالٍ لإفادة النفي، وكثيراً ما تحذف الجملة بعدها نحو (لا)، ردّاً على من سأل: هل عاد أخوك؟ ونحوه.
- حرف نفيٍ لمجرد النفي غير عاملٍ وليست من ألفاظ الصدارة إلا إذا وقعت في جواب قسم، وتدخل على الجملة الاسمية والفعلية نحو قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا عَاقِلٌ﴾^(١).

ثانياً: الجازمة، وتسمى لا الناهية تختص بالدخول على المضارع فتجزمه وتخلصه

للاستقبال، نحو قوله تعالى: ﴿لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ﴾^(٢).

ثالثاً: الزائدة، وهي الداخلة في الكلام لمجرد تقوية النفي وتوكيده، وتزاد في حشو

الكلام، نحو قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ آلَا تَسْجُدَ﴾^(٣)، وهي غير عاملة، ومعنى زيادتها

(١) سورة الصافات، آية رقم: ٤٧.

(٢) سورة لقمان، آية رقم: ١٣.

(٣) سورة الأعراف، آية رقم: ١٢.

إعطاؤها الكلام قوةً وتوكيداً مع إمكانية فهم المراد من دونها، وتزاد قبل (بل) العاطفة للإضراب كقولك: الطالب حاضرٌ لا بل غائبٌ^(١).

دراسة المسألة:

تُزاد (لا) قبل (بل) لتأكيد الإضراب عن الأول نحو: قام زيدٌ لا بل عمروٌ وخذ هذا لا بل ذلك، ف (لا) في هذين المثالين زائدةٌ لتأكيد الإضراب عن جعل الحكم للأول^(٢)، وذهب الجزولي^(٣) إلى أنها بعد الإيجاب والأمر نفيٌّ، وبعد النفي والنهي تأكيدٌ^(٤).

وتزاد (لا) بعد نفيٍّ أو نهيٍّ نحو: (ما قام زيدٌ لا بل عمروٌ)، و(لا تضرب خالدًا لا بل بشرًا) فهي لتأكيد بقاء النفي والنهي^(٥).

وقال ابن عصفورٍ: لا ينبغي أن يقال بزيادتها مع (بل) في النفي والنهي إلا أن يشهد له سماعٌ^(٦)، ومنع ابن درستويه زيادة (لا) بعد النفي، وليس بشيء^(٧)، كقوله^(٨):

(١) المعجم الوافي ٢٦٥.

(٢) شرح التسهيل ٣ / ٣٧٠.

(٣) عيسى بن عبدالعزيز بن يلبخت الجزولي النحوي، من أهل مراكش، وجزولة من قبائل البربر، لزم ابن بري بمصر، وأخذ عنه النحو واللغة والأدب، وقرأ عليه الجمل للزجاجي، وسمع عليه صحيح البخاري، شرح أصول ابن السراج، وله المقدمة المشهورة وهي حواشٍ على الجمل للزجاجي، توفي سنة ٦٠٧هـ، انظر: بغية الوعاة ٢ / ٢٣٧، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٢٢٦.

(٤) المقدمة الجزولية ٧١، وتوضيح المقاصد والمسالك / ١٠٢٢.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك / ٣ / ١٠٢٢.

(٦) رأي ابن عصفور في توضيح المقاصد والمسالك / ٣ / ١٠٢٢، وجمع الهوامع ٥ / ٢٥٧، وفي حاشية مغني اللبيب ١٩٠ / ٢.

(٧) شرح الأشموني ٢ / ٤٢٨، ومغني اللبيب، ١٩٠ / ٢، وتوضيح المقاصد والمسالك / ٣ / ١٠٢٢.

(٨) قائل البيت مجهول.

وما هجرْتُكَ، لا بل زادني شغفًا هجرٌ وبعْدُ تراخي لا إلى أجل^(١)

الشاهد في هذا البيت زيادة (لا) على (بل) قبل النفي.

وردّ أبو حيّان ما ذهب إليه ابن درستويه وابن عصفورٍ حيث قال: "وما ذهب إليه ابن درستويه واستبعده ابن عصفورٍ مسموعٌ من كلام العرب"^(٢).

وقال السيوطي: "قال أبو حيّان: ويقال في لا بل: (نابن)، و(لابن)، و(نابل) بإبدال اللامين أو إحداهما نونًا"^(٣)، ومن الأمثلة التي تزداد فيها (لا) على (بل) قول الشاعر^(٤):

وَجْهُكَ الْبَدْرُ لَا بِلِ الشَّمْسِ لَوْلَمْ يُقْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفَةٌ وَأَفْوَلُ^(٥)

وقول الشاعر^(٦):

وكانما اشتمل الضجيجُ برِيطَةً لا بل تزيدُ وثارةً وليانا^(٧)

(١) البيت من البحر البسيط، انظر: شرح التصريح ١٧٨ / ٢، وجمع الهوامع ٥ / ٢٥٧، ومغني اللبيب ٢ / ١٩٠، وشرح الأشموني ٢ / ٤٢٩، وحاشية الصبان ٣ / ١٦٨، وقوله تراخي: في رواية أخرى "تمادى"، والشغاف حجاب القلب وما يحيط به من جلدة رقيقة، وزادني: تعدّى إلى مفعولين: الياء وشغفًا، وتراخي: تطاول وامتدّ، والأجل: المدة.

(٢) ارتشاف الصَّرب ٤ / ١٩٩٦.

(٣) جمع الهوامع ٥ / ٢٥٧.

(٤) قائل البيت مجهول.

(٥) البيت من البحر الخفيف، انظر: المساعد ٢ / ٤٦٥، وشرح التصريح ٢ / ١٧٨، ومغني اللبيب ٢ / ٤٢٨، وجمع الهوامع ٢٥٧، وشرح الأشموني ٢ / ٤٢٨، وحاشية الصبان ٣ / ١٦٨، الكسفة: التغير إلى السواد، والأفول: الغيوبة.

(٦) قائل البيت عمير بن شبيب بن عمرو بن عباد، من بني جشم بن بكر، أبو سعيد التغلبي الملقب بالقطامي، شاعر غزل فحل، كان من نصارى تغلب في العراق وأسلم، انظر: الأعلام للزركلي ٥ / ٨٨.

(٧) البيت من البحر الكامل، انظر: ديوان القطامي ٥٨، وشرح التسهيل ٣ / ٣٧٠، ٣ / ٤٦٧، الريغة: الملاعة إذا كانت قطعة واحدة ولم تكن لفقين، والليان: رخاء العيش.

الشاهد في البيتين السابقين هو زيادة (لا) على (بل) بعد الإيجاب.

وقول الشاعر^(١):

لا تملنَّ طاعةَ الله، لا بل
طاعةَ الله ما حيت استديا^(٢)

في البيت السابق زيدت (لا) على (بل) بعد النهي.

وقال الدكتور فاضل السامرائي: "قد يضم إلى (بل) (لا) فتفيد توكيد الإضراب، وذلك بعد الإيجاب، والأمر، والنفي، والنهي، نحو: جاء محمدٌ لا بل خالدٌ، ومعناها نفي المجيء عن محمدٍ وإثباته لخالدٍ، فالفرق بين قولنا (جاء محمدٌ بل خالدٌ)، و(جاء محمدٌ لا بل خالدٌ) أن مجيء محمدٍ في الأول صار كالمسكوت عنه، فإنه يجوز أنه حصل ويجوز أنه لم يحصل، وفي الثاني نفينا المجيء عن محمدٍ وأثبتناه لخالدٍ"^(٣).

القول الراجح:

والراجح عندي هو ما ذهب إليه أبو حيان، وهو زيادة (لا) قبل (بل) في النفي والنهي؛ لأن زيادة (لا) قبل (بل) بعد الإيجاب والأمر والنفي والنهي؛ تكون تأكيداً لتقرير المعنى وتثبيته، نحو قولك: قام زيدٌ بل عمرو، فلم ينقص من الكلام شيءٌ، ومن قال إنَّ (بل) تكون بعد النفي على وجهين، فـ (لا) معها تكون أيضاً على وجهين: تكون توكيداً

(١) قائل البيت مجهول.

(٢) البيت من البحر الخفيف، انظر: المساعد / ٢ / ٤٦٦، وهمع الهوامع / ٥ / ٢٥٧، وشرح التسهيل / ٣ / ٣٧٠.

(٣) معاني النحو / ٣ / ٢٢٧.

وتكون نفيًا، فتقول: ما قام زيدٌ لا بل عمرٌو، فيكون (لا) نفيًا للأول، ويكون (بل) عمرٌو؛ أي بل عمرٌو هو الذي ما قام، والله تعالى أعلم.

المبحث الخامس: دخول (أم) على أسماء الاستفهام

تعقب أبو حيان ابن عصفور في دخول (أم) على أسماء الاستفهام بقوله: "تدخل أم على أسماء الاستفهام خلافاً لما في شرح (الصفار) الذي كتبه ابن عصفور" ثم قال: "وهذا من ابن عصفور وتلميذه يدل على الجسارة وعدم حفظ كتاب الله" (١).

أم: بفتح وسكون، وهي ثلاثة أنواع (٢):

- عاطفة، وهي متصلة أو منقطعة.
- أداة تعريف.
- زائدة.

أولاً: العاطفة وهي قسمان:

- متصلة: وهي المسبوقة بهمزة التسوية ولا تطلب جواباً، فهو ليس ضرورياً إلا بما يثبت به بكلمة (نعم) أو ينفيه بكلمة (لا)؛ لأن الأسلوب إخباري، وأن ما بعدها وما قبلها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر، نحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ

(١) ارتشاف الصَّرب ٤ / ٢٠٠٩.

(٢) الجنى الداني ٢٠٤، والمعجم الوافي ٦٦.

عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَّرْنَا ﴿١﴾، أو مسبوقةً بهمزة استفهامٍ يطلب بها وبأم التعيين

نحو: أنت المسافر أم أخوك؟

■ منقطعةٌ: وهي التي لا يكون قبلها إحدى الهمزتين، واختلف في مبناها، فقال

البصريون: إنها تقدر بـ (بل)، والهمزة مطلقاً، وقال قوم: إنها تقدر بـ (بل)

مطلقاً، وذكر ابن مالك أن الأكثر أن تدل على الإضراب مع الاستفهام، وقد تدل

على الإضراب فقط، ولكونها قد تخلو من الاستفهام، دخلت على أدوات الاستفهام

ما عدا الهمزة، وهذا هو موضع المسألة.

ثانياً: التي هي حرف تعريفٍ عند بعض القبائل العربية، وهي بدلٌ من (أل).

ثالثاً: أم الزائدة، ذهب أبو زيد إلى أن (أم) تكون زائدةً، وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿أَمْ

يَقُولُونَ أَقْرَبَهُ﴾ (٢).

(١) سورة إبراهيم، آية رقم: ٢١.

(٢) سورة السجدة، آية رقم: ٣.

دراسة المسألة:

قال أبو حيان: وتدخل أم على أسماء الاستفهام كقوله تعالى: ﴿أَمَّاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(١)، وهو كثيرٌ فصيحٌ خلافاً لما في شرح (الصفار) الذي كتبه ابن عصفور فإنه ادعى أنه لا يحفظ منه إلا قوله^(٢):

أم هل كبيرٌ بكى لم يقضِ عبرته
إثر الأحيّة يومَ البينِ مشكوم^(٣)

وقوله^(٤):

وما أنت أم ما ذكرها ربعية
يخطُّ لها من ثرمداءِ قلب^(٥)

وقوله^(٦):

(١) سورة النمل، آية رقم: ٨٤.

(٢) البيت لعقمة الفحل، وهو عقمة بن عبدة بن ناشرة بن قيس، من بني تميم، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى، كان معاصراً لامرئ القيس وله معه مساجلات، وكان له ولد اسمه علي يعد من المخضرمين أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ولم يره، انظر: معجم تراجم الشعراء الكبير ٢ / ٥٣٩.

(٣) البيت من البحر البسيط، انظر: الكتاب ٣ / ١٧٦، والمقتضب ٣ / ٢٩٠، وشرح الكافية للرضي ٤ / ٤٤٩، والأشباه والنظائر ٤ / ٧٤، وخزانة الأدب ١١ / ٢٨٦، وجمع الهوامع ٣ / ١٧١، والأصول في النحو ٢ / ٥٩، وضرائر الشعر ٢٠٨، وارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٠٩، العبرة: الدمعة، أي لم يشتف من البكاء، لأن في ذلك راحة، البين: الفراق، المشكوم: المجزى، الشاهد في قوله (أم هل كبير) حيث دخلت أم على (هل) وهي من أسماء الاستفهام.

(٤) البيت لعقمة الفحل.

(٥) البيت من البحر الطويل، وهو من شواهد جمع الهوامع ٣ / ١٧١، والمفضليات ٣٩٢، وارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٠٩، ثرمداء: ماء لبني سعد في وادي الستارين، وقيل: قرية بالوشم من أرض اليمامة، القلب: البئر، والشاهد في قوله (أم ما ذكرها) دخلت أم على (ما) وهي من أسماء الاستفهام.

(٦) البيت منسوب لزفر بن الحارث في الكتاب ٣ / ١٧٦، وللجحاف بن حكيم في الشعر والشعراء ١ / ٤٧٥، والموشح في مآخذ العلماء على الشعراء ١٧٠، وشرح أبيات سيبويه للمرزبان ٢ / ٥١، وحروف المعاني والصفات ١ / ٤٩.

أبا مالك هل لمتني مُذ حَضَضْتَنِي

على القتل أم هل لامني لك لائم؟^(١)

وأنه من الجمع بين أداتي معنى، وهو قليلٌ جداً^(٢)، ثم قال أبو حيّان: "وقال الفراء: لا يُجمع بين الاستفهامين في موضعٍ واحدٍ، لا يجوز: أين قمتُ وأيهم في الدار، وأهل زيدٌ في الدار، إلا في ضرورة الشعر، انتهى، وهذا من ابن عصفورٍ وتلميذه يدل على الجسارة وعدم حفظ كتاب الله، وقد دخلت على كيف نحو قوله^(٣):"

أم كيف ينفع ما يُعطى العلوُّ به

رئمان أنفٍ إذا ما ضنَّ باللبن^(٤)

وما قاله أبو حيّان عن ابن عصفورٍ لم أجده، حيث إني بحثت في كتب ابن عصفورٍ فلم أجد ما ذكره أبو حيّان، وقرأت في همع الهوامع للسيوطي نص ما قاله أبو حيّان، ولكن لم يكن مقصده ابن عصفورٍ حيث قال السيوطي: "وذهب الصفار إلى منع دخول (أم) على (هل)، وغيرها؛ لأنه جمع بين أداتي معني، وقال: لا يحفظ منه إلا قوله:

أم هل كبيرٌ بكى لم يقضِ عبرته

إثر الأحبة يوم البين مشكومٌ

(١) البيت من البحر الطويل، وهو من شواهد الجمل في النحو ٢٣٤، والكتاب ٣ / ١٧٦، وارتشاف الضرب ٢٠٠٩ / ٤.

(٢) ارتشاف الضرب ٢٠٠٩ / ٤.

(٣) البيت منسوب لأفنون التغلبي، وهو صريم بن ذهل بن تيم بن عمرو بن مالك بن عمرو بن عثمان بن تغلب، وقيل: ظالم بن معشر، وأفنون لقبه، ويعد من شعراء الطبقة الثالثة الجاهليين، شاعر مقل، له شعر متفرق، انظر: معجم الشعراء الجاهليين ص ٢٨.

(٤) البيت من البحر البسيط، وهو من شواهد الأشباه والنظائر ٤ / ٧٥، وخزانة الأدب ١١ / ٢٨٨، وهمع الهوامع ١٧٢ / ٣، وارتشاف الضرب ٤ / ٢٠١٠، ومغني اللبيب ١ / ٢٩٣.

وقوله:

وما أنت أم ما ذكرها ربعية يُحِطُّ لها من ثمداء قليبُ

وقوله:

أبا مالك هل لمتني مُذ حضضتني على القتلِ أم هل لامني فيك لائمُ

وقوله تعالى: ﴿ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ ﴾^(١)، وقوله: ﴿ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ

رِزْقَهُ ﴾^(٢)، قال أبو حيان: وهذا دليلٌ على الجسارة وعدم حفظ كتاب الله^(٣).

ربما توهم أبو حيان أن ابن عصفورٍ يمنع دخول (أم) على أدوات الاستفهام، أو ربما حدث منه خطأً ونسب هذا القول لابن عصفورٍ بدل من أن ينسبه للصفار.

وقال الرضي: ولا تجيء الهمزة بعد (أم)، ويجوز ذلك في (هل)، وسائر كلم الاستفهام، لعروض معنى الاستفهام فيها^(٤).

وحكم المبرد أن الألف وأم يدخلان على أسماء الاستفهام حيث قال: "وحرفا الاستفهام اللذان لا يُفارقانه: الألف و(أم)، وهما يدخلان على هذه الحروف كلها، ألا ترى أن القائل

(١) سورة الملك، آية رقم: ٢٠.

(٢) سورة الملك، آية رقم: ٢١.

(٣) همع الهوامع ٣ / ١٧١.

(٤) شرح الكافية للرضي ٤ / ٤٤٨.

يقول: هل زيدٌ في الدار أم هل عمرو هناك؟ وتقول: كيف صنعت أم كيف صنع أخوك؟
فدخل هذان الحرفان على حروف الاستفهام لتمكنهما وانتقالهما"^(١).

وقال السيوطي^(٢): "أم المتصلة لا تدخل على الاستفهام بخلاف المنقطعة فإنها تدخل عليه، ويكون بالحرف كما تقدم في بيتي علقمة، وبالاسم كما في قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ﴾"^(٣).

ويقول البغدادي: "وليس فيه جمع استفهامين، فإن أم عند الشارح^(٤) مجردة عن الاستفهام إذا وقع بعدها أداة استفهام، حرفاً كانت أم اسماً"^(٥)، ثم قال: "ومن ذهب إلى أن أم عاطفة ابن يعيش، ثم اضطرب كلامه في نحو: أم هل، وفي: أم كيف، فتارة ادعى تجريد أم عن الاستفهام، وتارة ادعى التجريد عن هل، قال في فصل حرفي الاستفهام: من المحال اجتماع حرفين بمعنى واحد، فإن قيل: فقد تدخل على هل أم وهي استفهام، نحو: أم هل كبيرٌ بكى.... البيت؟ فالجواب أن أم فيها معنيان: أحدهما الاستفهام، والآخر العطف، فلما احتيج إلى معنى العطف فيها مع هل خُلع منها دلالة الاستفهام وبقي العطف بمعنى بل للترك^(٦)؛ ولذلك قال سيبويه: إنَّ أمَّ تحيء بمعنى لا بل، للتحويل من

(١) المقتضب ٣ / ٢٩٠.

(٢) الأشباه والنظائر ٤ / ٧٥.

(٣) سورة الملك، آية رقم: ٢٠.

(٤) المقصود به محمد بن الحسن الاسترأبادي.

(٥) خزانة الأدب ١١ / ٢٨٧.

(٦) خزانة الأدب ١١ / ٢٨٧.

شيء إلى شيء^(١)، ثم قال: "من المحال اجتماع حرفين بمعنى واحد، وهو في هذا تابع لابن جنبي، وقد ذكرنا من قبل أنه لا مانع من اجتماعهما للتأكيد"^(٢).

أراد البغدادي أن يوضح أن الاسترابادي مجرد (أم) عن الاستفهام إذا وقع بعدها أداة استفهام، وأوضح أيضاً أن ابن يعيش اضطرب كلامه، فتارة ادعى تجريد (أم) عن الاستفهام، وتارة ادعى التجريد عن (هل)، وذكر أنه من المحال اجتماع حرفين بمعنى واحد، ف (أم) فيها معنيان (العطف، الاستفهام)، وذكر البغدادي أنه لا مانع من اجتماعهما للتأكيد.

ويقول المرادي: "أم المنقطعة الأكثر تدل على الإضراب مع الاستفهام، وقد تدل على الإضراب فقط، ولكونها قد تخلو من الاستفهام، دخلت على أدوات الاستفهام ما عدا الهمزة نحو: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾^(٣)، وقوله: ﴿أَمَّاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٤)، وهو فصيح كثير، وهم من زعم أنه قليل جداً؛ لأنه من الجمع بين أداتي معنى واحد"^(٥).

(١) الكتاب ٣ / ١٩٠.

(٢) خزانة الأدب ١١ / ٢٨٧، ١٣٩.

(٣) سورة الرعد، آية رقم: ١٦.

(٤) سورة النمل، آية رقم: ٨٤.

(٥) الجنى الداني ٢٠٦.

القول الراجح:

الراجح عندي هو دخول (أم) على أدوات الاستفهام؛ وذلك لتأكيد المعنى وتشبيته، ف (أم) إذا خلت من الاستفهام تدخل على أدوات الاستفهام، وإذا جردت (أم) عن معنى الاستفهام لمعنى الترك والتحول، تأتي لتأكيد معنى الاستفهام بالأداة الأخرى، والله تعالى أعلم.

المبحث السادس: دخول حرف الجر على مهما

تعقب أبو حيان ابن عصفور في دخول حرف الجر على (مهما) بقوله: "انفردت مهما من (مَنْ وما)، بأنها لا يدخل عليها حرف الجر، ولا يُضاف إليها فلا تقول: على مهما تكن أكن، ولا جهة مهما تقصد أقصد، وقد وهم ابن عصفور، فزعم أنه يدخل عليها حرف الجر" (١).

مهما: اسم شرط على أصح الأقوال، لما لا يعقل، تجزم فعلين، الأول فعل الشرط والثاني جوابه، وتعرب إعراب (مَنْ) الشرطية، نحو قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَتَسْحَرْنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (٢)، وقد تكون ظرفاً لفعل الشرط تدل على الزمان، بمعنى: في أي وقت، وفي النادر قد تدل على الاستفهام (٣).

دراسة المسألة:

ذكر أبو حيان أن ابن عصفور يزعم دخول حرف الجر على (مهما) حيث قال: "وقد وهم ابن عصفور، فزعم أنه يدخل عليها حرف الجر" (٤)، ثم تعقب أبو حيان على قول ابن عصفور

(١) ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٦٤.

(٢) سورة الأعراف، آية رقم: ١٣٢.

(٣) المعجم الوافي ٣٢٤.

(٤) ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٦٤.

فقال: "وانفردت (مهـما) من (مَنْ، وما)، بأنها لا يدخل عليها حرف الجر، ولا يُضاف إليها فلا تقول: على مهـما تكن أكن، ولا جهة مهـما تقصد أقصد"^(١)، وعندما قرأت ما يتعلّق بهذه المسألة في كتب ابن عصفورٍ لم أجد ما قاله أبو حيّان، أما النحاة الذين أتوا بعد أبي حيّان فقد ذكروا ما قاله أبو حيّان عن ابن عصفورٍ، ولا أعرف مدى صحة ذلك، وإنما أبني هذه المسألة على الحكاية عن أبي حيّان، ومن هؤلاء النحاة: المرادي حيث قال: "ولا تجر بإضافةٍ ولا حرف جرٍّ بخلاف (مَنْ، وما)، وقد وهم ابن عصفورٍ فزعم أنه يجوز أن يدخل عليها حرف الجر"^(٢).

ومما ذكر ذلك من النحاة أيضًا ابن عقيلٍ حيث قال: "ووقع في كلام ابن عصفورٍ أن العرب تقول: بمهـما تمرُّ أمرُّ بزيدي، وهو غلطٌ منه، فنص الناس على خلافه، فلا يقال ما ذكر ونحوه؛ ولا يضاف إليها نحو: جهة مهـما تقصد أقصد"^(٣).

وحكم السيوطي بعدم دخول حروف الجر على مهـما حيث قال: "ولا تجر (مهـما) بحرفٍ ولا إضافةٍ، فلا يقال: على مهـما تكن أكن، ولا جهة مهـما تقصد أقصد، وقال ابن عصفورٍ: يجوز ذلك كسائر الأدوات"^(٤).

(١) ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٦٤.

(٢) توضيح المقاصد ٤ / ١٢٧٥.

(٣) المساعد ٣ / ١٣٤.

(٤) همع الهوامع ٢ / ٤٥٢.

القول الراجح:

الراجح عندي هو ما ذهب إليه أبو حيان من أن (مهـمـا) لا يدخل عليها حرف الجر، ولا تجر بإضافة؛ لأن مهـمـا حرف شرطٍ وحروف الجر لا تدخل على حروف الشرط، كما أن مهـمـا لا تجر بإضافة، وأما ما ذكر عن ابن عصفورٍ من دخول حروف الجر على مهـمـا فمرده إلى احتمالين:

الاحتمال الأول: أن أبا حيان ربما وجدته في كتب ابن عصفور التي لم تصل إلينا.

الاحتمال الثاني: أن أبا حيان نقل ذلك عن طريق المحاكاة والسماع، والله تعالى أعلم.

المبحث السابع: لزوم (من) في تمييز كائين

تعقب أبو حيان ابن عصفور في لزوم (من) في تمييز كائين بقوله: "وكأين الذي يظهر من استعمال كلام العرب أنها خبرية، تدل على التكثر، وتمييزها يكثر جره بمن، وأخطأ ابن عصفور في قوله: أنه يلزم تمييزها (من)"^(١).

كأين^(٢): من كنايات العدد مركبة من كاف التشبيه، و(أي)، وفيها لغات: (كأين، وكائن، وكئن)، تعرب إعراب كم الخبرية، وهي مبنية وتلزم صدر الكلام وتفتقر إلى تمييز مجرور بـ (من) غالباً، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِيثُونَ كَثِيرٌ﴾^(٣)، وتفيد التكثر نحو قوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّن دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا﴾^(٤)، وتدل على الإبهام.

وقال سيويه أن (كأين) تجري مجرى كم الاستفهامية نحو: كأين رجلاً قد رأيت، زعم ذلك عن يونس؛ أي أنها تنصب التمييز بعدها، ثم قال: "إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها

(١) ارتشاف الضرب ٢ / ٧٨٩.

(٢) المعجم الوافي في أدوات النحو العربي ص ٢٣٨.

(٣) سورة آل عمران، آية رقم: ١٤٦.

(٤) سورة العنكبوت، آية رقم: ٦٠.

مع من نحو قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ ﴾^(١) ... فإنها ألزموها (من)؛ لأنها
توكيدٌ، فجُعلت كأنها شيءٌ يتم به الكلام^(٢).

وتوافق (كأين) (كم) في خمسة أمور^(٣):

- الإبهام.
- الافتقار إلى التمييز.
- البناء.
- لزوم التصدير.
- إفادة التكرير تارةً وهو الغالب والاستفهام أخرى وهو نادرٌ، ولم يثبت إلا ابن
قتيبة، وابن عصفورٍ، وابن مالكٍ.

وتخالف (كأين) (كم) في خمسة أمور^(٤):

- أنها مركبةٌ، وكم بسيطةٌ على الصحيح، خلافاً لمن زعم أنها مركبةٌ من الكاف وما
الاستفهامية، ثم حُذفت ألفها لدخول الجار، وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة
بالتركيب.
- أن مميزها مجرورٌ بـ (من) غالباً حتى زعم ابن عصفورٍ لزوم ذلك.

(١) سورة الحج، آية رقم: ٤٨.

(٢) كتاب سيبويه ٢ / ١٧٠، ١٧١.

(٣) مغني اللبيب ٣ / ٥٠، ٥١.

(٤) المرجع السابق ٣ / ٥٢، ٥٣، ٥٤.

- أنها لا تقع استفهاميةً عند الجمهور.
- أنها لا تقع مجرورةً خلافاً لابن قتيبة وابن عصفور.
- أن خبرها لا يقع مفردًا.

دراسة المسألة:

ذهب ابن عصفورٍ إلى أن تمييز (كأين) يلزمه (من) حيث قال: "وأما كأين فمعناها معنى كم الخبرية، إلا أن تمييزها يلزمه (من)، ويجوز الفصل بينها وبينه بالجمل؛ فتقول: كأين جاءني من رجلٍ"^(١)، ويردُّه قول سيبويه حيث قال: "وكأين رجلاً قد رأيتُ، زعم ذلك يونس، وكأين قد أتاني رجلاً، إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع من"^(٢).

وتعقب أبو حيَّان قول ابن عصفورٍ حيث قال: "وأخطأ ابن عصفورٍ في قوله: أنه يلزم تمييزها (من)"^(٣)، ثم قال أبو حيَّان: "ويظهر من كلام سيبويه أنها لتأكيد البيان، فهي زائدةٌ، وقد يقال: إنها لا تزداد في غير الواجب، فيقال: إنَّ هذا رُوعيَ منه أصله من الاستفهام، وهو غير واجبٍ، ولما تعذرت الإضافة لم يبقَ إلا النصب أو جرُّه بمن، وكان

(١) المقرب ٣٩١، وشرح جمل الزجاجي ٢ / ١٤٩.

(٢) كتاب سيبويه ٢ / ١٧٠.

(٣) ارتشاف الصَّرب ٢ / ٧٨٩.

جرّه بمن أكثر من استعماله منصوبًا؛ لأنها بمنزلة كم الخبرية في المعنى، وكم الخبرية يقل نصب تمييزها إذا لم يُجَلَّ بينها وبينه" (١).

وخطأ المرادي ابن عصفورٍ حيث قال: "والأكثر بعد كَأَيِّن جره بـ (مِنْ)، وخطئ ابن عصفورٍ في قوله: إن (مِنْ) تلزم تمييزها كَأَيِّن" (٢).

وقال ابن هشام: "إن مميزها مجرورٌ بـ (مِنْ) غالبًا، حتى زعم ابن عصفورٍ لزوم ذلك" (٣).

وقال عباس حسن: "تميزها المجرور هو في الغالب مجرورٌ بـ (مِنْ) المضمرة أو الظاهرة" (٤).

فالواضح من أقوال النحاة أن ابن عصفورٍ خالف النحاة، فالنحاة لا تُلزم (مِنْ) تمييز كَأَيِّن، فمن اليسر والسهولة عدم إلزام (مِنْ) تمييز كَأَيِّن.

وتحدث الأستاذ ناصر عسيري عن هذه المسألة فقال: "والصحيح أنه وإن كان معظم الشواهد على لزوم حرف الجر (من) لتميز كَأَيِّن إلا أن ذلك لا يلزم، فهو مردودٌ بما نقله سيبويه عن يونس" (٥).

(١) التذييل والتكميل ١٠ / ٥٠.

(٢) توضيح المقاصد ٤ / ١٣٤٢.

(٣) مغني اللبيب ٣ / ٥٢.

(٤) النحو الوافي ٤ / ٥٨٠.

(٥) المسائل النحوية في كتاب منال الطالب في شرح طوال الغرائب، رسالة مقدمة لنيل الماجستير، لناصر بن محمد عسيري ص ٥٩.

ومن نصب مميزها قول الشاعر^(١):

أَطْرُدُ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَيِّنُ أَلْمَا حُمُّ أَمْرِهِ بَعْدَ يُسْرِ^(٢)

والشاهد في هذا البيت مجيء (أَلْمَا) منصوبًا وهو تمييز كَأَيِّنُ.

القول الراجح:

الراجح عندي هو ما ذهب إليه أبو حيان في أن (مِنْ) غير لازمة في تمييز كَأَيِّنُ؛ وذلك

للأدلة الآتية:

- أن (من) إنما وضعت لتأكيد البيان وجُعِلت كأنها شيء يتم به الكلام لكونها زائدةً.
- أن أكثر العرب يتكلمون بـ (كأَيِّن) مع (مِنْ)؛ لأن العرب تتوسع في كلامها كما تشاء.
- أن من اليسر عدم لزوم (مِنْ) في تمييز كَأَيِّنُ، والله تعالى أعلم.

(١) قائل البيت مجهول.

(٢) البيت من البحر الحفيف، انظر: المقاصد الشافية ٦/ ٣١٥، ودليل السالك ٣/ ١١٩، وشرح التسهيل ٢/ ٤٢٣، وجمع الهوامع ٢/ ٢٧٩، ومغني اللبيب ٣/ ٥٣، وشرح التصريح ٢/ ٤٤٧، اليأس: القنوط، والرجا: الرجاء، وحُمُّ: قُدْر.

المبحث الثامن: تعلق الكاف

تعقب أبو حيان ابن عصفور في تعلق الكاف بقوله: "يتعلق بالكون المطلق الذي تتعلق سائر الحروف به، خلافاً للأخفش، وتبعه ابن عصفور في بعض تصانيفه، أنها لا تتعلق بشيء لا ظاهر ولا محذوف" (١).

الكاف: هو حرفٌ من حروف المعاني وله أربعة استعمالات (٢):

- حرف جرٍّ يجر الاسم الظاهر، نحو: زيدٌ كعمرو.
- حرف دالٌّ على الخطاب لا محل له من الإعراب، وهي الكاف اللاحقة اسم الإشارة، نحو: إياك، وإياك وملحقاتها، كما تلحق ببعض أسماء الأفعال المنقولة عن الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر، نحو: أمامك وعليك وتلحق الكلمات الآتية: النجاء بمعنى (انج)، وهالك وهاءك، وأرأيتك.
- ضمير مخاطبٍ في محل نصبٍ إذا اتصلت بالفعل، نحو: حدثتك، وفي محل جرٍّ إذا اتصلت بالاسم أو بحرف الجر، نحو قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ

(١) ارتشاف الصَّرب ٤ / ١٧١٠.

(٢) رصف المباني ١٩٥، والمعجم الوافي في أدوات النحو العربي ٢٣٤، ٢٣٥.

وَمَا قَلَىٰ ﴿٣﴾ ﴿١﴾، وإذا وقعت الكاف بعد ما يتطلب مرفوعاً نحو: لولاك أعربت

ضميراً مبنياً على الفتح في محل رفع مبتدأ، وقد ناب ضمير النصب عن ضمير الرفع.

■ اسم بمعنى (مثل)، ومحلها من الإعراب حسب موقعها في الجملة.

أما الكاف الذي يجزئ الاسم الظاهر فله معانٍ:

■ التشبيه، نحو: الأمانى الخادعة كالسراب.

■ التعليل، وأكثر ما يكون ذلك إذا اتصلت بها (ما) الزائدة الكافّة، أو (ما) المصدرية

نحو قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْنَاكُمْ﴾ ﴿٢﴾.

■ التوكيد وهي الزائدة، نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ ﴿٣﴾.

■ الاستعلاء بمعنى (على) نحو: كن كما أنت؛ أي: كن على الحال الذي أنت

عليه، وللنحاة في إعرابه أقوالٌ:

❖ أن (ما) اسمٌ موصولٌ في محل جرّ بالكاف.

❖ أن (ما) زائدة ملغاة لم تكف الحرف عن عمله.

❖ أن (ما) كافّة، والكاف مكفوفة.

وقد تتصل (ما) الزائدة بالكاف فتكفها عن الجر، وتزيل اختصاصها بالأسماء، فتدخل على

الفعل الماضي وعلى الفعل المضارع، وعلى الجملة الاسمية.

(١) سورة الضحى، آية رقم: ٣.

(٢) سورة البقرة، آية رقم: ١٩٨.

(٣) سورة الشورى، آية رقم: ١١.

حروف الجر لا بد لها من متعلِّقٍ ظاهرٍ أو مضمِرٍ، والمتعلِّقُ إما أن يكون فعلاً، أو ما يشبهه، أو مؤوَّلاً بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه، نحو قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾^(١)، فإن لم يكن شيءٌ من هذه الأربعة موجوداً في اللفظ قُدِّرَ الكون المطلق متعلِّقاً^(٢).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة حول تعلُّق حرف الجر (الكاف)، فذهب الأخفش^(٣)، وتبعه ابن عصفورٍ في بعض تصانيفه^(٤)، والزمخشري^(٥) في مطول الكشاف، وابن هشام^(٦)، إلى أنها لا تتعلَّق بشيءٍ.

قال ابن عصفور: حروف الجر لا بد لها مما تتعلَّق به ظاهراً أو مضمراً، إلا حروف الزوائد، نحو: (بحسبك زيداً) أن الباء ليس لها ما تتعلَّق به، وكذلك مِنْ في نحو: (هل من أحدٍ قائمٌ؟) ليس لـ (مِنْ) ما تتعلَّق به، و(لولا) من الحروف الزوائد، نحو: (لولاك لأكرمتُ زيداً) ليس لها ما تتعلَّق به، وكذلك الكاف في نحو: (جاءني الذي كزيد) ألا ترى

(١) سورة الفاتحة، آية رقم: ٧.

(٢) شرح الأشموني ٢ / ٣٠٣.

(٣) المساعد ٢ / ٢٧٥، وارتشاف الضَّرْب ٤ / ١٧١٠، والجنى الداني ٨٦، ومغني اللبيب ٥ / ٣١٣، وهمع الهوامع ٣ / ٩٢.

(٤) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٩٩، والمساعد ٢ / ٢٧٥، والجنى الداني ٨٦، ومغني اللبيب ٥ / ٣١٣، وهمع الهوامع ٣ / ٩٢.

(٥) المساعد ٢ / ٢٧٥.

(٦) مغني اللبيب ٥ / ٣١٣.

أن المجرور هو (زيد) ليس له ما يتعلّق به ظاهرًا ولا مضمّرًا^(١)، ثم علّل كلامه فقال: "ليس له ما يتعلّق به ظاهرًا؛ إذ ليس في اللفظ ما يمكن أن يعمل فيه، ولا مضمّرًا إذ لا يحذف ما يعمل في المجرور إذا وقع صلة إلا ما يناسب الحرف، نحو: جاءني الذي في الدار، تريد: الذي استقر في الدار؛ لأن (في) للوعاء والاستقرار مناسبٌ للوعاء، ولو قلت: (جاءني الذي في الدار) تريد: الذي ضحك في الدار وأكل في الدار لم يجز؛ لأنه ليس في الكلام ما يدل على ذلك، فلا يمكن أن يكون المحذوف مع الكاف إلا ما يناسبها وهو التشبيه، وأنت إذا قلت: (جاء الذي أشبه كزيد) لم يجز؛ لأن (أشبه) لا تتعدى بالكاف بل بنفسها، وأيضًا فإن العرب لم تلفظ بالشبه ولا بها تصرّف منه مع الكاف في موضع أصلًا؛ فدل ذلك على أن الكاف لا تتعلّق بشيء ك (لولا)"^(٢).

والواضح من كلام ابن عصفور أن الكاف عنده لا تتعلّق بشيء لا ظاهرًا ولا مضمّرًا، وعلل ذلك بأن الظاهر ليس في اللفظ ما يمكن أن يعمل فيه، والمضمّر لا يحذف ما يعمل في المجرور إذا وقع صلة إلا ما يناسب الحرف.

وفي مغني اللبيب: استدلل الأخفش وابن عصفور بأنه إذا قيل: (زيدٌ كعمرو)، فإن كان المتعلّق (استقر)، فالكاف لا تدل على الفعل المتعلّق به، بخلاف نحو (في) من (زيدٌ في الدار) تدل على الفعل المقدر وهو (استقر)، وإن كان المقدر فعلًا مناسبًا للكاف - وهو أشبه - فهذا

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٤٩٩.

(٢) المرجع السابق ١ / ٤٩٩.

الفعل متعدّد بنفسه لا بالحرف^(١)، ثم قال ابن هشام: "والحقُّ أن جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار"^(٢).

واعترض ابن هشام هنا على ابن عصفور والأخفش ليس على التعلّق وإنما على نفي الاستقرار أو إثباته، حيث عدّ ابن هشام الكاف من الحروف التي لا تتعلّق بشيء^(٣).

وتعقّب أبو حيّان ابن عصفور ومن تبعه فقال: "ويتعلّق بالكون المطلق الذي تتعلّق سائر الحروف به، خلافاً للأخفش، وتبعه ابن عصفور في بعض تصانيفه، أنها لا تتعلّق بشيء لا ظاهر ولا محذوف"^(٤).

وقال المالمقي^(٥): "أما ما كان نحو قولك: زيدٌ كعمرو فحملها على الحرفية وتكون جارةً، وهي وما بعدها في موضع خبر المبتدأ محذوفاً" ثم قال: "فإذا قلت: زيدٌ من بني تميم والمال لك وزيدٌ في الدار، وشبه ذلك، فالخبر للمبتدأ مقدّرٌ من الكون والاستقرار الشاملين جميع الأفعال، وتقديره: كائنٌ أو مستقرٌّ، وبه يتعلّق الجار

(١) مغني اللبيب ٥ / ٣١٣.

(٢) المرجع السابق ٥ / ٣١٣.

(٣) المرجع السابق ٥ / ٣١٣.

(٤) ارتشاف الضرب ٤ / ١٧١٠.

(٥) هو أحمد بن عبدالنور بن أحمد بن راشد أبو جعفر المالمقي النحوي، صنف شرح الجزولية، وشرح مقرب ابن هشام الفهري، وصل فيه إلى همزة الوصل، رصف المباني في حروف المعاني، توفي سنة ٧٠٢هـ، انظر: بغية الوعاة ١ / ٣٣١، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ٧٨.

والمجرور وأحلاً محلّه، فكذلك في الكاف إذا قلت: زيدٌ كعمرو، فالتقدير: زيدٌ كائنٌ
كعمرو^(١).

وقال الأشموني^(٢) في شرحه على ألفية ابن مالك: أنه يجب أن يكون للجار والظرف
متعلّق، وهو: فعلٌ، أو ما يشبهه، أو مؤوّلٌ بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه، فإن لم يكن شيءٌ
من هذه الأربعة موجوداً في اللفظ قُدِّر الكون المطلق متعلّقاً، ويستثنى من ذلك خمسة
أحرفٍ هي: الزائد كالباء ومِن، ولعل في لغة عقيلٍ؛ لأنها بمنزلة الزائد، ولولا، وربّ
وحروف الاستثناء وهي (خلا وعدا وحاشا) إذا خفضن^(٣)، ويُفهم من كلام الأشموني أنه
اتبع أبا حيّان في أن الكاف تتعلّق كسائر حروف الجر.

وضعّ المرادي قول ابن عصفورٍ حيث قال: "كاف الجر غير الزائدة كسائر حروف
الجر، في تعلّقها بالفعل أو ما في معناه؛ لأن جميع حروف الجر لا بد لها من شيءٍ تتعلّق به، إلا
الزوائد و(لولا)، و(لعل) في لغة من جرّ بها، على خلاف في بعض ذلك، وذهب الفارسي إلى
أن الكاف لا تتعلّق بشيءٍ، وتبعه ابن عصفورٍ في بعض تصانيفه، ونُقل عن
الأخفش، وهو ضعيفٌ"^(٤).

(١) رصف المباني ١٩٨.

(٢) هو علي بن محمد بن عيسى بن يوسف بن محمد النور أبو الحسن بن الشمس بن الشرف الأشموني الأصل ثم القاهري
الشافعي ويعرف بالأشموني، توفي سنة ٩٢٩هـ، انظر: الضوء اللامع ج ٦ / ٥، وقال حمد الطنطاوي: هو أبو الحسن علي
نور الدين بن محمد بن عيسى الأشموني أصلاً، انظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ٢٩٢.

(٣) شرح الأشموني ٢ / ٣٠٣.

(٤) الجنى الداني ٨٦.

وذكر ابن عقيل أن الكاف لا بد لها من متعلِّقٍ حيث قال: "الكاف للتشبيه، ودليل حرفيتها وصلهم بها في السعة نحو: جاء الذي كزيد، وكونها على حرفٍ واحدٍ، وليس هذا شأن الأسماء الظاهرة، وعلى حرفيتها لا بد من متعلِّقٍ كغيرها من حروف الجر؛ وذهب الأخفش وابن عصفورٍ في بعض كتبه، والزمخشري في مطول الكشاف إلى أنها لا تتعلَّق بشيءٍ" (١).

القول الراجح:

الراجح عندي أن الكاف تتعلَّق بالكون المطلق الذي تتعلَّق سائر حروف الجر به؛ وذلك لأنها تدل على الاستقرار والثبات، وهذا هو حال جميع حروف الجر الواقعة في موضع الخبر ونحوه، وهو ما ذهب إليه أبو حيان، والله تعالى أعلم.

(١) المساعد ٢ / ٢٧٦.

الفصل الثاني: الأسماء وفيها المباحث التالية:

المبحث الأول: تخفيف ياء (لا سيما).

المبحث الثاني: الفصل بين (إذن) ومنصوبها بالظرف.

المبحث الثالث: إثبات ألف (أنا) في الوصل.

المبحث الرابع: نعت اسم الإشارة بعد (أي) في النداء.

المبحث الخامس: العلم الأعجمي الممنوع من الصرف.

المبحث السادس: علمية ذي الغلبة.

المبحث السابع: ناصب تابع ما أضيف إليه اسم الفاعل المعرف بأل.

المبحث الثامن: رتبة تعريف عطف البيان ومتبوعه.

المبحث التاسع: الفعل المتعدي بنفسه وبحرف الجر.

المبحث العاشر: إعمال المصدر مجموعاً.

المبحث الحادي عشر: عمل المصدر المضاف والمعرف بأل.

المبحث الثاني عشر: إعراب (كلّما).

المبحث الثالث عشر: ترخيم صلمعة بن قلمعة.

المبحث الأول: تخفيف ياء (لا سيّا)

تعقب أبو حيّان ابن عصفورٍ في تخفيف ياء (لا سيّا) بقوله: "ويجوز تخفيف الياء من لا سيّا حكاة الأخفش، وابن الأعرابي والنحاس، وابن جنّي، وفي ذلك ردُّ على ابن عصفورٍ؛ إذ زعم أنه لا يجوز تخفيف الياء"^(١).

عدّ جماعةٌ من البصريين كالأخفش، وأبي حاتم^(٢)، والفارسي، والنحاس، من أدوات الاستثناء (لا سيّا)^(٣).

وقال السيوطي: "ومما يُبطل ذلك دخول الواو عليها، وعدم صلاحية (إلا) مكانها بخلاف سائر الأدوات، فالمدكور بعدها ليس مستثنى، بل منبّه على أولويته بالحكم المنسوب لما قبلها"^(٤).

وقال ابن هشام: "وسيّ من (لا سيّا) اسمٌ بمنزلة (مثل)، وزناً ومعنى"^(٥)، وقال ابن جنّي: أصله سيوي من سويته فتسوى، فلما اجتمع حرفا العلة وسبق أحدهما

(١) ارتشاف الضرب ٣ / ١٥٥٢.

(٢) هو أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجسمي السجستاني البصري، نحوي، لغوي، عروضي، مقرئ، ولد سنة ١٧٢هـ، وروى عن أبي زيد الأنصاري وأبي عبيدة والأصمعي، وأخذ عنه المبرد وابن دريد، وتوفي بالبصرة سنة ٢٥٥هـ، وقيل: غير ذلك. من تصانيفه: إعراب القرآن، واختلاف المصاحف، وما يلحن فيه العامة، والمقصود والممدود، والقراءات. انظر: ترجمته في معجم الأدباء ٣ / ١٤٠٦، ووفيات الأعيان ٢ / ٤٣٠.

(٣) همع الهوامع ٢ / ٢١٦.

(٤) المرجع السابق ٢ / ٢١٧.

(٥) مغني اللبيب ٢ / ٣٥٠.

بالسكون، قلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء^(١)، ويجوز تخفيف الياء من (لاسيًا)، وهذا موضع المسألة.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في ياء (لا سيًا) هل يجوز تخفيفها أم لا يجوز؟ فذهب ابن عصفور إلى أنه لا يجوز تخفيف ياء (لا سيًا)، حيث قال: لا يجوز التخفيف؛ لأن ذلك لم يحفظ من كلام فصيح، ولا يقتضيه القياس؛ لأن تخفيفها يؤدي إلى إبقاء الاسم المعرب على حرفين، وثانيها حرف علة، وذلك غير محفوظ في حال أفراد ولا في حال إضافة إلا ما جاء من قولهم فوك وذو مال، وهما خارجان عن القياس^(٢).

ووردت لا سيًا مشددة الياء في الشواهد الآتية:

قال امرؤ القيس:

ولا سيًا يومٌ بدارة جُلْجُلٍ^(٣)

ألا رَبَّ يومٍ لك مِنْهُنَّ صالحٍ

وقول الشاعر:

شهادة من في خيره يتقلب^(٤)

يسر الكريم الحمد لا سيًا لدى

(١) خزنة الأدب ٣ / ٤٤٥.

(٢) رأي ابن عصفور موجود في التذييل والتكميل ٨ / ٣٧٠، وهمع الهوامع ٢ / ٢١٩.

(٣) البيت من البحر الطويل، لامرئ القيس من معلقته، انظر: ديوان امرئ القيس (شرح المصطاوي) ص ٢٦، والجنى الداني ٣٣٤، وهمع الهوامع ٢ / ٢١٧، ومغني اللبيب ٢ / ٣٥١، والمساعد ١ / ٥٩٧، وشرح التسهيل ٢ / ٢١٨، وشرح الكافية الشافية ٧٢٥، دارة جلجل: موضع بديار كندة، والمشهور أنه غدير.

(٤) قاتل البيت مجهول، وهو من البحر الطويل، انظر: همع الهوامع ٢ / ٢١٨، والمساعد ١ / ٥٩٨، وشرح التسهيل ٢ / ٣١٩، وخزنة الأدب ٣ / ٤٤٧.

وقول الشاعر:

يُنيلُكَ من ذي الجلالِ الرضا^(١)

فُقِ الناسَ بالخيرِ لا سيّما

الياء في الأبيات السابقة مثقلةً.

وتعقّب أبو حيّان^(٢) ابن عصفورٍ فذهب إلى أنه يجوز تخفيف الياء من (لا سيّما)، وذهب إلى هذا المذهب بعض النحاة منهم: الأخفش، وابن الأعرابي والنحاس^(٣)، وابن جنّي^(٤)، وابن مالك^(٥)، وقال السيوطي: "وقد سمع تخفيف الياء من (لا سيّما) حكاه الأخفش وابن الأعرابي وآخرون"^(٦)، وقال ابن جنّي: "المحذوف لام الكلمة، وانفتحت الياء بإلقاء حركة اللام عليها"^(٧).

وقال أبو حيّان: "ويجوز تخفيف الياء من (لا سيّما) حكاه الأخفش، وابن الأعرابي، والنحاس، وابن جنّي، وفي ذلك ردُّ على ابن عصفور؛ إذ زعم أنه لا يجوز تخفيف الياء"^(٨)، وقال أيضًا: "الأولى عندي أن يكون المحذوف العين، وإن كان أقل من

(١) قائل البيت مجهول، وهو من البحر المتقارب، انظر: همع الهوامع ٢ / ٢١٨، والمساعد ١ / ٥٩٨، وشرح التسهيل ٣١٩ / ٢، وخزانة الأدب ٣ / ٤٤٧.

(٢) التذيل والتكميل ٨ / ٣٧٠، وارتشاف الضّرَب ١٥٥٢.

(٣) رأي النحاس في ارتشاف الضّرَب ٣ / ١٥٥٢.

(٤) رأي ابن جنّي في ارتشاف الضّرَب ٣ / ١٥٥٢، وهمع الهوامع ٢ / ٢١٩.

(٥) شرح التسهيل ٢ / ٣١٩، وشرح الكافية الشافية ٧٢٥.

(٦) همع الهوامع ٢ / ٢١٩.

(٧) همع الهوامع ٢ / ٢١٩، والتذيل والتكميل ٨ / ٣٧٠.

(٨) ارتشاف الضّرَب ٣ / ١٥٥٢.

حذف اللام وقوفاً مع الظاهر، لأنه لو كان المحذوف اللام لردت العين واوًا لزوال
الموجب لقلبها، فكان يقال: لاسوما^(١).

ومن الشواهد في تخفيف الياء في (لاسيما) قول الشاعر^(٢):

فَهْ بِالْعُقُودِ وَبِالْأَيَّانِ، لَا سِيَّيَا
عَقْدٌ وَفَاءٌ بِهِ مِنْ أَعْظَمِ الْقُرْبِ^(٣)

القول الراجح:

والراجح عندي ما ذهب إليه ابن عصفورٍ من أنه لا يجوز تخفيف الياء من
(لاسيما)؛ وذلك للأدلة الآتية:

■ أن ذلك لم يحفظ من كلامٍ فصيحٍ، ولا يقتضيه القياس؛ إذ إنه لا يجوز أن يكون الاسم
المعرب على حرفين، فلو خففنا الياء لصارت الكلمة (سي) مكونةً من حرفين ثانيهما
حرف علةٍ، وهذا لا يجوز.

■ ولأن أصل الكلمة (لاسيما) فاجتمعت واو وياء أصليتان والسابق منهما
ساكنٌ، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء في الياء؛ فلذلك لا يصح حذف الياء.

(١) التذييل والتكميل ٨ / ٣٧١، وهمع الهوامع ٢ / ٢١٩.

(٢) قائل البيت مجهول.

(٣) البيت من البحر البسيط، انظر: مغني اللبيب ٢ / ٣٥٢، وهمع الهوامع ٢ / ٢١٨، والمساعد ١ / ٥٩٨، وشرح التسهيل
٢ / ٣١٩، فة: أمر بالوفاء من وفي يفي، والهاء للسكت، وقد زيدت الهاء من أجل النطق في الوقف، والقرب: جمع قربة.

- وكذلك عندما تصبح الياء مثقلةً يكون في المعنى تأكيداً، وبهذا التأكيد تصبح الجملة أكثر قوةً مما لو كانت الياء مخففةً، والله تعالى أعلم.

المبحث الثاني: الفصل بين (إذن) ومنصوبها بالظرف

تعقّب أبو حيّان ابن عصفورٍ في الفصل بين (إذن) ومنصوبها بالظرف بقوله: "لا يجوز الفصل بين إذن ومنصوبها إلا إذا كان القسم محذوف الجواب، وبلا النافية، وأجاز ابن طاهرٍ وابن بابشاذ الفصل بينهما بالدعاء والنداء، نحو: إذن يا زيدُ أحسنَ إليك، وبعض النحويين بالظرف، وإليه ذهب ابن عصفورٍ، وشيخنا أبو الحسن الأبذي" (١).

اختلف النحويون في أصل (إذن)، فذهب الجمهور إلى أنها حرفٌ بسيطٌ، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم ظرفٍ، وأصلها (إذ) الظرفية لحقها التنوين عوضاً من الجملة المضاف إليها، ونقلت إلى الجزائية، فبقي فيها معنى الربط والسبب (٢)؛ ولهذا قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء (٣).

شروط النصب بإذن (٤):

- أن يكون الفعل مستقبلاً، فيجب الرفع في (إذن تصدّق) جواباً لمن قال: أنا أحبك.
- أن تكون مصدريةً، فلا تنصب متأخرةً نحو: أكرمك إذن بلا خلافٍ؛ لأن الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه.

(١) ارتشاف الضرب ٤ / ١٦٥٣.

(٢) همع الهوامع ٢ / ٢٩٤.

(٣) الكتاب ٤ / ٢٣٤..

(٤) همع الهوامع ٢ / ٢٩٤، وشرح الأشموني ٣ / ٥٥٤.

▪ ألا يفصل بينها وبين الفعل بفاصلٍ إلا إذا كان الفاصل القسم أو لا النافية، وهذا موضع المسألة.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في الفصل بين (إذن) ومنصوبها، فذهب ابن طاهر وابن بابشاذ^(١) إلى الفصل بين (إذن) ومنصوبها بالدعاء والنداء نحو: إذن يا زيدُ أحسنَ إليك، وإذن يغفرُ اللهُ لك يُدخلكَ الجنة، وقال ابن عصفور: "يجوز الفصل بينها وبين معمولها بالقسم، والظرف، والجار والمجرور؛ نحو قولك: إذن والله أكرمك، إذن في الدار آتيك، ولا يجوز ذلك في غيرها من النواصب إلا في ضرورة"^(٢).

وقصر سيبويه على جواز الفصل بينها وبين معمولها بالقسم، حيث قال: "ولا انفصل بين شيءٍ مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى (إذن)؛ لأن (إذن) أشبهت (أرى) فهي في الأفعال بمنزلة (أرى) في الأسماء، وهي تلغى وتقدم وتؤخر، فلما تصرف هذا التصرف اجترؤوا على أن يفصلوا بينها وبين الفعل باليمين"^(٣).

(١) ارتشاف الصَّرب ٤ / ١٦٥٣.

(٢) المقرب ٣٣٩.

(٣) الكتاب ٣ / ١٣.

وتبعه في ذلك المبرد حيث قال: "وإنما جاز أن تفصل بالقسم بين (إذن) وما عملت فيه من بين سائر حروف الأفعال لتصرفها، وأنها تُستعمل وتُلقى، وتدخل للابتداء؛ ولذلك شبّهت بظننت من عوامل الأسماء"^(١).

وصرّح المالقي بجواز الفصل بالظرف أو الجار والمجرور، وعلّل ذلك بقوله: "لأن القسم معناه التوكيد، ولأن الظرف والمجرور يجوز بهما الفصل لكثرة استعمالهما واتساع العرب فيهما في غير موضعٍ بوقوعهما صفتين وصلتين وخبرين وحالين لما هو كذلك"^(٢).

وأكد ابن أبي الربيع الفصل بالنداء فقال في شروط إعمال إذن: "ألا يفصل بينهما وبين الفعل بفاصلٍ عدا القسم والنداء ولا، فإن الفصل بهذه الثلاثة كلا فصلٍ ولا يجوز حذفها"^(٣).

وقال الأبدي بجواز الفصل بالظرف^(٤)، فقد قال ابن عقيل: "أجاز بعضهم الفصل بالظرف نحو: إذن غداً أكرمك؛ أجازته ابن عصفور والأبدي، قياساً على القسم، قالوا: ولا يجوز في غيرها من النواصب، والصحيح المنع"^(٥).

(١) المقتضب ٢ / ١١ .

(٢) رصف المباني ٦٤، ٦٥ .

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي ١ / ٢٣١ .

(٤) رأي الأبدي في المساعد ٣ / ٧٤، وفي همع الهوامع ٢ / ٢٩٥، وارتشاف الضّرَب ٤ / ١٦٥٣ .

(٥) المساعد ٣ / ٧٤ .

وتعقب أبو حيان ابن عصفور في هذه المسألة، فذكر أنه لا يجوز الفصل بين إذن ومنصوبها بفواصلٍ إلا إذا كان الفاصل القسم أو لا النافية، وقال: أجاز بعض النحويين الفصل بينهما بالظرف وإليه ذهب ابن عصفور وأبو الحسن الأبدي، والصحيح أن ذلك لا يجوز^(١)، وهذا هو مذهب أغلب النحاة ومنه قول الشاعر^(٢):

إِذْنِ وَاللَّهِ تَرْمِيهِمْ بِحَرْبٍ تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ^(٣)

فُصل في البيت السابق بين (إذن) ومنصوبها بالقسم، والفصل بـ (لا) النافية نحو: إذن لا أكرمك، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَّا يُؤْتُونَ﴾^(٤)، حيث قرأ عبدالله بن مسعود (لا يؤتوا)^(٥)، (فإذن) إذا استؤنف بها الكلام نصبت الفعل الذي في أوله (الياء) أو (التاء) أو (النون) أو (الألف) فيقال: إذن أضربك، فإذا كان فيها (فاء) أو (واو) أو (ثم) أو (أو) حرفٌ من حروف النسق، فإذا شئت كان معناها معنى الاستئناف فنصبت بها أيضاً، وإن شئت جعلت (الفاء) أو (الواو) إذا كانتا منها منقولتين عنها إلى غيرها، وهي في قراءة عبدالله بن مسعود منصوبةٌ (فإذا لا يؤتوا الناس نقيراً)^(٦)، فحذف عبدالله بن مسعود النون

(١) ارتشاف الضرب ١٦٥٣.

(٢) البيت منسوب لحسان بن ثابت.

(٣) البيت من البحر الوافر، وهو من شواهد شرح الأشموني ٣ / ٥٥٤، وارتشاف الضرب ١٦٥٣، وأوضح المسالك ٤ / ١٦٨، وشرح التصريح ٢ / ٣٦٩، وهمع الهوامع ٢ / ٢٩٥، وحاشية الصبان ٣ / ٤٢٣، نرهم: نصيهم، وأصل الرمي: الطرح على الشيء وقذفه، المشيب: زمن الشيب.

(٤) سورة النساء، آية رقم: ٥٣.

(٥) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٧٣، وتفسير الرازي ١٠ / ١٠٤، ومعجم القراءات القرآنية ٢ / ١٣٩.

(٦) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٧٣.

على إعمال إذن، والأفصح إلغاء إذن بعد حرف العطف الواو والفاء، وعليه أكثر القراء^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٢)، قرأ أبو بن كعب وعبدالله بن مسعود (وإذا لا يلبثوا)^(٣) بحذف النون أعمل (إذن) فنصب بها على قول الجمهور، وبأن مضمرة بعدها على قول بعضهم، وكذا هي في مصحف عبدالله بن مسعود محذوفة النون^(٤).

ويقول الأشموني: "أجاز ابن بابشاذ الفصل بالدعاء والنداء، وابن عصفور الفصل بالظرف، والصحيح المنع؛ إذ لم يسمع شيء من ذلك"^(٥).

وذهب المكودي إلى أنه لا يجوز الفصل بين إذن ومنصوبها بغير القسم ولا النافية، وعلل ذلك بقوله: "القسم لا يعتد به فاصلاً لكثرة الفصل به بين الشئيين المتلازمين كالمضاف والمضاف إليه"^(٦).

وقال الشاطبي: "هذه ستة أشياء ذكر الناظم فيها واحداً فقط، وأهمل البواقى، والجواب: أنه في ذلك مُتَّبَعٌ كلام سيبويه؛ لأنه إنما تكلم على الفصل بالقسم خاصة وكأن ما عدا ذلك إنما هو قياس على القسم، وأما (لا) فقد علم من حكمها أنها تدخل في

(١) تفسير البحر المحيط ٣ / ٢٨٤.

(٢) سورة الإسراء، آية رقم: ٧٦.

(٣) تفسير الرازي ٢١ / ٣٨١، ومعجم القراءات القرآنية ٣ / ٣٣٤.

(٤) تفسير البحر المحيط ٦ / ٦٣.

(٥) شرح الأشموني ٣ / ٥٥٤.

(٦) شرح المكودي على ألفية ابن مالك ٢ / ٦٩١.

الاختيار بين العامل والمعمول مطلقاً، فلم يحتج إلى ذكر ذلك فيها، وزيادة ابن عصفورٍ قد لا يسلم فيها؛ لأن الظرف والمجرور إنما يُتَّسع فيهما بالسماح"^(١).

وقال الدكتور فاضل السامرائي: "وأجيز الفصل بين (إذن) والفعل المضارع المنصوب بالقسم، نحو: إذن والله أكرمك، والدعاء نحو: إذن رحمك الله أكرمك، والنداء نحو: إذن يا زيد أكرمك، ولا النافية نحو: إذن لا أذهب"^(٢).

وذكر الأستاذ ناصر عسيري عندما تحدث عن هذه المسألة أنه يجوز الفصل بين (إذن) ومعمولها بالقسم وبـ (لا) النافية، بالإضافة إلى جواز الفصل بالظرف والجار والمجرور، واستدل على ذلك بأدلةٍ حيث قال: "والدليل على ذلك ما يلي:

- السماع في نصوصٍ عدةٍ، خاصةً فيما يتعلّق بالفصل بالقسم وبـ (لا) النافية.
- أما فيما يتعلّق بالفصل بالظرف أو الجار والمجرور فيؤيده قياس النظر، فهما مما يتوسع فيه إذ يفصلان بين ما اشتد اتصاهما كالمضاف والمضاف إليه، وبالتالي بين (إذن) ومعمولها من باب أولى.

والفصل بغير ما سبق من الشاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه"^(٣).

(١) المقاصد الشافية ٦ / ٢٥.

(٢) معاني النحو ٣ / ٣٠٤.

(٣) المسائل النحوية في كتاب منال الطالب في شرح طوال الغرائب، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في اللغة العربية، للباحث ناصر بن محمد آل قميشان عسيري، ص ٣٠.

القول الراجح:

والراجح عندي هو ما ذهب إليه ابن عصفورٍ بأنه يجوز الفصل بين (إذن) ومنصوبها بالظرف والجار والمجرور؛ وذلك لأن الظرف والجار والمجرور يجوز الفصل بهما لكثرة استعمالهما، واتساع العرب فيهما، والله تعالى أعلم.

المبحث الثالث: إثبات ألف (أنا) في الوصل

تعقّب أبو حيّان ابن عصفورٍ في إثبات ألف (أنا) في الوصل، فذكر أنه من ضرائر الشعر الحرف اللاحق القافية المطلقة فقال: "وألف (أنا) في الوصل في لغة غير تميم، وبعض قيسٍ وربيعه نحو قوله:

فَكَيْفَ أَنَا وَانْتِحَالِي الْقَوَا فِ بَعْدَ الْمَشِيبِ كَفَى ذَاكَ عَارَا

خلافًا لمن أطلق، وتأول قراءة من أثبتها وصلًا مثل همزة القطع وهو ابن عصفورٍ"^(١).

دراسة المسألة:

تعقّب أبو حيّان ابن عصفورٍ وانتقده في إثبات ألف (أنا) وصلًا حيث قال: "خلافًا لمن أطلق، وتأول قراءة من أثبتها وصلًا مثل همزة القطع وهو ابن عصفورٍ"، ثم قال: "وهذا سوء ظنّ بالقراء على عادته"^(٢)، وقال ذلك بعد أن ذكر قول الشاعر^(٣):

(١) ارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٨٢.

(٢) المرجع السابق ٥ / ٢٣٨٢.

(٣) البيت للأعشى، وهو أعشى بني قيس بن ثعلبة وهو ميمون بن قيس بن جندل بن شراحيل بن عوف بن سعد بن ضبيعة بن قيس ابن ثعلبة، الترجمة في المؤلف والمختلف ١٣، وضرائر الشعر ٤٩.

فَكَيْفَ أَنَا وَانْتِحَالِي الْقَوَا

فِ بَعْدَ الْمَشِيْبِ كَفَى ذَاكَ عَارَا^(١)

أثبتت ألف (أنا) في الوصل وحقها أن تسقط في الوصل وتثبت في الوقف، وذلك أن الاسم من أنا: أَنْ وَإِنَّمَا زِيدَتِ الْأَلْفُ لِلْوَقْفِ، فيجعل الشاعر الوصل في هذا كالوقف^(٢).

اتضح لنا من كلام أبي حيان أنه يخالف ابن عصفور في هذه المسألة، فعدت إلى كتب ابن عصفور، فوجدت أن ابن عصفور يثبت ألف (أنا) في الوصل بنية الوقف حيث قال في كتاب (ضرائر الشعر) بعد أن ذكر بيت الأعشى الذي ذكرناه سابقاً: "كيف يكون هذا ضرورةً، ومن القراء من يقرأ: ﴿وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ﴾^(٣)، وما كان مثله في القرآن بإثبات الألف؟ فالجواب أن الذي قرأ بذلك وصل بنية الوقف" ثم قال: "إلا أن الفصل بين النطقين، لقصر زمانه، خفي على السامع"^(٤)، حيث قرأ نافع وأبو جعفر (وأنا) بالمد^(٥).

(١) البيت من البحر المتقارب، انظر: ديوان الأعشى ص ٥٣، وفي رواية الديوان: فما أنا أم ما انتحالي....، وشرح جمل الزجاجي ٣/ ١٥٤، والمقرب ٤٣٠، وارتشاف الصَّرب ٥/ ٢٣٨٢، وضرائر الشعر ٤٩، ووصف المباني ص ١٤، ٤٠٣، الانتحال: الادعاء، القوافي: يراد بها الشعر، والشاهد في قوله (أنا وانتحالي) إثبات ألف (أنا) في الوصل عند غير تميم للضرورة الشعرية.

(٢) ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٦٠.

(٣) سورة الممتحنة، آية رقم: ١.

(٤) ضرائر الشعر ٥٠.

(٥) معجم القراءات القرآنية ٧/ ١٢٥.

وقال ابن عصفورٍ في المقرب: "تقول (أَنْ فعلتُ كذا) في الوصل بحذف الألف، فإذا وقفت ألحقت الألف، فقلت: أنا" ثم قال: "إثبات الألف في الوصل من إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة"^(١).

وقال في شرح جمل الزجاجي بعدما ذكر بيت الأعشى: "فأثبت ألف (أنا) في الوصل، وبابها الحذف"، ثم قال: "إن ذلك جائزٌ على نية الوقف فقصر زمن الوقف يوهم وصلًا"^(٢).

فيتضح من ذلك كله أن أبا حيان وهم أن ابن عصفورٍ يثبت ألف (أنا) في الوصل، وهذا غير صحيح وإنما يثبتها على نية الوقف.

وذكر ابن السراج أن العرب تجري الوصل كالوقف حيث قال: "ومن ذلك إثبات الألف في (أنا) في الوصل، وإنما يثبت في الوقف"^(٣)، ثم ذكر البيت السابق وقال: "فأثبت الألف ووصل، واحتج النحويون بأن الألف منقلبة عن ياءٍ أو واوٍ، فردوا ما ذهب من الاسم"^(٤).

وحكم ابن جنِّي بأن الألف في (أنا) زائدةٌ حيث قال: "أما الألف في (أنا) في الوقف فزائدةٌ ليست بأصل"^(٥).

(١) المقرب ٤٣٠.

(٢) شرح جمل الزجاجي ٣ / ١٥٤.

(٣) الأصول في النحو ٣ / ٤٥٤.

(٤) المرجع السابق ٣ / ٤٥٤.

(٥) المنصف ١ / ٩.

وقال الرضي: "وبعض العرب يصل أنا بالألف في الوصل أيضاً في السعة، والأكثر أنهم لا يصلونه بها في الوصل، إلا ضرورة" (١).

ومن شواهد إثبات ألف (أنا) في الوصل قول الشاعر (٢):

أنا سيفُ العشيرة فاعرفوني حميداً قد تذرَّيتُ السَّناما (٣)

الشاهد في هذا البيت هو إثبات ألف (أنا) في الوصل للضرورة الشعرية.

القول الراجح:

الراجح عندي هو ما ذهب إليه أبو حيان من عدم إثبات ألف (أنا) في الوصل إلا في الضرورة الشعرية، حيث يكون وزن البيت كالاتي:

فِ بَعْدَ الْمَشِيبِ كَفَى ذَاكَ عَارَا

فَكَيْفَ أَنَا وَانْتَحَالِي الْقَوَا

°// - °// - °// - °//

°// - °// - °// - °//

فعولن - فعول - فعولن - فعولن

فعول - فعولن - فعولن - فعو

(١) شرح الشافية ٢ / ٢٩٥.

(٢) قائل البيت هو حميد بن ثور بن عبدالله بن عامر الهلالي، وهو شاعر مخضرم عاش في الجاهلية وقضى الشطر الأكبر من حياته في الإسلام، انظر: الترجمة في الديوان، وفي معجم الأدباء ٢ / ١٢٢٢.

(٣) البيت من البحر الوافر، انظر: ديوان حميد بن ثور ١٣٣، وشرح جمل الزجاجي ٣ / ١٥٤، وضرائر الشعر ٥٠، وخزانة الأدب ٥ / ٢٤٢، وشرح شافية ابن الحاجب ٢ / ٢٩٥.

ف (أنا) في البيت الشعري وتدّ مجموع (/ /)، ولا يجوز حذف ساكن الوجد
المجموع؛ ولذلك أثبتت ألف (أنا) في الوصل للضرورة الشعرية، وإنما جوّز ابن عصفور
إثبات ألف (أنا) في الوصل على نية الوقف، وعلل ذلك بأن الوقف زمنٌ قصيرٌ يوهم أنه
وصلٌ، والله تعالى أعلم.

المبحث الرابع: نعت اسم الإشارة بعد (أي) في النداء

تعقب أبو حيان ابن عصفور في نعت اسم الإشارة بعد (أي) في النداء بقوله: "إذا أتبع (أيًا) هذه باسم الإشارة، فشرطه أن يكون اسم الإشارة منوعاً بذي (أل)، وما ذهب إليه ابن عصفور وابن مالك من الاقتصار على اسم الإشارة وصفاً لأي، ولا نعت لاسم الإشارة، بنياه على بيتٍ نادرٍ شاذٍّ لا تُبنى على مثله القواعد"^(١).

أي: وصلة لنداء ما فيه (أل): مثل (الإنسان)، فلا يقال: يا الإنسان، لذا جعلوا (أي)، وصلة لنداء الاسم المتصل فيه (أل) نحو قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾^(٢)، فهي منادى مبنيٌّ على الضم في محل نصب، والاسم المعرف بعدها مرفوعٌ دائماً، صفةٌ لها أو بدلٌ، قيل: صفةٌ إن كان مشتقاً، وبدلٌ إن كان جامداً، ويستثنى مما فيه (أل) اسم الجلالة (الله) فيقال: يا الله، والاسم المشبه بما فيه (أل)، نحو: يا القمرُ جمالاً، ولا توصف (أي) إلا باسم محلي بآل نحو: الولد، أو باسم إشارة نحو: يا أيها المعلم، أو باسمٍ موصولٍ محلي بآل نحو: يا أيها الذي قدّم الخير^(٣).

(١) ارتشاف الضرب ٤ / ٢١٩٤.

(٢) سورة الانفطار، آية رقم: ٦.

(٣) المعجم الوافي ١٠٢.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في حرف النداء (أي) إذا أتبعها باسم إشارة، هل يشترط أن يكون اسم الإشارة منوعاً بذوي (أل) أم لا يشترط؟ فذهب ابن عصفور، وابن مالك، والصبان، إلى أنه لا يشترط في اسم الإشارة أن يكون منوعاً بذوي (أل)^(١)، واستدلوا على كلامهم بيت شعري نادرٍ وشاذٌ وهو قول الشاعر^(٢):

أَيْهَذَانِ كَلَا زَادَكُمَا وَدَعَانِي وَاغْلَا فَيَمَنْ وَغَلَّ^(٣)

وتعقب أبو حيان ابن عصفورٍ ومن تبعه حيث قال: "وإذا أتبت (أياً) هذه باسم الإشارة، فشرطه أن يكون اسم الإشارة منوعاً بذوي (أل)، وما ذهب إليه ابن عصفورٍ وابن مالكٍ من الاقتصار على اسم الإشارة وصفاً لأي، ولا نعت لاسم الإشارة، ببناءه على بيت نادرٍ شاذٍّ لا تُبنى على مثله القواعد"^(٤).

(١) ارتشاف الضَّرْبِ ٤ / ٢١٩٤، والمساعد ٢ / ٥٠٤، وشرح التسهيل ٣ / ٣٩٩، وحاشية الصبان ٣ / ٢٢٦.

(٢) قائل البيت مجهول.

(٣) البيت من البحر الرمل، انظر: المساعد ٢ / ٥٠٤، وشرح التسهيل ٣ / ٣٩٩، وحاشية الصبان ٣ / ٢٢٦، والمقاصد الشافية ٥ / ٣١٥، وشرح الأشموني ٢ / ٤٥٤، وارتشاف الضَّرْبِ ٣ / ٢٦٦، وجمع الهوامع ٢ / ٣٨، وشرح شذور الذهب ١ / ٣٢٤، وتوضيح المقاصد ٢ / ١٠٧٧، الواغل: الطفيلي الذي يدخل في قوم فيشاركهم شراهم من دون أن يكون مدعواً إليه، الشاهد في قوله: (أيهذان كلا) حيث وصف المنادى باسم الإشارة ولم ينعت اسم الإشارة باسم محلي بالألف واللام.

(٤) ارتشاف الضَّرْبِ ٤ / ٢١٩٤.

وقال سيبويه: "فإن (ذا) وصفٌ لأي كما كان الألف واللام وصفًا لأنه مبهمٌ مثله، فصار
صفةً له كما صار الألف واللام وما أضيف إليهما صفةً للألف واللام"^(١) وذكر سيبويه قول
الشاعر^(٢):

ألا أيُّ هذا المنزِلِ الدَّارِسُ الذي كأنَّكَ لمْ يَعْهَدْ بِكَ الحَيِّ عَاهِدُ^(٣)

الشاهد في هذا البيت نعت أي باسم الإشارة، وهي مبهمَةٌ مثلها؛ لأن اسم الإشارة لما
وصفت بما فيه الألف واللام، فصارت هي وصفتها بمنزلة شيءٍ واحدٍ، صح أن يوصف بها
(أي) التي لا توصف إلا بما هما فيه.

ووافق الصبان ابن عصفورٍ في أنه لا يشترط في اسم الإشارة أن يكون منعوتًا بذى (أل)
حيث قال: "لا يشترط في اسم الإشارة المذكور أن يكون منعوتًا بذى (أل)، وفاقًا لابن
عصفورٍ والناظم"^(٤).

واستبعد المرادي قول ابن عصفورٍ فقال: "ما ذهب إليه ابن عصفورٍ وابن مالكٍ بنياه على
بيتٍ نادرٍ شاذٍّ، لا تُبنى على مثله القواعد"^(٥).

(١) كتاب سيبويه ٢ / ١٩٣.

(٢) قائل البيت هو ذو الرمة، وهو أبو الحارث، غيلان بن عقبة من بني عدي بن عبد مناة، توفي سنة ١١٧ هـ، انظر: معجم
الشعراء المخضرمين والأمويين ص ١٤٧.

(٣) البيت من البحر الطويل، انظر: ديوان ذي الرمة شرح الخطيب التبريزي ص ٣٧٨، وكتاب سيبويه
٢ / ١٩٣، والمقتضب ٤ / ٢١٩، وشرح المفصل ٧ / ٢، والمقاصد الشافية ٥ / ٣١٥.

(٤) حاشية الصبان ٣ / ٢٢٦.

(٥) توضيح المقاصد ٣ / ١٠٧٧.

وقال ابن عقيل: "وقضية كلام المصنف جواز: يا أيها بدون وصفٍ لذا، وصرح هو وابن عصفورٍ بالجواز" (١).

وقال الشاطبي: "وعلى هذا نبّه الناظم بقوله: "وأَيُّها الذي ورد" أي ذلك ثابتٌ في النقل فلا ينبغي أن يُعترض عليه، فإن العرب تتوسع في كلامها كما شاءت" (٢).

وقال الجوجري (٣): "قوله: (وقد يقال يا أيها) يؤخذ منه أن اسم الإشارة حيث وقع نعتاً لأي لا يجب نعته بمعرفٍ بآل، وهو المرجح عند ابن مالك تبعاً لابن عصفور" (٤).

وصرّح ابن الضائع (٥) باشتراط نعت اسم الإشارة؛ وضعّف الجرّمي والفارسي وغيرهما نعت أي باسم الإشارة (٦)، حيث رُوي عن الفارسي أنه قال: "كنت قديماً استوحش من وصف (أي) بـ (ذا)، وأرى أنه لا فائدة فيه؛ لأنهما معاً مبهمان، حتى رأيت

(١) المساعد ٢ / ٥٠٤.

(٢) المقاصد الشافية ٥ / ٣١٥.

(٣) هو محمد بن عبد المنعم بن محمد الجوجري، ولد سنة ٨٢١هـ، كتب على عمدة السالك لابن النقيب شرحاً في جزء سماه تسهيل المسالك في شرح عمدة السالك، وكذا على الإرشاد مختصر الحاوي لابن المقرئ، وشرح شذور الذهب، وشرح الهمزية، وتوفي سنة ٨٨٩هـ، انظر: ترجمته في الضوء اللامع ٨ / ١٢٤، الأعلام للزركلي ٦ / ٢٥١، البدر الطالع ٢ / ٢٠٠.

(٤) شرح شذور الذهب ١ / ٣٢٣.

(٥) هو علي بن محمد بن يوسف الكتامي الاشبيلي، إمام في العربية والكلام، وله مشاركة في المنطق والفقه واللغة، وله من المؤلفات: تعليق على الكتاب، والجمع بين شرح السيرافي وابن خروف لكتاب سيبويه، وشرح الجمل للزجاجي، وغيرها، توفي سنة ٦٨٠هـ.

(٦) المساعد ٢ / ٥٠٦.

لأبي عمرو في بعض كتبه مثل الذي أنكرت^(١)، وقال ابن خروف: "وهذا من أبي عمرو وأبي عليّ تحكّم، وردّ لما قالت العرب واستحستته"^(٢)، ومن الشواهد على ذلك:

قول الفرزدق:

ألا أيهذا السائلي عن أرومتي أجدك لم تعرف فتبصره الفجر^(٣)

وقول طرفة بن العبد:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي^(٤)

وحكم هاء التنبيه عند أكثر العرب الفتح، ويجوز ضمها في لغة بني أسد، وقرأ ابن عامر ويحيى بن وثاب وأبو حيوة: (يا أيُّه الساحر)^(٥)، بضم الهاء، وقال الكوفيون وابن كيسان: "ها متصلةٌ باسم الإشارة، لفظاً وتقديراً، فيا أيها الرجل أصله: يا أيهذا الرجل؛ وأجاز ابن كيسان: يا أيُّ الرجل، بدون (ها)، ومنعه الكوفيون

(١) المقاصد الشافية ٥ / ٣١٥.

(٢) المرجع السابق ٥ / ٣١٥.

(٣) البيت من البحر الطويل، انظر: ديوان الفرزدق ص ٢٨٢، وشرح التسهيل ٣ / ٣٩٩، وهمع الهوامع ٢ / ٣٩، الأرومة: الأصل، الشاهد في قوله: (أيهذا السائلي) حيث نعت أي باسم الإشارة، ووصف اسم الإشارة بما فيه الألف واللام.

(٤) البيت من البحر الطويل، انظر: ديوان طرفة ص ٢٥، والكتاب ٣ / ١٠٠، والأصول في النحو ٢ / ١٧٦، وشرح التصريح ٢ / ٣٩١، وخزانة الأدب ٨ / ٥٠٧، ٥٧٩، ٥٨٠، وضرائر الشعر ١٥١، ٢٦٤، وهمع الهوامع ٢ / ٣٩، وشرح المفصل ٢ / ٧، والمساعد ٢ / ٥٠٥، الزاجري: أي الذي يكفيني ويمنعني، الوغى: الحرب، الشاهد في قوله: (أيهذا الزاجري) حيث نعت أي باسم الإشارة، ووصف اسم الإشارة بما فيه الألف واللام.

(٥) معجم القراءات القرآنية ٦ / ١١٧.

والبصريون، وليس مسموعاً^(١)، وقال أبو حيان: "يجوز أن يوصف (أي) باسم الإشارة فتقول: يا أيُّهَذَا، ويا أيُّهَذَانِ، ويا أيُّهَؤُلَاءِ، ويا أيُّهَذِهِ، ويا أيُّهَاتَانِ، ويا أيُّهَؤُلَاءِ، ويجوز (يا أيُّهَذَا الجمة) بدلاً من (أي) لا صفةً لهذا، ويجوز يا أيُّهَذَا أبو القاسم عطف بيان؛ لأنه لا يحل محل الأول"^(٢).

القول الراجح:

الراجح عندي هو ما ذهب إليه أبو حيان؛ وذلك للأدلة الآتية:

▪ أن قواعد النحو تقضي بذلك، ألا ترى أنك حينما تقول:

أَيُّهَذَانِ كَلَّا زَادَكُمَا وَدَعَانِي وَاغْلَا فَيَمَنْ وَغَلْ

فجعلت اسم الإشارة غير منعوتاً بذوي أل، وبذلك فإنها من الشواذ التي لا يقاس عليها.

▪ كثرة السماع من كلام العرب يدل على وجوب نعت أي باسم الإشارة، ويكون اسم

الإشارة منعوتاً بذوي أل، والعلم عند الله عز وجل.

(١) المساعد ٢ / ٥٠٦.

(٢) ارتشاف الصَّرب ٤ / ٢١٩٥.

المبحث الخامس: العلم الأعجمي الممنوع من الصرف

تعقب أبو حيان ابن عصفور في (قالون، وبندار) بقوله: "يكون الخلاف في بندار وقالون، فيصرفان على قول الدباج^(١)، ويمنعان من الصرف على قول الجمهور، وفرق ابن عصفور بين قالون فصرفه، وبندار فلم يصرفه ولا فرق"^(٢).

يُمنع الاسم من الصرف للعلمية مع العجمة بشرطين:

- أن يكون علمًا في أصله الأعجمي ثم ينتقل بعد ذلك إلى اللغة العربية علمًا فيها.
- أن يكون رباعيًا فأكثر نحو: إبراهيم، وإسحاق، فإن كان ثلاثيًا صرف^(٣).

والمراد بالعجمي ما ليس من كلام العرب فشمّل كلام الفرس وغيرهم من سائر

الأعاجم^(٤).

وتعرف عجمة الاسم بوجوه^(٥):

- أن تنقل ذلك الأئمة.

(١) هو علي بن جابر بن علي، أبو الحسن اللخمي، الإشبيلي، المعروف بالدباج، إمام في العربية والقراءات، أخذها عن أبي ذر الحُثَينِي، وابن خروف، توفي سنة ٦٤٦هـ، انظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢٠٤.

(٢) ارتشاف الضرب ٢ / ٨٧٥.

(٣) همع الهوامع ١ / ١١٠، والنحو الوافي ٤ / ٢٤٢.

(٤) همع الهوامع ١ / ١١٠، وشرح المكودي على ألفية ابن مالك ٢ / ٦٧٦.

(٥) همع الهوامع ١ / ١١٠.

▪ خروجه عن أوزان الأسماء العربية نحو: إبريسم^(١)، فإن مثل هذا الوزن مفقودٌ في اللسان العربي.

- أن يكون في أوله نونٌ بعدها راءٌ نحو: نرجس أو آخره زايٌّ بعد دالٍ نحو: مُهَنْدز.
- أن يجتمع في الكلمة من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصاد نحو: صولجان، أو القاف نحو: منجنيق، أو الكاف نحو: أُسْكُرِّجِه^(٢).
- أن يكون عاريًا من حروف الذلاقة، وهو خماسيٌّ أو رباعيٌّ^(٣).

دراسة المسألة:

"العجمة جنسيَّةٌ وشخصيَّةٌ، فالجنسية ما نقلته العرب إلى لسانها نكرةً، فتصرفت فيه بإدخال (أل) تارةً والاشتقاق تارةً، والشخصية ما نقلته في أحواله إلى اللسان علمًا، ومذهب الجمهور لا يشترط كونه علمًا في لسان العجم أو لا نقل ، وإليه ذهب الأستاذ أبو علي وأصحابه، وابن هشام، وذهب الدَّبَّاج إلى اشتراط كونه علمًا في لسان العجم وهو ظاهر قول سيويه قال سيويه: وأما إبراهيم، وإسماعيل وإسحاق، ويعقوب، وهُرْمُز، وفيروز، وقارون، وفرعون، وأشباه هذه الأسماء فإنها لم تقع في كلامهم إلا معرفةً على حد ما كانت في كلام العجم"^(٤).

(١) أحسن الحرير، انظر: المعجم الوسيط ص ٢.

(٢) إناء صغير توضع فيه الكوامخ ونحوها من المشهيات على المائدة، انظر: المعجم الوسيط ص ١٨.

(٣) حروف الذلاقة ستة يجمعها قولك (مُرْبِنَقَلِ).

(٤) ارتشاف الصَّرْب ٨٧٥، وقول سيويه موجود في كتابه ٢٣٥ / ٣.

وعلى هذا القولين، فإن الخلاف في (بندار، وقالون) - وهو موضع المسألة - فيصرفان على قول الدبّاج، وسيبويه، وابن مالك، ويمنعان على قول الجمهور، وذهب ابن عصفور في (بندار)^(١) إلى أنه لا ينصرف؛ لأنهم لا يشترطون أن يكون علماً في لغة العجم^(٢)، وذهب في (قالون) إلى أنه يصرف؛ لأنه يشترط كونه علماً في لسان العرب وهو مذهب سيبويه والدبّاج^(٣)، وبحثت في كتب ابن عصفور ولم يتحدث عن هذه المسألة، ولكن وجدت بعض العلماء من الذين أتوا بعده أمثال المرادي^(٤)، والشيخ خالد الأزهري^(٥)، وغيرهم ينسبون هذا الرأي لابن عصفور.

وتعقب أبو حيّان ابن عصفور في (قالون) حيث إن أبا حيّان منعه من الصرف وهو قول الجمهور، وقال: "يكون الخلاف في (بندار، وقالون)، فيصرفان على قول الدبّاج، ويمنعان من الصرف على قول الجمهور، وفرق ابن عصفور بين قالون فصرفه، وبندار فلم يصرفه ولا فرق"^(٦)؛ أي أن أبا حيّان جعل (قالون، وبندار) اسمين ممنوعين من الصرف؛ لأنه لا يشترط أن يكون الاسم علماً في لغة العجم.

وقال المرادي: "ما كان في لسان العجم نكرة ثم نُقل في أول أحواله علماً نحو (بندار)، وهذا فيه خلافٌ، وذهب قومٌ -منهم الشلوّيين وابن عصفور- إلى أنه لا

(١) التاجر يكثر البضائع ويترصد بها غلاء السعر، انظر: المعجم الوسيط ٧١.

(٢) توضيح المقاصد ١٢٠٩.

(٣) ارتشاف الضرب ٢ / ٨٧٥.

(٤) توضيح المقاصد ١٢٠٩.

(٥) شرح التصريح ٢ / ٣٣٣.

(٦) ارتشاف الضرب ٢ / ٨٧٥.

ينصرف؛ لأنهم لا يشترطون أن يكون علمًا في لغة العجم، وذهب قومٌ إلى أنه منصرفٌ؛ لأنهم يشترطون أن يكون علمًا في لغة العجم، وإليه ذهب المصنف، وهو ظاهر كلام سيبويه^(١).

وذهب أبو زيد المكودي^(٢) إلى انصراف بندار فقال: "إن الاسم إذا كان أعجميًا وكان في كلام العجم غير علمٍ ونُقل لكلام العرب علمًا انصرف نحو (بندار)"^(٣).

وقال الشيخ خالد الأزهرى^(٤): "العلم الأعجمي، فإن فيه فرعية المعنى بالعلمية، وفرعية اللفظ بكونه من الأوضاع الأعجمية، فيمتنع من الصرف إن كانت علميته في اللغة الأعجمية، كما هو ظاهر مذهب سيبويه، وزعم الشلوين وابن عصفور أنه لا يشترط، ويظهر أثر الخلاف في قالون، فيصرف على الأول؛ لأنهم لم يستعملوه علمًا، وإنما استعملوه صفةً بمعنى جيد، ويمنع الصرف على الثاني، لأنه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمى به وزاد على أحرفٍ ثلاثة"^(٥).

(١) توضيح المقاصد ١٢٠٩.

(٢) هو عبدالرحمن بن علي بن صالح أبو زيد المكودي، صاحب شرح الألفية، وشرح الأجرومية، ويعرف بالمطرزي، انظر: بغية الوعاة ٢ / ٨٣.

(٣) شرح المكودي ٢ / ٦٧٦.

(٤) هو خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهرى، زين الدين، نحوي، من أهل مصر، له المقدمة الأزهرية في علم العربية، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، وشرح الأجرومية، والتصريح بمضمون التوضيح وغيرها، توفي سنة ٩٠٥هـ، انظر: الأعلام للزركلي ٢ / ٢٩٧.

(٥) شرح التصريح ٢ / ٣٣٣.

وحكم عباس حسن بأنه لا داعي لاشتراط العلمية فقال: "ويرى فريقٌ من النحاة أنه لا داعي لاشتراط علميته في لسان الأعاجم قبل نقله علمًا إلى لغتنا. وهذا الرأي أحق بالاتباع والتفضيل اليوم؛ لأنه عملي، فيه نفعٌ وتيسيرٌ بغير إساءةٍ للغتنا"^(١).

القول الراجح:

والراجح عندي هو ما ذهب إليه أبو حيان والجمهور في أنها ممنوعةٌ من الصرف؛ وذلك لأنه لا يشترط أن تكون علمًا في لغة العجم، ففي الوقت الحالي من الصعب أن نبحث في أصل كل لفظٍ أجنبيٍّ نريد التسمية به؛ إذ إن اللغات الأجنبية تتجاوز المئات، فمن الأفضل عدم الاشتراط للتسهيل والتيسير، والله تعالى أعلم.

(١) النحو الوافي ٤ / ٢٤٣.

المبحث السادس: علمية ذي الغلبة

تعقّب أبو حيّان ابن عصفورٍ في علمية ذي الغلبة بقوله: "ذو الغلبة: هو الاسم الذي اشتهر به بعض ما له معناه اشتهارًا تامًا، يمنع من الشركة في ذلك المعنى إذا ذكر، فاختلف فيه، فقيل: هو علمٌ، وهو اختيار أبي موسى وابن مالك، وقيل: ليس بعلمٍ، بل أُجري مجرى العلم، وهو اختيار ابن عصفورٍ"^(١).

ذو الغلبة: هو كل اسم اشتهر به بعض ما له معناه اشتهارًا تامًا، وهو على ضربين^(٢):

▪ مضافٌ: كابن عمر، وابن رألان.

▪ ذو أداة: كالأعشى، والنابعة.

قد يغلب المعرف بأل والمعرف بالإضافة على بعض المسمّين به فيصير علمًا دون غيره، فإذا أطلق لم ينصرف الذهن إلى غيره، كالأعشى فإنه في الأصل لكل من لا يبصر ليلاً ثم غلب على أعشى همدان، وكذلك الجاحظ فإنه غلب على عمرو بن بحر دون غيره من الجحظة، ومن المعرف بالإضافة نحو ابن عمر، وابن عباس، وابن مسعود، فإنها غلبت على العبادلة دون غيرهم من إخوانهم^(٣).

(١) ارتشاف الصّرب ٢ / ٩٦٦.

(٢) التذييل والتكميل ٢ / ٣١٩.

(٣) معاني النحو ١ / ٧٩.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في ذي الغلبة هل هو من الأعلام أم لا؟ فذهب ابن عصفور وغيره^(١) إلى أن ذا الغلبة ليست من الأعلام وإنما جرت مجرى الأعلام، حيث قال ابن عصفور: "الصحيح أن هذه الأسماء الغالبة جارية مجرى الأعلام، وليست بأعلام إذ تعريفها ليس بوضع اللفظ على المسمى بل بالإضافة أو بالألف واللام؛ ولذلك تلزم الألف واللام في الثريا^(٢)، وأمثاله. والدليل على أن ابن عمر ليس باسم علم أن الاسم العلم الواقع عليه إنما هو عبدالله، وإنما غلب ابن عمر عليه بعد استقرار تسميته بذلك"^(٣).

وتعقب أبو حيان ابن عصفور، فذهب إلى أن ذا الغلبة من الأعلام، حيث قال: "والذي يقطع بأنها أعلام حكاية ابن الأعرابي أنه يجوز حذف الأداة، فتقول: هذا عيوق طالعا، فلو كان تعريفه بالألف واللام لما جاز حذفها، والمراد مع حذفها هو المراد مع وجودها"^(٤).

وقال أيضا: "وقد رد بعض أصحابنا على الأستاذ أبي الحسن، فقال: هذا باب توقيف العبارة على بعض احتمالاتها، فمن حيث التوقيف كانت أعلاما، وقد يكون لاسم واحد

(١) شرح الجزولية ١ / ٥٧٣.

(٢) الثريا من الكواكب، سميت لغزارة نوثها، وقيل: سميت بذلك لكثرة كواكبها مع صغر مراتبها، فكأنها كثيرة العدد بالإضافة إلى ضيق المحل، انظر: لسان العرب ٦ / ٤٨٠.

(٣) رأي ابن عصفور في التذييل والتكميل ٢ / ٣٢٣.

(٤) التذييل والتكميل ٢ / ٣٢٣.

عبارتان، يُعبَّر بهما عنه بطريق العَلَمِيَّة لِأَنَّهُ لَا يُعْنَى بِالْعِلْمِيَّةِ إِلَّا وَضَعِ الْاسْمِ عَلَى الشَّخْصِ
لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا شَابَهُهُ"^(١).

وقال سيويوه: "هذا باب ما يكون فيه الشيء غالبًا عليه اسم ويكون لكل من كان من
أمته، أو كان في صفته، من الأسماء التي يدخلها الألف واللام، وتكون نكرته الجامعة لما
ذكرت لك من المعاني وذلك قولك فلان بن الصَّعِقِ، والصَّعِقُ في الأصل صفةٌ تقع على كل
من أصابه الصَّعِقُ، ولكنه غلب عليه حتى صار علمًا بمنزلة زيدٍ وعمرو"^(٢).

وحكم ابن مالك بأنها من الأعلام بقوله: "ذو الغلبة من الأعلام وهو كل اسمٍ اشتهر به
بعض ما له معناه اشتهارًا تامًّا"^(٣)، وقال أبو حيان: "وما ذهب إليه المصنف من أن العَلَمَ ذا
الغلبة قد ذهب إليه غيره كأبي موسى من أصحابنا، فعندهم أن البيت علمٌ بالغلبة وأن (ابن
عمر) علمٌ بالغلبة"^(٤).

وذهب أبو موسى إلى أنها من الأعلام وقال: "وقد يكون العلم بالغلبة فيلزمه أحد
الأمرين: إما الألف واللام كالثريا والدبران، وإما الإضافة كابن عمر"^(٥).

(١) التذييل والتكميل ٢ / ٣٢٣.

(٢) الكتاب ٢ / ١٠٠، ١٠١.

(٣) شرح التسهيل ١ / ١٧٤.

(٤) التذييل والتكميل ٢ / ٣٢٢.

(٥) المقدمة الجزولية ٦٤، ٦٥.

وقد يُقدَّر زوال اختصاص المضاف إليه نحو قولك: ما من ابن عمر كابن
الفاروق^(١)، وحكى سيبويه: هذا يوم اثنين مباركا^(٢)، قال الشاعر^(٣):

ألا أبلغ بني خلفٍ رسولاً أحقاً أن أخطلكم هجاني^(٤)

أو يُقدَّر زوال اختصاص ما فيه (أل) فيجرد ويضاف نحو: نابغة بني
ذبيان^(٥)، وحكى ابن الأعرابي أنهم يقولون: هذا العيوق^(٦) طالعا وهذا عيوق
طالعا^(٧)، وقال ابن عقيل: "ثبوت (أل) في العيوق والنابغة ونحوهما غالباً لا لازماً خلافاً
للجزولي"^(٨).

القول الراجح:

الراجح عندي هو ما ذهب إليه أبو حيان من أن ذا الغلبة من الأعلام، وذلك لأن
الأصل أن يكون صفةً، ولكن عندما غلب على الشيء صار علماً، نحو قولك:

(١) المساعد / ١ / ١٢٩.

(٢) الكتاب / ٣ / ٢٩٣.

(٣) هو النابغة الجعدي بهجو الأخطل.

(٤) البيت من البحر الوافر، انظر: الكتاب / ٣ / ١٣٧، وخزانة الأدب / ١٠ / ٢٧٧، وشرح التسهيل / ١ / ١٧٥، والتذييل
والتكميل / ٢ / ٣١٩، وشرح الأشموني / ١ / ٨٦، وجمع الهوامع / ١ / ٢٣٢، والشاهد في قوله: (أخطلكم) حيث حذف (أل)
التعريف لإضافته إلى الضمير، والأصل: الأخطل.

(٥) المساعد / ١ / ١٢٩.

(٦) نجم أحمر مضيء في طرف المجرة الأيمن، يتلو الثريا لا يتقدمها، ويطلع قبل الجوزاء، انظر: المعجم الوسيط
ص ٦٣٧.

(٧) المساعد / ١ / ١٣٠.

(٨) المرجع السابق.

الفاروق، فإنه غلب على عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - دون غيره؛ فلذلك فإنّ الفاروق
علّم من الأعلام، والله تعالى أعلم.

المبحث السابع: نصب تابع ما أضيف إليه اسم الفاعل المعرف بأل

تعقب أبو حيان ابن عصفور في نصب تابع ما أضيف إليه اسم الفاعل المعرف بأل بقوله:
"إن كان مقرونًا بـ (أل)، وهو مثني أو مجموعٌ بواوٍ ونونٍ، فقال ابن عصفور وشيخنا أبو
الحسن الأبيدي: يجوز الخفض على اللفظ، والنصب على الموضع نحو: هذان الضاربا زيد
أخيك وعمرو، والضاربو زيد أخيك وعمرو، ويجوز النصب في البدل والمعطوف"^(١).

اسم الفاعل: ما صيغ من مصدرٍ موازنًا للمضارع ليدل على فاعله، غير صالح
للإضافة إليه^(٢)، واسم الفاعل يعمل عمل فعله، فيرفع الفاعل إن كان فعله
لازمًا، وينصب المفعول إن كان فعله متعديًا لواحدٍ، وينصب مفعولين إن كان فعله متعديًا
إلى اثنين^(٣).

شروط إعمال اسم الفاعل^(٤):

- أن يقع بعد استفهام نحو: أضرارٌ زيدٌ عمرًا.
- أن يقع بعد حرف النداء، نحو: يا طالعًا جبلاً.
- أن يقع بعد نفي، نحو: ما ضاربٌ زيدٌ عمرًا.

(١) ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٧٨.

(٢) شرح الكافية الشافية ١٠٢٨.

(٣) شرح المكودي على ألفية ابن مالك ١ / ٤٦٢.

(٤) شرح ابن عقيل ٣ / ١٠٧، وشرح المكودي ١ / ٤٦٣، والمقاصد الشافية ٤ / ٢٦٤.

▪ أن يكون صفةً لموصوفٍ نحو: مررت برجلٍ ضاربٍ عمرًا، وفي ضمن ذلك الحال؛ لأنها صفة في المعنى نحو: جاء زيدٌ راكبًا فرسًا.

▪ أن يكون مسندًا، وشمل الخبر ما أصله الخبر، نحو: زيدٌ ضاربٌ عمرًا، وإن زيدًا ضاربٌ عمرًا، وكان زيدٌ ضاربًا عمرًا، وظننت زيدًا ضاربًا عمرًا.

ويضاف اسم الفاعل المجرد من (أل)، إن كان حالًا أو مستقبلًا، لا إن كان ماضيًا إلا على مذهب من يجيز إعماله ماضيًا إلى المفعول الظاهر ونصبه له نحو: هذا ضاربٌ زيد، فإن كان له مفعولان وأضفته إلى أحدهما وجب نصبُ الآخر^(١).

وإذا أتبت معمول اسم الفاعل، فإما أن يكون منصوبًا أو مخفوضًا، إن كان منصوبًا كان التابع منصوبًا نحو: هذا ضاربٌ زيدًا وعمرًا، وأجاز الكوفيون والبغداديون: الخفض، وإن كان اسم الفاعل مخفوضًا والتابع نعتٌ أو توكيدٌ، فيجب في التابع الخفض نحو: هذا ضاربٌ زيدٍ العاقلٍ نفسه، ومنهم من أجاز النصب على الموضع، والجر على اللفظ، وإن كان التابع بدلًا أو عطفًا واسم الفاعل عارٍ من (أل) فالجر والنصب نحو: هذا ضاربٌ زيدٍ أخيك وعمرو، ويجوز: هذا ضاربٌ زيدٍ أخاك وعمرًا، وهذا عند من لم يشترط المحرز للموضع^(٢)، والبحث في هذه المسألة هو إذا كان اسم الفاعل مقرونًا بـ (أل)، والتابع عطفَ بيانٍ أو بدلًا.

(١) شرح ابن عقيل ٣ / ١١٨.

(٢) ارتشاف الصَّرب ٥ / ٢٢٧٨.

دراسة المسألة:

قال ابن عصفورٍ إن كان التابع عطفاً أو بدلاً، فلا يخلو من أن يكون في اسم الفاعل الألف واللام أو لا يكون، فإن كان مثنيً أو جمع سلامةً فالنصب والخفض: النصب على الموضع والخفض على اللفظ، نحو قولك: هذان الضاربا زيد وعمراً، وعمرو، وهذان الضاربا زيد وأخيك، وأخاك، بخفض عمرو والأخ ونصبهما^(١).

وقال أبو الحسن الأبيدي: "والخفض والنصب، قال: إذ يُتصوّر أن يكون محرّزاً على أن يكون حذف النون للطول، نحو: هذان الضاربا زيد وعمرو، وهؤلاء الضاربا زيد وعمراً وعمرو"، وقال أيضاً في البدل: "على اللفظ وعلى الموضع، نحو: هذا الضاربا زيد أخيك وأخاك، وهؤلاء الضاربا زيد أخيك وأخاك"^(٢).

وتعقّب أبو حيّان ابن عصفورٍ فقال: "وما أجازاه لا يجوز لفقد المحرز، وما ظنه شيخنا أبو الحسن محرّزاً ليس بمحرزٍ، وقد وهم في ذلك؛ لأن النون تنزل منزلة التنوين، فحذفها للإضافة كحذفه، فإذا حُذفت للإضافة لم يبق محرّزٌ للنصب؛ لأن النصب لا يجوز مع تقدير حذفها للإضافة، كما أنه لا يجوز النصب مع حذف التنوين، وغرّهما أنه يجوز النصب مع حذف النون للطول وفرق بينهما؛ لأن حذف النون للطول يجوز معه النصب كإثباتها، فتقديرها كالمفوض بها"^(٣).

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٨، ٩، والمقرب ١٩١.

(٢) انظر: رأي الأبيدي في التذييل والتكميل ١٠ / ٣٥٤.

(٣) التذييل والتكميل ١٠ / ٣٥٤.

الواضح من كلام أبي حيّان أنه لا يبيّز ما قاله الأَبْذِي حيث جعل الأَبْذِي كونه محرّزاً إذا كان حذف النون للطول، وتعقّب عليه أبو حيّان وذكر أنه ليس محرّزاً وأنه قد توهم في ذلك؛ لأن النون تكون بمنزلة التنوين، فإذا حذف التنوين للإضافة تحذف النون كذلك للإضافة، وإذا تم حذفها للإضافة لم يبقَ محرّزٌ للنصب، وعلل ذلك أبو حيّان بأن النصب لا يجوز مع تقدير حذفها للإضافة تشبيهاً لها بالتنوين إذ إن حذف التنوين لا يجوز معه النصب. وقال ابن مالك: "إذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، واعتمد على ما ذكر جاز أن ينصب المفعول الذي يليه، وأن يجرّه بالإضافة تخفيفاً"، ثم قال: "وذلك في المعطوف على ما خفض بإضافته إليه، الجر حملاً على اللفظ، والنصب حملاً على الموضع"^(١).

القول الراجح:

الراجح عندي هو ما ذهب إليه أبو حيّان؛ لأن الأَبْذِي تصور أن تكون النون التي في (الضربان) حُذفت للطول، وعندما حُذفت صارت (الضارباً)؛ فلذلك جعل النصب موجباً لهذه الحالة، وهذا لا يجوز؛ لأنه عندما حذفت النون للإضافة كأنه حذف التنوين؛ لأن النون تأتي بمنزلة التنوين، وعندما تُحذف النون لم يبقَ موجبٌ للنصب، وذلك لأن النصب لا يجوز مع تقدير حذف النون للإضافة، وكذلك فإن النصب لا يجوز مع حذف التنوين، فحذف النون للطول يجوز معه النصب

(١) شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٤٧.

كإثباتها، فتقديرها كالمفوض بها؛ أي إذا حذفت النون فعندما نقدّرها كأننا قمنا
بلفظها؛ فلذلك لا يجوز النصب، والله تعالى أعلم.

المبحث الثامن: رتبة تعريف عطف البيان ومتبوعه

تعقب أبو حيان ابن عصفور في رتبة تعريف عطف البيان ومتبوعه بقوله: "قال النحاة في (مررت بهذا الرجل) إنّ الرجل عطف بيان، وقالوا في: (مررت بالرجل زيد) إنّ زيداً عطف بيان، وقول ابن عصفور (عطف البيان يجري فيه الأعراف على الأقل تعريفًا بخلاف النعت) مخالفٌ لما أجاز سيبويه" ثم قال: "ولا يُشترط التساوي في رتبة التعريف؛ فقد أجاز سيبويه في قولك (يا هذا ذا الجملة) أن تكون ذا الجملة عطف بيان وبدلاً"^(١).

عطف البيان هو تابعٌ جارٍ مجرى النعت في ظهور المتبوع، وفي التوضيح والتخصيص جامدٌ أو بمنزلة الجامد، فالتابع جنسٌ جارٍ مجرى النعت^(٢).

وقال ابن مالك: ويوافق المتبوع في الأفراد وضديه، وفي التذكير والتأنيث، وفي التعريف والتنكير، خلافاً لمن التزم تعريفهما، ولمن أجاز تخالفهما^(٣)، والغرض من عطف البيان هو تبين الاسم المتبوع وإيضاحه.

(١) ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٤٤.

(٢) المرجع السابق ٤ / ١٩٤٣.

(٣) شرح التسهيل ٣ / ٣٢٥.

ذهب الكوفيون والفراسي وابن جنّي والزخشي وابن عصفورٍ إلى جواز تنكيرهما، وإليه ذهب ابن مالك، وقال الشارح^(١): أجازة أكثرهم قال: وليس قول من منع بشيء؛ لأن النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به، كقولك: لبستُ ثوبًا جُبَّةً، وزعم الشلوبيين: أن مذهب البصريين التزام وتعريف التابع والمتبوع في عطف البيان^(٢).

وقال ابن مالك في رتب المعرفة: "وأمكنها في التعريف ضمير المتكلم؛ لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره، وبتميز صوته، ثم ضمير المخاطب لأنه يدل على المراد بنفسه، وبمواجهة مدلوله، ثم العلم لأنه يدل على المراد به حاضرًا وغائبًا على سبيل الاختصاص، ثم ضمير الغائب السالم من إبهام نحو: زيدٌ رأيتُه، فلو تقدم اسمان أو أكثر نحو: قام زيدٌ وعمرو كلمته، لتطرق إليه إبهامٌ ونقصٌ وتمكُّنه في التعريف، ثم المشار به والمنادى وهما متقاربان، ثم الموصول، وهو بحسب صلته فيكمل تعريفه بكمال وضوحها وينقص بنقصانها، ثم المعرف بالأداة والمعرف بالإضافة بحسب المضاف إليه"^(٣).

(١) المقصود به المرادي صاحب كتاب توضيح المقاصد، وهو الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي أبو محمد بدر الدين المعروف بابن أم قاسم المرادي المصري المولد المغربي الفقيه المالكي النحوي اللغوي.

(٢) توضيح المقاصد ٩٨٩.

(٣) شرح التسهيل ١ / ١١٦.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في رتبة تعريف عطف البيان ومتبوعه، فذهب ابن عصفورٍ إلى أنه أعرف من المبين حيث أجاز في نحو: "مررت بهذا الرجل" أن يكون الرجل عطف بيانٍ، فقال: "فإن قيل: فقد زعمت أن عطف البيان أخصُّ من النعت، وقد أجزت في (الرجل)، وهو معرّف بالألف واللام أن يكون عطف بيانٍ على (هذا)، والمشار أعرف مما فيه الألف واللام، فالجواب: إن الألف واللام لما كانت للحضور ساوى المعرّف بها المشار في التعريف وزاد عليه بأن المشار لا يعطي جنس المشار إليه، والرجل يعطي فيه الألف واللام الحضور، ويعطي أن الحاضر من جنس الرجال، فصار المشار إليه إذن أعرف من (هذا)"^(١).

الواضح من كلام ابن عصفورٍ أنه جعل (الرجل) عطف بيانٍ؛ لأن الألف واللام للحضور، وعندما كانت للحضور ساوى المعرف بها المشار في التعريف، والمشار لا يعطي جنس المشار إليه، أما (الرجل) فيعطي فيه الألف واللام الحضور وأن الحاضر من جنس الرجال؛ فلذلك هو أعرف.

وتعقّب أبو حيّان ابن عصفورٍ فقال: "عطف البيان يوافق متبوعه في الأفراد والتثنية والجمع، ولا يشترط التساوي في رتبة التعريف فقد أجاز سيبويه في (يا هذا ذا الجمّة) أن تكون ذا الجمّة عطف بيانٍ وبدلاً"، ثم قال: "وقول ابن عصفورٍ: عطف البيان يجري فيه

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٢٧٢.

الأعرف على الأقل تعريفاً بخلاف النعت، مخالفٌ لما أجاز سيبويه، وما جاز أن يكون عطف بيانٍ جاز أن يكون بدلاً؛ ولا ينعكس، إذ البديل ليس مشروطاً فيه التعريف، ولا التنكير، ولا المطابقة في أفرادٍ وتثنيةٍ وجمعٍ"^(١)، ويتضح من كلام أبي حيان أنه يخالف ابن عصفورٍ.

قال ابن عصفورٍ: "إذا قدّرت أعرف من (هذا) فكيف أجزت أن يكون نعت، والنعت لا يكون أعرف من المنعوت؟ فالجواب: أنك إذا قدرته نعتاً، فلا بد أن تكون الألف واللام للعهد، وكأنك قلت: (مررت بهذا الرجل)، وهو الرجل الذي بيني وبينك فيه العهد، ولا تجعل الألف واللام على ذلك إذا قدّرت عطف بيانٍ بل تجعلها للحضور، وهذا الذي ذكرته هو معنى كلام سيبويه"^(٢)، وعلل ابن عصفورٍ أن الابتداء بالأخص يوجب الاكتفاء به وعدم الحاجة إلى الإتيان بها هو دونه"^(٣).

وقال ابن مالك: "والصحيح جواز الأوجه الثلاثة؛ لأنه بمنزلة النعت، وهو مذهب سيبويه، فإنه أجاز في: ذا الجمّة، من: يا هذا ذا الجمّة، أن يكون عطف بيانٍ أو يكون بدلاً"، ثم قال: "أن اسم الجنس الجامد مثل: رأيت ذلك الرجل، بيانٌ، مع أنه أقل اختصاصاً من اسم الإشارة"^(٤).

(١) ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٤٤.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٢٧٢.

(٣) همع الهوامع ٣ / ١٣٢.

(٤) شرح التسهيل ٣ / ٣٢٦.

وقال ابن عصفورٍ: إذا كان عطف البيان نكرةً وكان أخص مما جرت عليه أفادته تبييناً، وإن لم تصيِّره معرفةً، وهذا القدر كافٍ في تسميته عطف البيان^(١).

وقال ابن مالك: "اشترط الجرجاني والزخشي زيادة تخصص عطف البيان على تخصص متبوعه، وليس بصحيح؛ لأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق"^(٢)، ثم قال: "وقد جعل سيبويه (ذا الجملة) من (يا هذا ذا الجملة) عطف بيانٍ، مع أن تخصص (هذا) زائدٌ على تخصصه، فعُلم أن مذهب الجرجاني والزخشي مخالفٌ لمذهب سيبويه"^(٣).

وفي النهاية أقول إن ابن عصفورٍ يشترط أن يكون عطف البيان أعرف من متبوعه، وأبا حيان لا يشترط التساوي في رتبة التعريف، وسيبويه أجاز الأوجه الثلاثة وهي: أن يكون مساوياً وفائقاً ومفوقاً، وتبعه ابن مالك وغيره، وتبع ابن عصفورٍ الجرجاني والزخشي^(٤).

القول الراجح:

الراجح عندي هو جواز الأوجه الثلاثة؛ لأنه بمنزلة النعت، وكما هو معروف عند النحاة أن النعت يجوز أن يكون فيه الاختصاص فائقاً ومفوقاً ومساوياً، والله تعالى أعلم.

(١) همع الهوامع ٣ / ١٣٢.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣ / ١١٩٣.

(٣) المرجع السابق ٣ / ١١٩٤.

(٤) المرجع السابق ٣ / ١١٩٣.

المبحث التاسع: الفعل المتعدي بنفسه وبحرف الجر

تعقب أبو حيان ابن عصفور في الفعل المتعدي بنفسه وبحرف الجر بقوله: "الفعل لازمٌ ومتعدٌّ...، وقد يكون الفعل الواحد لازماً ومتعدياً بنفسه نحو (فَعَرَ فَاه) أي فتحه، و(فَعَرَ فُوه) أي انفتح، ومتعدياً بنفسه تارةً وبحرف جرٍّ أخرى، نحو: شكرتُ زيداً، وشكرتُ لزيد، ولما تساويا في الاستعمال صارا قسماً برأسه، خلافاً لمن منع هذا القسم وزعم أن الأصل فيه حرف الجر، وكثر فيه الأصل والفرع، وصحح هذا القول ابن عصفور"^(١).

الأفعال على قسمين^(٢):

- المتعدي: هو ما يطلب بنفسه بعد فاعله مفعولاً به، ويسمى ذلك الفعل متعدياً، وواقعاً، ومتجاوزاً، ويسمى الفعل متعدياً لأنه تعدى، وسمي واقعاً؛ لأنه وقع على المفعول به، ومتجاوزاً إذا تجاوز مرفوعه إلى غيره.
- غير متعدٍّ: ويسمى لازماً، ووصفه ذلك لزوماً؛ لأنه لزم فاعله فلم يتعداه، ولم يجاوزه إلى غيره.

ويوجد قسمٌ آخر من الأفعال؛ مثل: شَكَرَ، وَنَصَحَ، وهو مسموعٌ^(٣).

(١) ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٨٨.

(٢) المقاصد الشافية ٣ / ١٢٤.

(٣) النحو الوافي ٢ / ١٥١.

والفعل المتعدي علامته الدالة على أنه متعدّد صحة اتصاليه بهاء الضمير، إذا لم تكن تلك الهاء دالةً على المصدر، وذلك نحو: أكرمه، أعانه، الهاء ليست للمصدر، ومن الأفعال ما هو لازمٌ لكنه يتعدى في حال الضرورة، أو فيما لا يُعتدّ به في الكلام، ولا يقاس عليه^(١)، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالَ فِيمَا أُغْوِيَنِي لِأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾^(٢)، وقال الشاطبي: "الأصل فيه" على صراطك المستقيم، وكذلك الاستعمال في (قعد) فإنه يتعدى بحرف الجر، فمثل هذه الأشياء إن صحّ فيها وصلُّ الهاء لغير المصدر فليست بمراده؛ إذ كان مقصوده ما كان ذلك فيه مُطَرِّدًا^(٣).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في أصل ما يُنصب بنفسه تارةً وبحرف الجر أخرى، فقال ابن عصفور: "والقسم الذي يتعدى إلى واحد تارةً بنفسه وتارةً بحرف جرٍّ لا سبيل إلى معرفته إلا بالسماع، نحو: (نصحتُ زيدًا ونصحتُ له)، وإنما جعل هذا قسمًا برأسه ولم يُجعل من القسمين؛ لأنه قد وجد الفعل يصل تارةً بنفسه وتارةً بحرف جرٍّ، ولم يستعمل أحدهما أكثر من الآخر، أعني أنه لم يقل: (نصحتُ زيدًا) أكثر من: (نصحتُ لزيد)، فتجعل وصوله بنفسه أصلًا وحرف الجر زائدًا، ولا (نصحتُ لزيد) أكثر من: (نصحتُ زيدًا) فيجعل الأصل، ثم حذف حرف الجر، فلما تساويا في الاستعمال كان كل واحدٍ منهما أصلًا

(١) المقاصد الشافية ٣/ ١٢٥، ١٢٦.

(٢) سورة الأعراف، آية رقم: ١٦.

(٣) المقاصد الشافية ٣/ ١٢٦.

بنفسه"^(١)، ثم قال ابن عصفور: "وزعم بعض النحويين أنه لا يتصور أن يوجد فعلٌ تارةً يتعدى بنفسه وتارةً بحرف الجر؛ لأنه محالٌ أن يكون الفعل قويًا ضعيفًا في حالٍ واحدةٍ، ولا المفعول محلاً للفعل وغير محلٍّ للفعل في حينٍ واحدٍ، وهو الصحيح"^(٢)، ثم قال: "فينبغي على هذا أن يجعل: (نصحتُ زيدًا)، وأمثاله الأصل فيه: (نصحتُ لزيدٍ) ثم حذف الجر منه في الاستعمال، وكثر فيه الأصل والفرع؛ لأن النصح لا يجلُّ بزيدٍ، فإن كان الفعل يجلُّ بنفي المفعول، ويوجد تارةً متعديًا بنفسه وتارةً بحرف جرٍّ، جعلنا الأصل وصوله بنفسه وحرف الجر زائدًا، نحو: (مسحتُ رأسي ومسحتُ برأسي)"^(٣).

وتعقب أبو حيان ابن عصفور فقال: "وقد يكون الفعل الواحد لازمًا ومتعديًا بنفسه نحو: (فَعَرَّ فَاه) أي فتحه و(فَعَرَّ فَوْه) أي انفتح، ومتعديًا بنفسه تارةً، وبحرف جرٍّ أخرى نحو: (شَكَرْتُ زَيْدًا وشَكَرْتُ لزيدٍ)، وكذلك نصحت، ولما تساويا في الاستعمال صارا قسمًا برأسه، خلافًا لمن منع هذا القسم وزعم أن الأصل فيه حرف الجر، وكثر فيه الأصل والفرع، وصحَّح هذا القول ابن عصفور"^(٤).

(١) شرح الجمل لابن عصفور ١ / ٢٧٤.

(٢) المرجع السابق ١ / ٢٧٤.

(٣) المرجع السابق ١ / ٢٧٤.

(٤) ارتشاف الصَّرب ٤ / ٢٠٨٨.

والواضح من كلام ابن عصفورٍ أن الأصل أن يتعدى بحرف الجر، ثم حُذف حرف الجر منه في الاستعمال، فإن كان الفعل يحل بنفس المفعول، ويوجد تارةً متعدياً بنفسه وتارةً بحرف الجر، جعل الأصل وصوله بنفسه وحرف الجر زائداً.

وقال سيويوه: "هي أفعالٌ توصل بحروف الإضافة، فتقول اخترت فلاناً من الرجال، وسمّيته بفلان، كما تقول: عرّفته بهذه العلامة وأوضحته بها، فلمّا حذفوا حرف الجر عمِل الفعل"، ثم قال: "وليست (أستغفر الله ذنباً) و(أمرتُك الخير) أكثر في كلامهم جميعاً، وإنما يتكلم بها بعضهم، فأما (سمّيتُ وكنّيت) فإنما دخلتها الياء على حد ما دخلت في (عرّفت)، تقول: عرّفته زيداً، ثم تقول: عرّفته بزید، فهو سوى ذلك المعنى، فهذه الحروف كان أصلها في الاستعمال أن توصل بحرف الإضافة"^(١).

وتبع الأبدى^(٢) ابن عصفورٍ حيث قال: "والقسم الذي يتعدى إلى واحدٍ تارةً بنفسه وتارةً بحرف جرٍّ لا سبيل إلى معرفته إلا السماع، وإنما جعل هذا مما يتعدى تارةً بنفسه وتارةً بحرف جرٍّ على التساوي، ولم يجعل أحدهما أصلاً للآخر؛ إذ قد تساويا في الكثرة، أعني أنه لم يُقَل (نصحتُ زيداً) أكثر من (نصحت لزيد) فيجعل وصوله بنفسه أصلاً وحرف الجر

(١) الكتاب ١ / ٣٨، ٣٩.

(٢) هو علي بن محمد بن محمد بن عبدالرحمن الخشني، لازم الشلوين وأبا الحسن الدباج سنين، فصار إماماً في اللغة والنحو والشعر، له إملاء على كتاب سيويوه، وعلى الإيضاح، والجمل، ومشكل الأشعار الستة الجاهلية، والجزولية، وقرأ عليه الأستاذ أبو جعفر بن الزبير، شيخ أبي حيان، وكان فقيراً، توفي سنة ٦٨٠هـ، انظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢١٧.

زائداً، ولا (نصحتُ لزيدٍ) أكثر مما قيل (نصحتُ زيداً)، فيُجعل حرف الجر أصلاً ثم حذف حرف الجر؛ فلما تساويا في الاستعمال كان كل واحدٍ منهما أصلاً بنفسه" (١).

صرّح الأبدي أن الفعل الذي يتعدى إلى واحدٍ تارةً بنفسه وتارةً بحرف جرٍّ إنما يعتمد على السماع، وذكر أن الفعل الذي يتعدى بنفسه تارةً وبحرف جرٍّ أخرى جعلاً متساويين ولم يكن أحدهما أصلاً للآخر؛ لأنهما تساويا في الكثرة؛ فلذلك صار كل واحدٍ منهما أصلاً بنفسه.

وقال أيضاً: "وظاهر مذهب سيبويه أنك متى وجدت فعلاً يتعدى تارةً بنفسه وتارةً بحرف الجر، فتجعل الأصل التعدي بالحرف؛ لأن الزيادة لا يُقدم عليها إلا بدليل؛ لأنها فرع على المزيد عليه، وأيضاً فإن ما وُجد من ذلك كاستغفرت الله الذنبَ ومن الذنبِ، الأكثر فيه التكلم بحرف الجر، فيجعل هو الأصل، أعني وصول الفعل بحرف الجر حملاً على الأكثر، وأن حذفها إنما هو لضربٍ من الاتساع، وكثرة الاستعمال" (٢).

(١) شرح الجزولية للأبدي ١/ ٧٢٣.

(٢) المرجع السابق ١/ ٧٢٤.

ورد الشلوبين^(١) على ابن عصفورٍ حيث قال: "دعوى الاستحالة باطلَةٌ؛ إذ يتصور أن يكون بعض العرب يلحظه قوياً بطبعه؛ فيوصله بنفسه، وآخر يضعف عنده؛ فيقويه بالحرف، ثم اختلطت اللغات وتداخلت، بل يتصور أن يقع ذلك من شخصٍ واحدٍ في زمانين، وإنما يستحيل ذلك في الفعل الواحد في الزمن الواحد من الشخص الواحد"^(٢)، وذهب أبو الحسن طاهر بن بابشاذ^(٣) إلى أنه إذا وجد فعلٌ يتعدى تارةً بنفسه وتارةً بحرف الجر فالأصل التعدي بحرف الجر؛ لأن الزيادة لا يُقدم عليها إلا بدليل؛ ولذلك اعتقدنا أن الحرف دخل لمعنى التعجبية، ثم اتسع في الجار فحذف"^(٤).

وزعم ابن درستويه: (أن نصحتُ لزيدٍ) من باب ما يتعدى إلى مفعولين: أحدهما بنفسه والآخر بحرف الجر، وأن الأصل: (نصحتُ لزيدٍ رأيه)، واستدل على ذلك بأنه منقولٌ من قولك: (نصحتُ لزيدٍ ثوبه) بمعنى: خِطَّته، فشبه إصلاح الرأي لزيدٍ بخياطة الثوب؛ لأن

(١) هو محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري، من أهل مالقة، أبو عبدالله الشلوبين، قرأ على الأستاذ أبي عبدالله بن أبي صالح، وأخذ عنه علم العربية، وغير ذلك، ألف كتاباً في الآيات التي استشهد بها سيويه، وأوضح وجه استشهادها، وما ينكر عليه في ذلك، ووجه تخلصه، فجاء كتاباً مفيداً، يقارب نصف الكتاب، وشرح الجزولية، وهو من تلامذة ابن عصفور، توفي سنة ٦٦٠ هـ، انظر: البلغة ٢٨٠، وبغية الوعاة ١٨٧/١.

(٢) التذييل والتكميل ٧/ ٨، ٩.

(٣) هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ، أبو الحسن النحوي المصري، العراقي الأصل، كان مترجماً في آخر عمره، وله مصنفات حسنة، منها: ثلاثة شروح على (الجمل)، ومقدمة سهاها (المحتسب)، وشرحها، وكتاب (المفيد) في النحو، و(تعليقة الغرفة) وهي مسألة كبيرة انتقلت بعد موته إلى تلميذه أبي عبدالله محمد بركات السعدي وبعده إلى تلميذه أبي محمد بن بري، وبعده إلى تلميذه الشيخ أبي الحسن ثلث الفيل، وبعده إلى الملك الكامل، وتوفي سنة ٤٦٩ هـ، انظر: البلغة ١٦١، وبغية الوعاة ٢/ ١٧.

(٤) التذييل والتكميل ٧/ ٩.

الخطاطة إصلاح للثوب في المعنى، وهذا فاسدٌ لأنه دعوى لا دليل عليها، ولو كان كما ذهب إليه لسمع في موضع من المواضع: (نصحتُ لزيدٍ رأيه) فتوصل (نصحت) إلى منصوب بعد المجرور، فإذا لم يسمع ذلك دليلٌ على فساده" (١).

وتطرق ابن مالك في الحديث عن هذه المسألة حيث قال: "الفعل المتعدي هو الناصب مفعولاً به دون حاجةٍ إلى تقدير حرف جرٍّ، فإن حسن تقدير حرف جرٍّ معدّ مع منصوبه بلا تأولٍ قيل فيه متعدّ بإسقاط حرف الجر نحو قوله تعالى: ﴿أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾ (٢)، والأصل عن أمر ربكم، وإذا استعمل الفعل متعدياً بنفسه تارةً وبحرف جرٍّ تارةً، ولم يكن أحد الاستعمالين مشهوراً قيل فيه متعدّ بوجهين، ولم يحكم بتقدير الحرف عند سقوطه ولا بزيادةٍ عند ثبوته نحو: شكرته وشكرت له، ونصحته ونصحت له، ويسمى أيضاً المتعدي بنفسه مجازاً وواقعاً" (٣).

ويرى الرضي أن مثل هذا النوع يُحكم عليه بالتعدي مطلقاً حيث قال: "والذي أرى: الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقاً؛ إذ معناه مع اللام هو معناه من دون اللام، والتعدي واللزوم بحسب المعنى، وهو بلا لام متعدّ إجماعاً، فكذا مع اللام، فهي إذن

(١) شرح جمل ابن عصفور ١ / ٢٧٥، وشرح الجزولية ١ / ٧٢٤، والتذليل والتكميل ٧ / ١٠.

(٢) سورة الأعراف، آية رقم: ١٥٠.

(٣) شرح التسهيل ٢ / ١٤٨.

زائدةً، كما في قوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾^(١)، إلا أنها مطردة الزيادة في نحو:
نصحت وشكرت^(٢).

والواضح من كلام الرضي أن هذه الأفعال متعديةً مطلقاً، سواءً كانت بنفسها أو بحرف
الجر؛ إذ معناها لا يتغير.

وقسم ابن أبي الربيع هذه المسألة إلى ثلاثة أقسامٍ حيث قال: "الذي يتعدى تارةً بنفسه
وتارةً بحرفٍ جرٍّ ثلاثة أقسامٍ:

أحدها: أن يكون الأصل حرف الجر، أسقط اتساعاً، نحو: شكرتُ لزيدٍ وزيداً؛ وذلك أن
الفعل يطلبه بحرفٍ إضافةٍ طلبية الفضلات لأنه قد أخذ عمدته، فالفعل يطلبه
بالنصب، وحرف الإضافة يطلبه بالخفض، فوجب ظهور عمل الحرف؛ لأن الحروف لا
تُعلّق، والأفعال تعلّق، فإذا زال الحرف ظهر عمل الفعل.

الثاني: أن يكون أصله التهدي بنفسه، ثم زيد حرف الجر توكيداً، نحو: قرأت السورة
وبالسورة.

الثالث: أن يكونا أصليين نحو: جئتُك وجئتُ إليك، فمن قال جئتُك لحظ قصدتك، ومن
قال جئتُ إليك لحظ وصلت إليك^(٣).

(١) سورة النمل، آية رقم: ٧٢.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤ / ١٣٦.

(٣) التذييل والتكميل ٧ / ١٠.

وتحدث ابن عقيل عن هذه المسألة فجعل الأصل فيها التعدي بحرف الجر حيث قال: "والمراد بهذا ما تعدى بنفسه تارةً وتارةً بحرف الجر، ولم يكن أحد الاستعمالين مستندراً فيه، ويقال لهذا النوع متعدياً بوجهين، وهو قسم ثالث عند بعض، وبه جزم المصنف^(١)، لكنه مقصورٌ على السماع، قالوا: شكرته وشكرت له، ونصحته ونصحتُ له...، وقيل: أصل هذا النوع التعدي بالحرف، ثم اتسع فيه فحذف الجار، وإليه ذهب ابن بابشاذ، وقال ابن عصفور: ما كان من هذا النوع يحل بنفس المفعول فالأصل تعدياً بنفسه والحرف زائدٌ"^(٢)، وقال أيضاً: "المتعدي إلى واحدٍ متعدياً بنفسه وجوباً، فلا يصل إلى مفعوله بحرفٍ إلا إن كان زائداً بشرطه، نحو قوله تعالى: ﴿لِلرِّئِيَا تَعْبُرُونَ﴾"^(٣)، والقسم الآخر جائز التعدي واللزوم، فيتعدى بنفسه تارةً وبحرف الجر أخرى كشكر ونصح، ولغة القرآن فيهما التعدي بالحرف، نحو قوله تعالى: ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلَوْلَا دَيْكَ﴾"^(٤)، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْصَحُ لَكُمْ﴾"^(٥)، ويتضح من كلام ابن عقيل أن الأصل عنده التعدي بحرف الجر، واستدل بذلك على آياتٍ من القرآن الكريم.

(١) يقصد ابن مالك.

(٢) المساعد ١ / ٤٢٧.

(٣) سورة يوسف، آية رقم: ٤٣.

(٤) سورة لقمان، آية رقم: ١٤.

(٥) سورة الأعراف، آية رقم: ٦٢.

(٦) المساعد ١ / ٤٣٢.

وتحدث أحد الباحثين عن هذه المسألة فقال: "الراجح في نظري أن المتصوّر في هذه الأفعال وأمثالها أن يكون تعديها بنفسها لغةً قبيلةً من قبائل العرب، وتعديها بحرف الجر لغةً قبيلةً أخرى، فهي بالنظر إلى كل قبيلةً على حدتها داخلةً في أحد القسمين المتعدي واللازم، ونحن في كلامنا لا نتكلم بلغة قبيلة؛ لأننا لا نستطيع معرفة ذلك لو أردناه، وإنما نتكلم بما تكلم به فصحاء القبائل العربية، ولو كانت الألفاظ التي نتكلم بها خليطاً من ألفاظٍ استعملها قبائلٌ شتى، وليس في ذلك ما ينكر ما دُمنا لا نخرج عما تكلم به العرب"^(١).

القول الراجح:

الراجح عندي هو ما ذهب إليه ابن عصفور، فالأصل أن يتعدى بحرف الجر، ثم حُذف حرف الجر منه في الاستعمال، فإذا كان الفعل يحل بنفس المفعول، فيوجد تارةً متعدياً بنفسه وتارةً بحرف الجر، فجعل الأصل وصوله بنفسه وحرف الجر زائداً، وهذا هو ظاهر كلام سيبويه أن الأصل التعدي بالحرف؛ لأن الأكثر التكلم بحرف الجر؛ أي وصول الفعل بحرف الجر حملاً على الأكثر، وعندما حُذف حرف الجر ليس معناه أن كل فعلٍ يتعدى بحرف الجر لنا أن نحذف حرف الجر منه ونعدي الفعل، وإنما يجوز ذلك إذا كان مسموعاً عن العرب سماعاً واستعملوه، ولولا ذلك لكثير الخلط بين اللازم والمتعدي، وانتشر اللبس

(١) الاختيارات النحوية والصرفية لابن الحفيد، رسالة ماجستير، للباحث أيمن بن مرعي العمري، ص ٩٣.

والإفساد اللغوي، ولذلك فإن حذف حرف الجر في هذه المسألة مسموعٌ عن العرب وكثير
الاستعمال، والله تعالى أعلم.

المبحث العاشر: إعمال المصدر مجموعاً

تعقب أبو حيان ابن عصفور في إعمال المصدر مجموعاً بقوله: "إن كان مجموعاً جمع تكسير؛ فأجاز قومٌ إعماله، وهو اختيار ابن هشام اللخمي، وابن عصفور، وابن مالك" (١).

يعمل المصدر عمل الفعل، لأنه أصلٌ والفعل فرعه، فلم يتقيد عمله بزمانٍ دون زمانٍ بل يعمل عمل الماضي والحاضر والمستقبل؛ لأنه أصلٌ لكل واحدٍ منها (٢).

شروط عمل المصدر (٣):

- أن يكون مظهرًا، فلو أضم لم يعمل.
- أن يكون مكبرًا، فلا يجوز أن تقول: عجبْتُ من ضْرْبِك زيدًا.
- ألا يكون محدودًا فلا يجوز: عجبْتُ من ضْرْبَتِك زيدًا.
- ألا يتبع بتابعٍ قبل أخذه متعلقاته، فلا يجوز: عجبْتُ من ضْرْبِك الشديد زيدًا.
- أن يكون مفردًا، فإن ثني أو جمع لا يجوز إعماله، وهذا موضع المسألة.

(١) ارتشاف الضَّرْب ٥ / ٢٢٥٧.

(٢) شرح التسهيل ٣ / ١٠٦.

(٣) ارتشاف الضَّرْب ٥ / ٢٢٥٧.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في إعمال المصدر مجموعاً، فذهب ابن عصفور، وابن مالك، وابن هشام اللخمي^(١)، وابن جني^(٢)، إلى جواز إعماله.

فقال ابن عصفور: إذا كان المصدر معرفاً بالألف واللام، فالأحسن ألا يعمل، وقد يجوز أن يعمل عمل فعله، فيرفع به الفاعل، وينصب المفعول، وجمع المصدر يجري مجراه في الإعمال^(٣)، وذكر قول الشاعر:

وقد وعدتكَ موعداً لو وَفَّتْ به
مواعيدَ عرْقوبٍ أخاهُ بيثرب^(٤)

وقال ابن مالك: "وكذا المجموع حقه ألا يعمل؛ لأن لفظه إذا جُمع مُغايِرٌ للفظ المصدر الذي هو أصل الفعل، والفعل مشتقٌّ منه، فإن ظفر بإعماله مجموعاً قبل ولم يُقس عليه"^(٥).

(١) رأي ابن هشام في ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٥٧.

(٢) الخصائص وحاشيته ٢ / ٢٠٧، ٢٠٩.

(٣) المقرب ١٩٧.

(٤) البيت من البحر الطويل، ونسب لأكثر من شاعر، لامرئ القيس في ديوانه ٣٩، وروي في ديوانه:

كموعد عرقوب أخاه بيثرب

ولابن عبيد الأشجعي في خزانة الأدب ١ / ٥٨، ولعلقمة في جهمرة اللغاة ٢ / ١١٢٣، وشرح التسهيل ٣ / ١٠٧، وللأشجعي في لسان العرب ٢٩١٠، وللشاه في الخصائص ٢ / ٢٠٧، والمساعد ٢ / ٢٢٧، وبلا نسبة في الكتاب ١ / ٢٧٢، وانظر: همع الهوامع ٣ / ٤٤، والمقرب ١٩٧، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٥٧، عرقوب: اسم يضرب به المثل بين العرب في إخلاف المواعيد، يثرب: مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم، الشاهد في وقوله: (مواعيد عرقوب أخاه) إذ أعمل المصدر (مواعيد) وهو جمع (موعد).

(٥) شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠١٥.

وقال أيضاً: " ولم يمنع الجمع إعمال المصدر ولا إعمال اسم الفاعل؛ لأن إعمال اسم الفاعل كثير، فكثرت شواهد إعماله مجموعاً، وجمع المصدر قليلٌ فقلّت شواهد إعماله مجموعاً"، ثم قال: "ومنه قول العرب: تركته بملاحس البقر أولادها؛ أي بموضع ملاحس، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، والملاحس جمع ملحسٍ بمعنى لحس" (١).

ومنه قول أعشى قيس:

وَجَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الْحَزْمَ وَالْفَنَعَا (٢)

بنصب (أبا قدامة) بـ (تجاربههم)، وهو مصدرٌ مجموعٌ.

وتعقب أبو حيان ابن عصفورٍ فقال: "وذهب قومٌ إلى أنه لا يجوز إعماله مجموعاً، وهو مذهب أبي الحسن بن سيده، وإياه أختار، ويؤول" (٣).

وقال الأشموني: "من شروط إعمال المصدر أن يكون مفرداً، وأما قول الشاعر:

قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الْمَجْدَ وَالْفَنَعَا

(١) شرح التسهيل ٣ / ١٠٧.

(٢) البيت من البحر البسيط، انظر: في ديوانه ١٠٩، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١٠١٦، وشرح شذور الذهب ٢ / ٦٧٦، وشرح التسهيل ٣ / ١٠٧، الخصائص ٢ / ٢٠٨، وشرح الأشموني ٢ / ٣٣٥، وتوضيح المقاصد ٣ / ٨٤٣، الفنع: الفضل والكرم، الشاهد: إعمال المصدر المجموع عمل الفعل، حيث نصب (أبا قدامة) بـ (تجاربههم) وهو جمع تجربة.

(٣) ارتشاف الصّرب ٥ / ٢٢٥٨، وتوضيح المقاصد ٣ / ٨٤٤.

فشاذ" (١).

وقال عباس حسن: من الشروط ألا يكون مثنىً أو جمعاً، فيجب أن يكون مفرداً، ومن الشاذ إعماله مجموعاً قول الشاعر:

قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أبا قُدَامَةَ إِلَّا الْمَجْدَ وَالْفَنَاءَ

فكلمة (أبا) من (أبا قدامة) مفعول به للمصدر المجموع جمع تكسيرٍ، وهو: (تجارب)، ثم قال: وأجاز بعض النحاة إعمال الجمع، ورأيه حسنٌ، لورود السماع به في بضعة أمثلة، لما فيه من تيسيرٍ ولا يضر (٢).

وقال محمد عيد: "ألا يكون المصدر مصغراً ولا مجموعاً، والحق أن المصدر لا يكاد يرد في اللغة مصغراً أو مجموعاً، مثل: تجارب، مواعيد، إنشاءات، ومع ذلك يرى بعض النحاة صحة قيام المصدر المجموع بعمل الفعل" (٣).

القول الراجح:

الراجح عندي هو ما ذهب إليه ابن عصفور؛ وذلك للأدلة الآتية:

- أن المصدر هو أصل الفعل، فما يجوز في الفعل يجوز كذلك في المصدر.
- ورود بعض الأمثلة على رأي ابن عصفورٍ دليلٌ على أنه مسموعٌ.

(١) شرح الأشموني ٢ / ٣٣٥.

(٢) النحو الوافي ٣ / ٢١٧.

(٣) النحو المصنفى ٦٥١.

■ إعمال المصدر مجموعاً يثري اللغة العربية بمفرداتٍ جديدةٍ، والله تعالى أعلم.

المبحث الحادي عشر: عمل المصدر المضاف والمعرف بأل

تعقّب أبو حيّان ابن عصفورٍ في عمل المصدر المضاف والمعرف بأل بقوله: "ومذهب الزجاج، والفارسي، والأستاذ أبي عليّ: على أن إعماله منوناً أقوى، وذهب الفراء، وأبو حاتم أن الأحسن المضاف ثم المنون، وذهب ابن عصفورٍ إلى أن إعمال ذي (أل) أقوى من إعمال المضاف في القياس، والذي أقول: إن إعماله مضافاً أحسن من قسيمه، وإعمال المنون أحسن من إعمال ذي (أل)"^(١).

المصدر يعمل عمل الفعل في اللزوم والتعدي بنفسه وبالحرّف، ويخالف المصدر فعله في أمرين^(٢):

- أن في رفعه نائب الفاعل خلافاً، ومذهب جمهور البصريين جوازه.
- أن فاعل المصدر يجوز حذفه بخلاف فاعل الفعل، وإذا حذف لم يحتمل ضميره، خلافاً لبعضهم.

(١) ارتشاف الصّرب ٥ / ٢٢٦٢.

(٢) توضيح المقاصد ٣ / ٨٣٩.

أقسام المصدر العامل^(١):

■ مضافٌ، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَسِكَكُمْ فَادْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ

ءَابَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾^(٢).

■ منونٌ، نحو قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ نِيَمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾^(٣).

■ مبدوءٌ بأل، نحو قول الشاعر^(٤):

يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلَ^(٥)

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في المصدر العامل المضاف، والمنون، والمحلى بأل، أيها أقوى؟ قال أبو حيان: "وذهب ابن عصفورٍ إلى أن إعمال ذي (أل) أقوى من إعمال المضاف في

(١) النحو الوافي ٣ / ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠.

(٢) سورة البقرة، آية رقم: ٢٠٠.

(٣) سورة البلد، آية رقم: ١٤، ١٥.

(٤) قائل البيت مجهول.

(٥) البيت من البحر المتقارب، انظر: الكتاب ١ / ١٩٢، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١٠١٣، وتوضيح المقاصد ٣ / ٨٤٠، وشرح شذور الذهب ٢ / ٦٧٨، وشرح الأشموني ٢ / ٣٣٣، وشرح التصريح ٢ / ٦، وهمع الهوامع ٣ / ٤٧ وحاشية الصبان ٢ / ٤٢٩، وخزانة الأدب ٨ / ١٢٧، والمنصف ٣ / ٧١، وأوضح المسالك ٣ / ٢٠٨، والمقرب ١٩٦، والمساعد ٢ / ٢٣٥، والمقاصد الشافية ٤ / ٢١٧، وشرح التسهيل ٣ / ١١٦، وشرح الرضي ٣ / ٤١٠، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ١١٨، النكايه: مصدر نكيت العدو، ونكيت فيه إذا أثرت، يخال: يظن، يراخي الأجل: يبعده ويظيله، الشاهد في قوله: (ضعيف النكايه أعداءه) حيث عمل المصدر المحلى بأل - وهو (النكايه) - عمل الفعل، فنصب (أعداءه) مفعولاً به.

القياس"^(١)، حيث قال ابن عصفور: "وزعم بعضهم أنه لا يجوز أن يعمل المصدر المعرف بالألف واللام، وحجته أن قال: إن المصدر لا يعمل إلا بالحمل على الفعل والفعل نكرة، فلما عرّف زال شبهه بالفعل، وهذا خطأ محض لأنه يلزمه على هذا أنه لا يعمل المصدر المضاف"^(٢).

يفهم من كلام ابن عصفور أن عمل المصدر المحلّي بأل أقوى في القياس من المضاف، حيث ردّ على الذين قالوا إنه لا يجوز إعمال المصدر المحلّي بأل فمن الأولى ألاّ يعمل المصدر المضاف؛ لأن المصدر المحلّي بأل أقوى في القياس من المصدر المضاف.

وذهب الزجاج، والفارسي، والشلوبين^(٣) إلى أن أقوى عمله إذا كان منوناً، وذهب جماعة إلى أن إعماله مضافاً أكثر من إعماله منوناً ومنهم ابن مالك حيث قال: "إعمال المضاف أكثر من إعمال غير المضاف؛ لأن الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف، كما يجعل الإسناد الفعل كجزء من الفاعل، ويجعل المضاف كالفعل في عدم قبول التنوين والألف واللام، فقويت بها مناسبة المصدر الفعل، فكان إعماله أكثر من إعمال عادم الإضافة، وهو المنون والمقترن بالألف واللام، إلا أن في المنون شبهة بالفعل المؤكد بالنون الخفيفة، استحق به أن يكون أكثر إعمالاً من المقترن بالألف واللام"^(٤).

(١) ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٦٢.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ١١٨.

(٣) المساعد ٢ / ٢٣٦، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٦٢.

(٤) شرح التسهيل ٣ / ١١٥.

ورد الشاطبي على ابن مالك فقال: "وهذا ليس متفقاً عليه، فقد قيل: إن المنون أقوى، ثم المضاف، ثم ذو الألف واللام، وإنما يعنون: أقوى في القياس، وصرح بذلك صاحب الإيضاح^(١)، لموافقة الفعل في التنكير، والناظم^(٢) اعتبر الكثرة، ولاشك أن المضاف أكثر في الإعمال من غيره"^(٣).

وقال الرضي: "وليس أقوى أقسام المصدر في العمل المنون كما قيل، بل الأقوى ما أضيف إلى الفاعل، لكون الفاعل كالجزء من المصدر، كما يكون في الفعل، فيكون عند ذلك أشد شبهاً بالفعل"^(٤).

وتعقب أبو حيان ابن عصفور فقال: "أن إعماله مضافاً أحسن من قسيميه، وإعمال المنون أحسن من إعمال ذي أل"^(٥).

وقال السيوطي: "إعماله مضافاً أكثر من إعماله معرفاً بأل، وأنكره الكوفية أي إعماله منوناً وقالوا: إن وقع بعده مرفوعٌ أو منصوبٌ فياضار فعلٍ يفسر المصدر من لفظه كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴿١٥﴾﴾^(٦)، وردّ بأن الأصل عدمه، ثم يليه إعماله معرفاً بأل"^(٧).

(١) يقصد أبا علي الفارسي.

(٢) ابن مالك.

(٣) المقاصد الشافية ٤ / ٢١٤.

(٤) شرح الرضي ٣ / ٤٠٨.

(٥) ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٦٢.

(٦) سورة البلد، آية رقم: ١٤، ١٥.

(٧) همع الهوامع ٣ / ٤٧.

وقال الجوجري: "عمله منونًا أقيس، ومضافًا للفاعل أكثر، ومقرونًا بأل ومضافًا للمفعول ضعيف"^(١).

وذكر الصبان أن إعمال المصدر مضافًا أكثر حيث قال: "لا فرق في إعمال المصدر عمل فعله بين كونه (مضافًا أو مجردًا أو مع أل) لكن إعمال الأول أكثر، والثاني أقيس، وإعمال الثالث قليل"^(٢).

وتطرق عباس حسن إلى هذه المسألة حيث قال: المضاف هو أكثرها عملًا، وأعلاها فصاحةً، والمنون يليه في كثرته وفصاحته، والمبدوء (بأل)، وهو - مع قياسيته كسابقه - أقل منهما استعمالًا وبلاغةً^(٣).

ومن الشواهد على المصدر المنون قول الشاعر^(٤):

بَضْرِبٍ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ
أَزْلُنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ^(٥)

(١) شرح شذور الذهب ٢ / ٦٧٧.

(٢) حاشية الصبان ٢ / ٤٢٩.

(٣) النحو الوافي ٣ / ٢٢٠.

(٤) هو المرار بن منقذ بن عمرو بن عبدالله بن عامر بن يثربي ابن مالك بن حنظلة ابن مالك بن تميم، شاعر مشهور، انظر: المؤلف والمختلف ٢٣٢.

(٥) البيت من البحر الوافر، انظر: الكتاب ١ / ١٩٠، وشرح الكافية الشافية ٢ / ١٠١٣، والمقاصد الشافية ٤ / ٢١٦، وشرح ابن عقيل ٢ / ٩٤، وشرح الأشموني ٢ / ٣٣٣، وحاشية الصبان ٢ / ٤٢٨، الهام: جمع الهامة، وهي الرأس كلها، المقيل: موضع القيلولة، وهي نوم نصف النهار - هذا في الأصل - وهو مستعار هنا للأعناق؛ لأنها مكان استقرار الرؤوس وسكونها، الشاهد في قوله: (بضربٍ... رؤوس) حيث أعمل المصدر المنون (ضرب) عمل فعله، فنصب به مفعولاً به وهو (رؤوس).

المنون تدل عليه دلالة القياس، وأن إعمال المحلّ بأل قليل في لغة العرب استعمالاً
وبلاغةً، وهذا هو ما ذهب إليه الصبان وعباس حسن، والله تعالى أعلم.

المبحث الثاني عشر: إعراب (كَلِّمًا)

تعقب أبو حيان ابن عصفور في إعراب (كَلِّمًا) بقوله: "زعم ابن عصفور وشيخنا أبو الحسن الأبيدي أن كَلِّمًا مرفوعةٌ بالابتداء في هذه المسائل و(ما) نكرةٌ موصوفةٌ، والعائد على الموصوف محذوفٌ، وجملة الشرط والجزاء في موضع الخبر، قالوا: ولا يجوز فيه غير الابتداء"^(١).

كَلِّمًا: مركبةٌ من (كل) المنصوبة على الظرفية و(ما) إما مصدريةٌ والزمان بعدها محذوفٌ، وإما نكرةٌ موصوفةٌ بمعنى (وقت)، و(كَلِّمًا) تفيد التكرار ولكنها لا تتكرر في جملةٍ واحدةٍ، ويكون الفعل بعدها ماضيًا، ولم يرد في القرآن الكريم إلا ذلك^(٢)، نحو قوله تعالى: ﴿كَلِّمًا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَاهَا اللَّهُ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَكَلِّمًا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأَ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ﴾^(٤)، وقوله: ﴿وَإِنِّي كَلِّمًا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصْبَعَهُمْ فِي

(١) ارتشاف الضَّرْبِ ٤ / ١٨٨٩.

(٢) المعجم الوافي ٢٥٢.

(٣) سورة المائدة، آية رقم: ٦٤.

(٤) سورة هود، آية رقم: ٣٨.

ءَاذَانِهِمْ وَأَسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ وَأَصْرُوا وَاسْتَكْبَرُوا اسْتِكْبَارًا ﴿١﴾، وقوله: ﴿كَلِمًا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ
بَدَلْنَهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾ ﴿٢﴾.

كل شرط لا يقتضي التكرار إن ربط بالفاء بما يقتضي التكرار، فإن الفعل الواقع بعد أداة شرط إن كان مما يمكن تكراره، وكان مشاكلاً لفعل (كلمًا) لزم فيه التكرار عند الفراء، نحو قولك: كلمًا أجنبت منك إجابةً فإن اغتسلت في الحمام فأنت طالق، فإنه أجنب منها ثلاثًا واغتسل لكل إجابةً طلقت عليه ثلاثًا، فإن أجنب منها ثلاثًا واغتسل اغتسالةً واحدةً فإن أبا يوسف قال: تطلق عليه ثلاثًا، وقال الفراء قول أبي يوسف غلط^(٣)، وإذا كان غير مناسب في التكرار نحو: كلمًا دعوتني فإن سقط هذا الحائط فعبد من عبدي حر، فإن دعاه ثلاث دعوات وسقط الحائط فعليه عتق ثلاثة أعبد، ولا يلزم في غير المناسب التكرار هذا مذهب الفراء^(٤).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة حول إعراب (كلمًا) التي تفيد التكرار، فذكر أبو حيان أن ابن عصفور والأبدي ذهبا إلى أن (كلمًا) مرفوعة على الابتداء في هذه المسائل و(ما) نكرة موصوفة، والعائد على الموصوف محذوف، وجملة الشرط والجزاء في موضع

(١) سورة نوح، آية رقم: ٧.

(٢) سورة النساء، آية رقم: ٥٦.

(٣) شرح الجزولية ١ / ٣٨١، وارتشاف الصَّرب ٤ / ١٨٨٩.

(٤) ارتشاف الصَّرب ٤ / ١٨٨٩.

الخبر، قالوا: ولا يجوز فيه غير الابتداء، فالتقدير: كل وقتٍ أجنبْتُ فيه منك جنابةً، فإن اغتسلت في الحمام بعده، فعبدي حرٌّ، لا بد من ذلك لتربط الصفة بالموصوف، والخبر بالمخبر عنه، وتكون جملة الشرط والجزاء مستحقةً بكل جنابةٍ أجنبتها ناسب فعل الشرط أو لم يناسبه^(١).

رجعت إلى كتب ابن عصفورٍ وبحثت فيها، فلم أجد ما ذكره أبو حيّان، أما ما قاله عن الأبدي فصحيحٌ حيث قال: "وذلك أن كلاً مرفوعةً على الابتداء، لا يجوز فيها في المسائل المذكورة غير ذلك، وجملة الشرط والجواب في موضع خبرها، ولا بد من عائِدٍ يعود عليها ملفوظٍ به أو مقدرٍ، ودخلت الفاء على جملة الشرط والجواب، وهي في موضع خبر المبتدأ؛ لأن (كلاً) اسمٌ عامٌّ، وبعدها فعلٌ، وكل اسمٍ عامٌّ مضافٍ إلى موصوفٍ بفعلٍ أو ظرفٍ أو مجرورٍ، فإنك إذا جعلت الخبر مستحقاً بذلك الظرف أو المجرور أو الفعل بشرط أن يكون ذلك الفعل على هيئةٍ يكون عليها بعد أداة الشرط، أدخلت الفاء عليه تشبيهاً للمبتدأ باسم الشرط، وتشبيهاً أيضاً للخبر بجواب الشرط من حيث هو مستحقٌّ بما قبله"^(٢)، ثم قال: "إذا قلت: كلاً أجنبت منه إجنابةً فإن اغتسلت في الحمام فعبدي حرٌّ، فالمعنى: كل وقتٍ أجنبت فيه منك إجنابةً فإن اغتسلت في الحمام بعده فعبدي

(١) ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٨٩.

(٢) شرح الجزولية ١ / ٣٨٢، ٣٨٣.

حُرٌّ، ولا بد من ذلك لترتبط الصفة بالموصوف والخبر بالمخبر عنه، وتكون جملة الشرط والجواب مستحقةً بكل إجنابةٍ أجنبها" (١).

ورد ابن هشام على ابن عصفور والأبدي حيث قال: "إذا قلت: (كلما استدعيتك فإن زرتني فعبي حُرٌّ) فكل منصوبةٌ على الظرفية، ولكن ناصبها محذوف مدلول عليه بـ (حُرٌّ) المذكور في الجواب، وليس العامل المذكور لوقوعه بعد الفاء و(إن)، ولما أشكل ذلك على ابن عصفور قال - وقلده الأبدي -: إن كلاً في ذلك مرفوعٌ بالابتداء، وإن جملتي الشرط والجواب خبرها، وإن الفاء دخلت في الخبر كما دخلت في نحو: (كل رجلٍ يأتيني فله درهمٌ)، وقدّر في الكلام حذف ضميرين؛ أي: كلما استدعيتك فيه فإن زرتني فعبي حُرٌّ بعده، لترتبط الصفة بموصوفها والخبر بمبتدئه" (٢).

وتعقب أبو حيان ابن عصفور فقال: "كلما في هذا منصوبٌ على الظرف، والعامل محذوفٌ يدل عليه جواب الشرط وتقديره: أنت طالقٌ وكلما كان كذا، و(ما) هي المصدرية التوقيتية، ولا تأتي إلا بمعنى العموم، وكل الداخلة عليها لتأكيد العموم، و(ما) التوقيتية شرطٌ من جهة المعنى منتصبةٌ على الظرف" (٣).

(١) شرح الجزولية ١ / ٣٨٢، ٣٨٣.

(٢) مغني اللبيب ٣ / ١٢٤.

(٣) ارتشاف الصَّرب ٤ / ١٨٨٩.

وذكر ابن الشجري أن (كلما) منصوبةٌ على الظرفية حيث قال: "في قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾^(١)، كلما نصبٌ على الظرف بمشوا، وإذا كانت (كلما) ظرفاً فالعامل فيها الفعل الذي هو جوابٌ لها، وهو (مشوا)؛ لأن فيها معنى الشرط، فهي تحتاج إلى جوابٍ، ولا يعمل فيها (أضاء)؛ لأنه في صلة (ما)"^(٢).

وعلل السيوطي بأنها ظرفيةٌ حيث قال: "ومن هنا جاءت الظرفية كقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأَتُوا بِهِ مُتَشَبِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾^(٣)، فإما أن يكون الأصل: كل رزقٍ، ثم عبر عن معنى المصدر بما والفعل، ثم أنبأ عن الزمان؛ أي كل وقت رزقٍ، كما أنيب عنه المصدر الصريح في (جتتك خفوق النجم)، أو يكون التقدير: كل وقتٍ رُزِقوا فيه، فحذف العائد، ولا يحتاج في هذا إلى تقدير وقتٍ"^(٤).

وقال عباس حسن: "ويقول النحاة: إن كلمة (كل) منصوبةٌ باتفاق، وأنها مضافةٌ إلى كلمة (ما) المصدرية أو التي تعتبر نكرةً بمعنى: (شيء)، وهذا الشيء (وقتٌ) فكلمة (ما) هنا محتملةٌ لوجهين: أحدهما: أن تكون حرفاً مصدرياً والجملة بعدها صلةٌ له لا محل لها من

(١) سورة البقرة، آية رقم: ٢٠.

(٢) أمالي ابن الشجري ٣ / ١٦٦.

(٣) سورة البقرة، آية رقم: ٢٥.

(٤) همع الهوامع ٢ / ٤٩٩.

الإعراب، والآخر: أن تكون (ما) اسمًا نكرةً بمعنى (وقت) فلا تحتاج على هذا إلى تقدير: (وقت)، والجملة بعده في محل جرٍّ صفةً، فتحتاج إلى تقدير ضميرٍ عائِدٍ منها^(١).

وخلاصة الكلام أني لم أجد ما ذكره أبو حيان عن ابن عصفور، فربما توهم ذلك، حيث إنني بحثت في بقية كتب النحو ولم أجد ما يدل على ما ذكره أبو حيان سوى ما قاله ابن هشام في مغني اللبيب، حيث قال ابن هشام ذلك مستندًا إلى كلام أبي حيان في التذييل والتكميل.

القول الراجح:

الراجح عندي أن (كلما) منصوبةٌ على الظرفية وأن (ما) مصدريةٌ؛ وذلك للأدلة الآتية:

- أن كلما فيها معنى الشرط وهي تحتاج إلى جوابٍ.
 - أن (كلما) لم تأت في القرآن الكريم والأشعار إلا منصوبةً على الظرفية.
- وأما ما ذكره أبو حيان عن ابن عصفور من أن كلما مرفوعةٌ بالابتداء مرده إلى احتمالين:
- الاحتمال الأول: أن أبا حيان ربما وجد كلام ابن عصفور في كتبه التي لم تصل إلينا.
- والاحتمال الثاني: أن أبا حيان نقل ذلك عن طريق المحاكاة والسماع، والله تعالى أعلم.

(١) النحو الوافي ٢ / ٢٩٤.

المبحث الثالث عشر: ترخيم (صلمعة بن قلمعة)

تعقّب أبو حيّان ابن عصفورٍ في ترخيم (صلمعة بن قلمعة) بقوله: "زعم ابن عصفورٍ أنه لا يجوز ترخيم: صلمعة بن قلمعة، لأنه كنايةٌ عن المجهول الذي لا يُعرف"^(١).

الترخيم في اللغة: ترقيق الصوت وتليينه، وفي الاصطلاح حذف بعض الكلمة على وجهٍ مخصوصٍ^(٢).

وكثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرتة، ولكون المقصود في النداء هو المنادى له، فقصد بسرعة الفراغ من النداء الإفضاء إلى المقصود بحذف آخره اعتباراً^(٣).

شروط الترخيم:

قال الرضي: "شروط ترخيم المنادى خمسة، أربعةٌ منها عدميةٌ متعينةٌ وهي ألا يكون مضافاً، ولا مضارعاً له، وألا يكون مستغاثاً ولا يكون مندوباً، ولا يكون جملةً، والشرط الأخير ثبوتي غير متعين، بل هو أحد شرطين: أحدهما كونه علماً زائداً على ثلاثة

(١) ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٢٩.

(٢) شرح المكودي ٢ / ٦٢٣.

(٣) شرح الكافية للرضي ١ / ٣٩٣.

أحرف، والثاني كونه بقاء تأنيث وإنما لم يذكر المصنف^(١) مضارع المضاف لأن حكمه حكم المضاف، وإنما لم يقل ولا مندوباً؛ لأن المندوب عنده ليس بمندوب كما مضى^(٢).

معنى صلعة بن قلمعة :

صلع الشيء : قلعه من أصله ، وصلعة بن قلمعة : كناية عن لا يُعرف ، وصلع الرجل : أفلس^(٣).

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في ترخيم (صلعة بن قلمعة) هل يجوز أم لا؟ فذهب ابن عصفور إلى أنه لا يجوز ترخيم (صلعة بن قلمعة)؛ لأنه كناية عن المجهول الذي لا يُعرف^(٤)، فبحثت عن رأي ابن عصفور في كتبه فلم أجد.

وتعقب أبو حيان ابن عصفور فقال: "وزعم ابن عصفور أنه لا يجوز ترخيم: صلعة بن قلمعة؛ لأنه كناية عن المجهول الذي لا يُعرف، وإطلاق النحاة يخالفه، لأنه وإن كان كناية عن مجهول، فإنه عَلم جنسٍ بدليل منعه الصرف للعلمية والتأنيث، فحكمه حكم (أسامة)، وإن كان نكرة مقصودة، فمذهب سيويه جواز ترخيمها"^(٥).

(١) يقصد ابن الحاجب.

(٢) شرح الكافية للرضي ١ / ٣٩٤.

(٣) لسان العرب ٤ / ٢٤٨٩.

(٤) انظر: رأي ابن عصفور في توضيح المقاصد ٣ / ١١٣٠، وارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٩٢،

وهمع الهوامع ٢ / ٦٠، وشرح الأشموني ٢ / ٤٦٨، وحاشية الصبان ٣ / ٢٥٧.

(٥) ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٢٩.

وفي همع الهوامع: "يرخّم ذو التاء مطلقاً خلافاً لابن عصفورٍ في نحو: صلّمة بن قلمعة" (١).

القول الراجح:

الراجح عندي في هذه المسألة هو ما ذهب إليه أبو حيّان، وهو أنه يجوز ترخيم صلّمة بن قلمعة، وصلّمة بن قلمعة يُقال للذي لا يُعرف، فاعتبر ابن عصفورٍ أنه كنايةٌ عن مجهولٍ فلا يُرخّم، فصحيحٌ هو كنايةٌ عن مجهولٍ ولكنه علمٌ مؤنثٌ شأنه كشأن باقي الأعلام؛ فلذلك جاز أن يُرخّم، والله تعالى أعلم.

(١) همع الهوامع ٢ / ٦٠.

الفصل الثالث: الأفعال وفيها المباحث التالية:

المبحث الأول: باب مضارع الثلاثي الدال على الغلبة.

المبحث الثاني: وقوع المنفي بـ(لم) حالاً.

المبحث الثالث: قد مع الماضي الواقع حالاً.

المبحث الرابع: ناصب يمين الله في القسم.

المبحث الخامس: حذف فعل الشرط دون تعويض (لا) من المحذوف.

المبحث السادس: حذف نون الوقاية مع صيغ التعجب.

المبحث السابع: ما شذ من أفعال في التعجب

المبحث الأول: باب مضارع الثلاثي الدال على الغلبة

تعقب أبو حيان ابن عصفور في باب مضارع الثلاثي الدال على الغلبة بقوله:
" (فَعَلَّ): صحيحٌ، ومهموزٌ، ومثالٌ، وأجوفٌ، ولفيفٌ، ومنقوصٌ، وأصمٌ، والصحيح ما
يقال له السالم وهو: ما لم يكن أحد الأقسام بعده، فإن كان لمغالبةً فمذهب البصريين أن
مضارعه يكون بضم العين، وذلك في كل فعلٍ ثلاثيٍّ متصرفٍ تامٍّ، ويكون مضارعه على
(يَفْعَلُ) سواءً كان أصله فَعَلٌ، أم فَعِلٌ، أم فَعُلٌ، متعدياً أم لازماً؛ لأن اللزوم إذ ذاك يصير
متعدياً نحو: كاتبني فكتبته أكتبه، وفي كلام ابن عصفور ما يفضي إلى قصر ذلك على ما
أصله (فَعَلٌ) بفتح العين" (١).

الفعل ثلاثيٌّ ورباعيٌّ وكلاهما مجردٌ ومزیدٌ، والماضي الثلاثي نحو: ضَرَبَ على
وزن فَعَلٌ، وَعَلِمَ على وزن فَعِلٌ، وظَرَفَ على وزن فَعُلٌ، ومزیده ملحقٌ بالرباعي
نحو: يَيطر على وزن فَيَعِلٌ، وجَلِب على وزن فَعَلَلٌ، وحَوَقَل على وزن فَوَعَلٌ، وجَهْوَر
على وزن فَعَوَلٌ، وقَلَس على وزن فَعَنَلٌ، ويَزَن على وزن يَفْعَلٌ، وقَلَس على وزن
فَعَلَى، وغير الملحق منه وهو على وزنه: أَكْرَم على وزن أَفْعَلٌ، وضَارَب على وزن فَاعَلٌ

(١) ارتشاف الضَّرْب ١ / ١٥٧.

وَضَرَّبَ عَلَى وَزْنِ فَعَّلٍ، وَالَّذِي لَيْسَ عَلَى وَزْنِهِ انْطَلَقَ عَلَى وَزْنِ انْفَعَلَ، وَاقْتَدَرَ عَلَى وَزْنِ افْتَعَلَ، وَاسْتَخْرَجَ عَلَى وَزْنِ اسْتَفْعَلَ وَغَيْرِهَا^(١).

المضارع من الثلاثي فمن: فَعُلَ يَفْعُلُ، وَمَنْ فَعَلَ يَفْعَلُ، وَأَمَّا فَعَلَ يَفْعُلُ لِلْمِبَالِغَةِ وَهَذَا هُوَ مَوْضِعُ الْمَسْأَلَةِ^(٢).

يقصد بالمبالغة: تسابق اثنين أو أكثر إلى أمرٍ؛ وتزاحمهما عليه، رغبةً في انتصار كل فريقٍ على الآخر، وتغلبه في ذلك الأمر^(٣).

وقال الرضي: "واعلم أنه ليس باب المغالبة قياسًا بحيث يجوز لك نقل كل لغةٍ أردت إلى هذا الباب لهذا المعنى"^(٤).

دراسة المسألة:

قال ابن عصفور: يجيء مضارع (فَعُلَ) أبدًا على (يَفْعُلُ) نحو: ظَرَفَ يَظْرُفُ، ومضارع (فَعَلَ) على (يَفْعَلُ) بفتح العين نحو: شَرِبَ يَشْرَبُ، و(فَعَلَ) لا يخلو أن يكون للمغالبة أو لا يكون، فإن كان للمغالبة فإنّ مضارعه أبدًا على (يَفْعُلُ) بضم العين نحو: ضَارَبَنِي فَضَرَبْتُهُ

(١) المبدع في التصريف ١٠١، ١٠٢.

(٢) المرجع السابق ١٠٤.

(٣) النحو الوافي ٢ / ١٦٧.

(٤) شرح الشافية ١ / ٧١.

أضربُه، وكابرنِي فكبرُتُه أكبرُه، هذا ما لم يكن معتل العين أو اللام بالياء، أو معتل الفاء بالواو، فإن كان كذلك لزم المضارع (يَفْعَل) بكسر العين^(١).

وتعقب أبو حيان ابن عصفور حيث قال: "وفي كلام ابن عصفور ما يقتضي قصر ذلك على ما أصله (فَعَلَ) بفتح العين، وليس بصحيح، وسواءً كان حلقي عين أم لا، خلافاً للكسائي^(٢)؛ فإنه يجوز أن يكون مضارعُه على (يَفْعَل) بفتح العين، كحاله إذا لم يكن لغير مغالبة"^(٣).

وفي شرح الشافية: "وباب المغالبة يُبنى على فَعَلْتُهُ أَفْعَلُهُ نحو: كَارَمَنِي فَكَّرَمْتُهُ أَكْرَمُهُ إلا باب وَعَدْتُ، وَبِعْتُ، وَرَمَيْتُ، فإنه أَفْعَلُهُ - بالكسر -، وعن الكسائي في نحو: شَاعَرْتُهُ فَشَعَرْتُهُ أَشْعَرُهُ - بالفتح -"^(٤).

وقال الرضي: "وما يختص بهذا الباب، وهي أن يغلب أحد الأمرين الآخر في معنى الصدر، فلا يكون إذن إلا متعدياً، نحو: كارمني فكَّرَمْتُهُ: أي غلبته بالكرم وخاصمني

(١) المتع في التصريف ١١٩.

(٢) هو علي بن حمزة بن عبدالله بن عثمان أبو الحسن الكسائي، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين، وسمي الكسائي لأنه أحرم في كساء، وكان من تصانيفه: كتاب معاني القرآن، وكتاب مختصر في النحو، وكتاب القراءات، وكتاب العدد، وكتاب النوادر الكبير، وكتاب النوادر الأوسط، وكتاب النوادر الأصغر، وكتاب اختلاف العدد، وكتاب الهجاء، وكتاب مقطوع القرآن وموصوله، وكتاب المصادر، وكتاب الحروف، توفي سنة ١٨٩ هـ، انظر: بغية الوعاة ٢/ ١٦٣، والبلغة ٢٠٨، ومعجم الأدباء ٤/ ١٧٥٢، وطبقات النحويين ١٢٧.

(٣) ارتشاف الصَّرب ١/ ١٥٧.

(٤) شرح الشافية ١/ ٧٠.

فَخَصَمْتُهُ أَخْصَمُهُ، وغالبني فغلبتُهُ أَغْلِبُهُ، وقد يكون الفعل من غير هذا الباب كغَلَبَ
وَحَصَمَ وَكَرَّمَ، فإذا قصدت هذا المعنى نقلته إلى هذا الباب"^(١).

وذكر ابن مالك المقصود بغلبة المفاعل حيث قال: "المضارع من (فَعَلَ) المقصود به غلبة
المفاعل لـ (فَاضِلُهُ فَفَضْلُهُ يَفْضُلُهُ)، و(عَالِمُهُ فَعَلَمُهُ يَعْلُمُهُ) إذا تقابلا فضلاً وَعِلْماً وفاق
أحدهما الآخر"^(٢).

وقال أبو جعفر الرعيني^(٣): "وقد يأتي المضارع بالضم، ولا يجوز غيره، وذلك في باب
المغالبة، نحو أن تقول: ضاربتُهُ أَضْرِبُهُ؛ أي غلبته في الضرب، وخاصمتُهُ فَخَصَمْتُهُ أَخْصَمُهُ؛
أي غلبته في الخصومة"^(٤).

وقال مصطفى الغلاييني^(٥): "ومما يختص بهذا الباب ما يُراد به معنى الفوز في مقام
المغالبة والمفاخرة، نحو: كاتبني فكتبته أَكْتُبُهُ؛ أي: غالبني في الكتابة فغلبتُهُ فيها وحينئذٍ لا

(١) شرح الشافية ١ / ٧٠.

(٢) شرح الكافية الشافية ٤ / ٢٢١٩.

(٣) أحمد بن يوسف بن مالك الرعيني الغرناطي ثم البيري، أبو جعفر الأندلسي، أديب، له نظم، وكان عارفاً
بالنحو، كثير التواليف في العربية وغيرها، توفي سنة ٧٧٩ هـ، انظر: الأعلام للزركلي ١ / ٢٧٤.

(٤) اقتطاف الأزهار والتقاط الجواهر ٤٧.

(٥) هو مصطفى بن محمد بن سليم الغلاييني، شاعر، من الكتّاب الخطباء، من أعضاء
المجمع العلمي العربي، مولده ووفاته ببيروت، تعلم بها وبمصر، ومن كتبه: نظرات في اللغة والأدب، عظة
الناشئين، لباب الخيار في سيرة النبي المختار، نظرات في كتاب السفور والحجاب، وديوان الغلاييني وغيرها، انظر:
الأعلام للزركلي ٧ / ٢٤٤.

يكون إلا متعديًا، وإن كان في الأصل لازماً، فمثل (قعد) لازم، فإن قلت: (قاعدني فقعدتُهُ

أقعدُهُ) صار متعديًا، وكل فعل تريد به معنى الغلبة والمفاخرة حولته إلى هذا الباب" (١).

وقال عباس حسن: "إذا قلت: كارمني، اقتضى أن يكون من غيرك إليك كرمٌ مثل ما كان منك إليه، فإذا غلبته في الكرم فإنك تبنيه على (فَعَلَ) بفتح العين؛ لكثرة معانيه، ثم خصوا من أبوابه بالرد إليه ما كان عين مضارعه مضمومةً نحو: كارمني فكرمته يكارمني فأكرمُهُ، وإنما فعلوا ذلك لأن (الفَعَلَ) بمعنى المغالبة قد جاء كثيرًا من هذا الباب نحو: الكَبْر؛ وهو الغلبة في الكِبَر، والكَثْر، وهو الغلبة في الكثرة، والقَمَر؛ وهو الغلبة في القمار، فنقلوا من غير ذلك الباب أيضًا إليه" (٢).

القول الراجح:

الراجح عندي هو ما ذهب إليه أبو حيان في أنه لا يقتصر على أصلٍ واحدٍ وهو (فَعَلَ) بفتح العين، وإنما يكون الأصل (فَعَلَ)، و(فَعَلَ)، و(فَعَلَ)؛ وذلك للتيسير والسهولة في استخدامها في بعض الصور والأساليب، والله تعالى أعلم.

(١) جامع الدروس العربية ١ / ٢١٥.

(٢) النحو الوافي ٢ / ١٧٤.

المبحث الثاني: وقوع المنفي (بلم) حالاً

تعقب أبو حيان على ابن عصفور في وقوع المنفي بـ(لم) حالاً بقوله: "زعم ابن عصفور أن النفي (بلم) نحو: (قام زيدٌ ولم يضحك) قليلٌ، وهما زعمان مخالفان للسمع من القرآن وكلام العرب"^(١).

تقع الحال جملةً خبريةً غير مفتوحةٍ بدليل استقبالٍ متضمنةً ضمير صاحبها، ويغني عنه في غير مؤكدةٍ ولا مصدريةٍ بمضارعٍ مثبتٍ عارٍ من (قد) أو منفيٍ بـ (لا) أو (ما) أو بماضٍ تالٍ لـ (إلا) أو متلوٍّ بـ (أو)، وواوٍ تسمى واو الحال وواو الابتداء، وقد تجامع الضمير في العارية من التصدير المذكور، وقد تصحب الواو المضارع المثبت أو المنفي بلا.

دراسة المسألة:

تعقب أبو حيان ابن عصفور حيث قال: "زعم ابن خروفٍ أنه لا بد من الواو، وزعم ابن عصفور أن النفي بـ (لم) نحو: (قام زيدٌ ولم يضحك) قليلٌ، وهما زعمان مخالفان للسمع من القرآن وكلام العرب"^(٢)، ثم قال أبو حيان في التذييل والتكميل: "زعم ابن عصفور أن النفي بـ (لم) نحو: قام زيدٌ ولم يضحك، قليلٌ جداً، وهذا السماع من القرآن

(١) ارتشاف الصَّرب ٣ / ١٦٠٧.

(٢) المرجع السابق ٣ / ١٦٠٧.

وكلام العرب يُرَدُّ عليه" (١)، واستدل أبو حيان على ذلك من القرآن الكريم نحو قوله

تعالى: ﴿أَوْ قَالَ أُوْحَىٰ إِلَىٰ وَّلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ (٢)، وقوله تعالى: ﴿أَنِّي يَكُونُ لِي غُلْمٌ وَلَمْ

يَمَسَّنِي بَشَرٌ﴾ (٣)، واستدل بأبيات من الشعر نحو قول الشاعر (٤):

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنَّ أَمْوَتَ وَّلَمْ تَدُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَيَّ ابْنِي ضَمْمَصٌ (٥)

ورجعت إلى كتب ابن عصفور فوجدته يقول في (باب ذكر جوازم الفعل المضارع):

"لم، وهي لنفي الفعل الماضي المنقطع، ولما وهي لنفي الماضي المتصل بزمان الحال؛ تقول:

عصى آدم ربه ولم يندم، ثم ندم بعد" (٦).

ولم أجد ما ذكره أبو حيان عن ابن عصفور، ولكن أبنني هذه المسألة على الحكاية عن أبي

حيان.

(١) التذييل والتكميل ٩ / ١٨٣ .

(٢) سورة الأنعام، آية رقم: ٩٣ .

(٣) سورة مريم، آية رقم: ٢٠ .

(٤) قائل البيت هو عنتر بن شداد بن عمرو بن فراد بن مخزوم بن عوف بن مالك بن غالب بن قُطَيْعَة بن عَبَس بن بغيض، وله لقب يُقال له عنتر الفلحاء؛ وذلك لتشقق شفثيه، وأمه أُمَّة حبشية يُقال لها زبيبة، تنكر له والده ولم يخلقه بنسبه شأن أولاد الإماء الذين لا يعترف بهم آباؤهم إلا إذا نجبوا، فُتِنَ بابنة عمه عبلة، توفي عام ٨ ق هـ، انظر: معجم الشعراء الجاهليين ٢٧٤ .

(٥) البيت من البحر الكامل، انظر: ديوان عنتر ٢٢١، والتذييل والتكميل ٩ / ١٨٢، وخزانة الأدب ١ / ١٢٩، وشرح الأشموني ١ / ٢٥٩، أحشى: أخاف، الدائرة: اسم للحادثة، سميت بذلك لأنها تدور من خير إلى شر ومن شر إلى خير، ثم استعملت في المكروه، الشاهد في قوله (ولم تدر) حيث وقع المضارع المنفي بـ (لم) حالاً مقروناً بالواو.

(٦) المقرب ٣٤٧ .

وزعم ابن خروف: أن المضارع المنفي بـ(لم) لا بد فيه من الواو كان ضميراً أو لم يكن^(١).
وقال ابن مالك: "ولو كان الماضي معنى لا يقع حالاً إلا وقبله قد مقدره لا تمتنع وقوع
المنفي بـ(لم) حالاً، وكان المنفي بـ(لما) أولى منه بذلك؛ لأن لم تنفي فعل، ولما تنفي قد
فعل"^(٢).

ومن الشواهد على وقوع المنفي بـ(لم) حالاً قوله تعالى: ﴿فَأَنقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ
اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمَسَّهِنَّ سُوءٌ﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا
خَيْرًا﴾^(٤).
وقول الشاعر^(٥):

كَأَنَّ فُتَاتَ الْعِهْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَاءِ لَمْ يُحْطَمِ^(٦)

(١) همع الهوامع ٢ / ٢٥١، وارتشاف الضَّرْب ٣ / ١٦٠٧، والتذليل والتكميل ٩ / ١٨١.

(٢) شرح التسهيل ٢ / ٣٧٣.

(٣) سورة آل عمران، آية رقم: ١٧٤.

(٤) سورة الأحزاب، آية رقم: ٢٥.

(٥) قائل البيت هو زهير بن ربيعة بن رياح المزني، من قبيلة مزينة التي كانت تجاور قبيلة غطفان في حاجر بنجد، وقد
عاصر زهير الحروب التي نشبت بين عبس وذبيان، تلك الحروب التي سميت بداحس والغبراء، وهو من أصحاب
المعلقات. انظر: معجم الشعراء الجاهليين ١٥٤.

(٦) البيت من البحر الطويل، انظر: ديوانه ٦٦، تحقيق حمدو طَّاس، والتذليل والتكميل ٩ / ١٨٢، وشرح الأشموني
٢٥٩/١، الفتات: كل ما تفتت من أمر أو غرض أو شيء، العهن: هو الصوف
المصبوغ، الفناء: مقصور، الواحد فناة: عنب الثعلب، وهو شجر ذو حَبِّ أحمر، لم يحطم: لم يكسر، والشاهد في قوله
لم يحطم) جاءت الجملة الحالية التي فعلها مضارع منفي مجردة من الواو.

القول الراجح:

الراجح عندي هو ما ذهب إليه أبو حيان وهو أنه يصح وقوع المنفي بـ(لم) حالاً، سواءً اتصلت به الواو أو لم تتصل؛ لكثرة السماع من القرآن الكريم وكلام العرب؛ إذ إن العرب حكموا على ذلك بألسنتهم، وأما ما ذكره أبو حيان من أن ابن عصفور قال إنه قليل، فإن ذلك يرجع إلى أمرين:

الأمر الأول: أن أبا حيان ربما توهم وجد نص ابن عصفور في كتبه التي لم تصل إلينا.

الأمر الثاني: أن أبا حيان نقل ذلك عن طريق المحاكاة والسماع، والعلم عند الله عز وجل.

المبحث الثالث: (قد) مع الماضي الواقع حالاً

تعقب أبو حيان ابن عصفورٍ في (قد) مع الماضي الواقع حالاً بقوله: "ولا تُقدّر قبله (قد) خلافاً للفراء، والمبرد، وأبي علي، ومتأخري أصحابنا الجزولي، وابن عصفور، وشيخنا أبي الحسن الأبيدي"^(١).

الجملة الواقعة حالاً شرطها أن تكون خبرية، وشرطها أيضاً أن تكون غير مفتوحةٍ بدليل استقبالٍ، وتتضمن الجملة الواقعة حالاً ضميراً يعود على صاحب الحال، ويغني عنه واوٌ إلا إن كانت الجملة مؤكدةً أو مصدريةً بمضارعٍ مثبتٍ عارٍ من قد، أو منفيٍّ بـ(لا) أو (ما)، أو ماضي اللفظ تالٍ لـ (إلا) أو متلوٍّ بـ (أو)، وهذه الواو تسمى واو الحال، وإن كان الفعل ماضياً، ونفيته والجملة عاريةً من الضمير، فلا بد من الواو، أو لم يعر منه جازت الواو، وإن كان الماضي بنفسه أداة نفيٍ فلا تدخل عليه قد، وقد يخلو الماضي من (الواو وقد)، وهذا هو موضع المسألة^(٢).

(١) ارتشاف الصَّرب ٣ / ١٦١٠.

(٢) المرجع السابق ٣ / ١٦٠٩ - ١٦١٠.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة في الفعل الماضي المثبت الواقع حالاً الذي فيه ضميرٌ، فذهب البعض منهم إلى وجوب (قد) معه لتقريبه من الحال ظاهرةً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ﴾^(١)، وقوله: ﴿ وَقَدْ بَلَغْنَ الْكِبَرُ ﴾^(٢)، فإن لم تكن ظاهرةً قدرت نحو قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾^(٣)، وقوله: ﴿ هَلْذِهِ بَضَعْنَا رَدَّتْ إِلَيْنَا ﴾^(٤)، ومن هؤلاء النحاة الفراء^(٥)، والمبرد^(٦)، والفارسي^(٧)، والجزولي^(٨)، وابن يعيش^(٩)، والشلوبين^(١٠)، وابن عصفور^(١١)، والأبذي^(١٢).

(١) سورة الأنعام، آية رقم: ١١٩.

(٢) سورة آل عمران، آية رقم: ٤٠.

(٣) سورة النساء، آية رقم: ٩٠.

(٤) سورة يوسف، آية رقم: ٦٥.

(٥) الجنى الداني ٢٥٦، وارتشاف الضرب ٣ / ١٦١٠.

(٦) المقتضب وحاشيته ٤ / ١٢٤.

(٧) همع الهوامع ٢ / ٢٥٢.

(٨) المقدمة الجزولية ٩٢.

(٩) شرح المفصل ٢ / ٦٧.

(١٠) التوطئة ٢١٥.

(١١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٥٢٧، والمقرب ٢٢١.

(١٢) همع الهوامع ٢ / ٢٥٢.

قال ابن عصفور: "ولا يجوز أن يكون الفعل الماضي لفظاً ومعنى حالاً؛ حتى تكون معه (قد) مظهرةً أو مضمرةً، أو يكون وصفاً لمحدوفٍ"^(١).

وقال المرادي: "من معاني (قد) التقريب، ولا ترد للدلالة عليه إلا في الماضي؛ ولذلك تلزم غالباً مع الماضي إذا وقع حالاً، وإن ورد دون (قد) فقليل: هي معه مقدره، وهو مذهب المبرد، والفراء، وقومٍ من النحويين، وقيل: لا حاجة إلى تقديرها، وهو الأظهر"^(٢).

وقال الجزولي: "وفي حكمها الماضي معنىً أو لفظاً ومعنى، وعلى كل حال لا بد من (قد) في الماضي لفظاً ومعنى ظاهرةً أو مقدره"^(٣).

وهذا مذهب البصريين ما عدا الأخفش، وللبصريين في ذلك حجتان: الأولى أنه لا يدل على الحال، والثانية أنه إنما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه الآن نحو: مررت بزيدٍ يضرب، وهذا لا يصلح في الماضي^(٤).

وتعقب أبو حيان ابن عصفور بعد أن ذكر قوله تعالى: ﴿ هَذِهِ بَضَعْنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾^(٥)، فقال: "ولا تقدّر قبله (قد) خلافاً للفراء، والمبرد، وأبي علي ومتأخري أصحابنا الجزولي وابن عصفور، وشيخنا أبي الحسن الأبيدي"، ثم قال: "والصحيح

(١) المقرب ٢٢١.

(٢) الجنى الداني ٢٥٦.

(٣) المقدمة الجزولية ٩٢.

(٤) خزانة الأدب ٣ / ٢٥٥.

(٥) سورة يوسف، آية رقم: ٦٥.

جواز ذلك بغير (واو)، ولا (قد)، وهو قول الجمهور والكوفيين والأخفش، لكثرة ما ورد من ذلك" (١).

واستدلوا بنحو قول الشاعر (٢):

وإني لتعروني لذكرِكِ هزّةٌ كما انتفض العصفورُ بلله القطرُ (٣)

فإن جملة (بلله القطر) من الفعل والفاعل، حالٌ من العصفورِ وليس معها (قد)، لا ظاهرةً ولا مقدرةً.

وذكر ابن عقيلٍ أنه لا حاجة إلى تقدير (قد)، وأنه تكلفٌ حيث قال: "وفي كلام ابن عصفورٍ وغيره من متأخري المغاربة أنه لا بد من (قد) ظاهرةً أو مقدرةً؛ والقول بالتقدير حكى عن الفراء والمبرد، والصحيح أنه لا حاجة إليه لكثرة ما ورد بدون (قد)، والتقدير تكلفٌ بلا دليل، وهذا قول الكوفيين ومذهب الأخفش، ونسب إلى الجمهور" (٤).

وذكر ابن مالكٍ أن بعض النحاة يلزمون تقدير (قد) قبل الفعل الماضي إذا لم تكن ظاهرةً وهو يخالفهم في هذا، حيث قال: "وزعم قومٌ أن الفعل الماضي لفظًا لا يقع حالًا وليس قبله

(١) ارتشاف الصَّرب ٣ / ١٦١٠، والتذييل والتكميل ٩ / ١٨٨، ١٨٩.

(٢) البيت لأبي صخر الهذلي، وهو عبدالله بن سلمة السهمي، من بني هذيل بن مدركة، شاعر من الفصحاء كان في العصر الأموي مواليًا لبني مروان متعصبًا لهم، وله في عبد الملك وأخيه عبدالعزيز مدائح، انظر: الأعلام للزركلي ٤ / ٩٠.

(٣) البيت من البحر الطويل، انظر: شرح الرضي ٢ / ٤٥، وشرح التسهيل ٢ / ٣٧٢، وخزانة الأدب ٣ / ٢٥٤، وشرح التصريح ١ / ٥١٢، وشرح شذور الذهب ٢ / ٤٢٩، وشرح الكافية الشافية ٢ / ٨٠٣، والأغاني للأصفهاني ٢١ / ٩٧، وشرح الأشموني ٢ / ٢٩٠، تعروني: تصيبي، هزة: حركة واضطراب، انتفض: تحرك، القطر: المطر.

(٤) المساعد ٢ / ٤٧.

قد ظاهرةً إلا وهي قبله مقدرةً، وهذه دعوى لا تقوم عليها حجةٌ؛ لأن الأصل عدم التقدير، ولأن وجود (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يُفهم به إذا لم توجد، وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه" (١).

وقال ابن أصبغ (٢): "لا يمتنع وقوع الماضي موقع الحال وإن لم يكن معه الواو ولا (قد) في قول الجمهور" (٣).

ومن الشواهد على الفعل الماضي الواقع حالاً:

قول امرئ القيس:

لَهُ كَفَلٌ كَالدُّعْصِ لَبْدُهُ النَّدَى إِلَى حَارِكٍ مِثْلِ الْغَيْطِ الْمَذَّابِ (٤)

وقول طرفة:

وَكَرِّي إِذَا نَادَى الْمُضَافُ مَحْنَبًا كَسَيْدِ الْغَضَا نَبَّهْتَهُ الْمُتَوَرِّدِ (٥)

(١) شرح التسهيل ٢ / ٣٧٢.

(٢) هو إبراهيم بن عيسى بن محمد بن أصبغ أبو إسحاق القرطبي الأزدي المعروف بابن المناصف، شيخ العربية، أملى على قول سيبويه: "هذا باب علم ما الكلم من العربية" عشرين كراساً، توفي سنة ٦٢٧ هـ، انظر: بغية الوعاة ١ / ٤٢١، أو هو قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح بن عطاء البياني القرطبي، أبو محمد، مولى الوليد بن عبد الملك بن مروان، وكان نبياً في النحو والغريب والشعر، توفي سنة ٣٤٠ هـ، انظر: بغية الوعاة ٢ / ٢٥١.

(٣) التذييل والتكميل ٩ / ١٨٩.

(٤) البيت من البحر الطويل، انظر: ديوان امرئ القيس ٧٦ بشرح المصطاوي، وتاريخ آداب العرب ٣ / ١٤٦، وشرح التسهيل ٣ / ٣٧١، الدعص: الكثيب من الرمل، الحارك: العجز، الغيظ: القتب، المذاب: المتسع، والشاهد في (لبده الندى) حيث وقعت حالاً من غير (قد).

(٥) البيت من البحر الطويل، انظر: ديوان طرفة ٢٥، وشرح التسهيل ٢ / ٣٧١، وجمهرة أشعار العرب ١ / ٣٢٧، وشرح المعلقات التسع ١ / ٦٤، ونهاية الأرب في فنون الأدب ٢ / ١٥، الكرُّ: العطف، المضاف: الخائف والمذعور، المحنب: الذي في يده انحناء، السيد: الذئب، الغضا: شجر، والشاهد في (نبهته المتورد) حيث وقعت حالاً من غير (قد).

فاستدل أبو حيّان والأخفش والكوفيون بالنقل من الشعر والقرآن، كقوله تعالى:
﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾^(١)، فحصرت: فعل ماضٍ، وهو في موضع
الحال، وتقديره حصرةٌ صدورهم، والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ (أو
جاءكم حصرةٌ صدورهم)، وهي قراءة الحسن البصري، ويعقوب، وعاصم، والمهدوي
وقتادة، وحفص^(٢).

وكذلك استدل الكوفيون بالقياس فقالوا: "إن كل ما جاز أن يكون صفةً للنكرة، نحو:
(مررتُ برجلٍ قاعدٍ، وغلّامٍ قائمٍ) جاز أن يكون حالاً للمعرفة، نحو: (مررتُ بالرجلِ
قاعدًا، وبالغلّامِ قائمًا)، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفةً للنكرة نحو: (مررتُ برجلٍ
قعدًا، وغلّامٍ قام)، وما أشبه ذلك، والذي يدل على ذلك أنا أجمعنا على أنه يجوز أن يُقام
الفعل الماضي مقام الفعل المستقبل، كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾^(٣)؛ أي
يقول: وإذا جاز أن يُقام الماضي مقام المستقبل جاز أن يُقام مقام الحال"^(٤).

وقال أبو حيّان: "الصحيح جواز ذلك لكثرة ما ورد منه بغير (قد)، وتأويل
الشيء الكثير ضعيفٌ جدًّا؛ لأننا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة"^(٥).

(١) سورة النساء، آية رقم: ٩٠.

(٢) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٨٢، ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ١٥١.

(٣) سورة المائدة، آية رقم: ١١٦.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢١٣.

(٥) التذييل والتكميل ٩/ ١٨٩.

القول الراجح:

الراجح عندي هو ما ذهب إليه أبو حيان والجمهور؛ وذلك للأدلة الآتية:

▪ كثرة السماع من القرآن الكريم وكلام العرب على ورود الجملة الحالية الماضية بغير (قد).

▪ أن العرب تبني قواعدها على الكثرة؛ لأننا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة.

▪ استحسان عدم لزوم (قد) الجملة الحالية الماضية؛ وذلك من باب التسهيل.

وأما ما قاله ابن عصفورٍ من أنه لا بد من (قد) ظاهرةً أو مقدرَةً فغير صحيح؛ لأن التقدير لا حاجة إليه، فالتقدير بلا دليلٍ تكلفٌ، والله تعالى أعلم.

المبحث الرابع: ناصب (يمين الله) في القسم

تعقب أبو حيان ابن عصفور في ناصب (يمين الله) في القسم بقوله: "إذا حذف حرف القسم وحذف فعل القسم جاز نصب المقسم به ورفع، وأجاز ابن خروف وابن عصفور أن ينصب بفعلٍ مضمّرٍ يصل بنفسه تقديره (ألزم نفسي يمين الله)"^(١).
حروف القسم هي^(٢):

■ الباء وهي الأصل: أي أصل حروف القسم، وإن كانت الواو أكثر استعمالاً منها؛ لأنها للإلصاق، وكون الباء الأصل اختص بها الطلب والاستعطاف، وجاز إظهار الفعل معها نحو قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾^(٣)، كما يجوز إضماره نحو قوله تعالى: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ﴾^(٤)، وجاز حذفها فينصب تاليها مع إضمار فعل القسم.

■ تاء القسم: أي ثاني حروف القسم نحو قوله تعالى: ﴿تَاللَّهِ تَفْتَوُا﴾^(٥)، التاء تختص بلفظ الجلالة فلا تجر غيره، لا ظاهراً ولا مضمراً الفرعيتها.

(١) ارتشاف الضرب ٤ / ١٧٦٦.

(٢) همع الهوامع ٢ / ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٤.

(٣) سورة النور، آية رقم: ٥٣.

(٤) سورة ص، آية رقم: ٨٢.

(٥) سورة يوسف، آية رقم: ٨٥.

■ اللام: وهي ثالث حروف القسم، وتكون لما فيه معنى التعجب وغيره نحو قول الشاعر^(١):

لله يَبْقَى على الأيام ذُو حيدٍ بِمُشْمَخِرٍ به الظِيَانُ والآسُ^(٢)

■ الواو: وتختص بالظاهر، فلا تجر ضميرًا بخلاف الباء، ولا يظهر معها فعل

القسم، بل يضم وجوبًا نحو قوله تعالى: ﴿ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ﴾^(٣)، وقوله

تعالى: ﴿ وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾^(٤).

ويجوز حذف الفعل مع الباء، ولا يظهر الفعل مع الواو فتقول: والله لأقومنّ، وأجاز ابن كيسان إظهاره فتقول: حلفت والله لأقومنّ، ولا يظهر مع التاء أو اللام، ولا يجوز حذف الحرف إلا إن كان الباء فقط، فيجوز حذفه وحذف الفعل، وإذا حُذفا جاز نصب المقسم به ورفع^(٥)، وهذا موضع المسألة.

(١) البيت لأبي ذؤيب الهذلي، وفي شرح أشعار الهذليين ١ / ٤٣٩، نسبه إلى مالك بن خالد الخناعي.

(٢) البيت من البحر البسيط، انظر: الكتاب ٣ / ٤٩٥، والمقتضب ٢ / ٣٢٣، وخزانة الأدب ١٠ / ٩٥، وشرح المفصل

٩ / ٩٩، وبلا نسبه في الأشباه والنظائر ٦ / ٢٢٣، والجنى الداني ٩٨، ووصف المباني ١١٨، وشرح الأشموني ٢ / ٢٩٠،

المشمخر: الجبل العالي، والظيان: ياسمين البرّ، والآس: الريحان.

(٣) سورة يس، آية رقم: ٢.

(٤) سورة الأنعام، آية رقم: ٢٣.

(٥) ارتشاف الصَّرب ٤ / ١٧٦٦.

دراسة المسألة:

إذا حذف حرف القسم وهو الباء وحذف فعل القسم، جاز نصب المقسم به ورفعه، فاختلف النحاة في نصب (يمين الله) في قول الشاعر^(١):

فَقَالَتْ يَمِينُ اللَّهِ مَا لَكَ حِيلَةٌ وَمَا إِنَّ أَرَى عَنْكَ الْغَوَايَةَ تَنْجَلِي^(٢)

أجاز ابن خروف^(٣)، وابن عصفور^(٤)، والزجاجي^(٥) أن يتصب بفعلٍ مقدرٍ يصل إليه بنفسه، وقال الفارسي: لما حذف الحرف وصل إليه فعل القسم المضمّر بنفسه^(٥)، وقال ابن عقيل: "التقدير عن الزجاجي وجماعة: ألزم نفسي يمينَ الله"^(٦).

وقال ابن عصفور: "فإنه رُوي برفع (يمين)، ونصبه، فرفعه على تقدير: قسمني يمينُ الله، ونصبه على تقدير: ألزم نفسي يمينَ الله، إلا أسماء شذت فيها العرب فالتزموا فيها الرفع

(١) البيت لامرئ القيس بن حجر بن الحارث بن عمرو بن حجر أكل المرار بن عمرو بن الحارث بن معاوية بن يعرب بن قحطان، واسم امرئ القيس حُنْدَج بن حجر، وامرؤ القيس لقبه، ويكنى أبا وهب، وأبا زيد، وأبا الحارث، توفي سنة ٥٤٥م، انظر: معجم الشعراء الجاهليين ٣٢.

(٢) البيت من البحر الطويل، انظر: ديوانه ١١٤ تحقيق مصطفى عبدالشافعي، واللمع لابن جني ١٢٢، وارتشاف الضَّرَب ٤ / ١٧٦٦، وجمهرة أشعار العرب ١٢٥، وشرح المعلقات التسع ١٤٢، وخزانة الأدب ١١ / ٤٧، اليمين: الحلف، الغواية: الضلالة، الانجلاء: الانكشاف.

(٣) رأي ابن خروف في خزانة الأدب ١٠ / ٤٤.

(٤) رأي الزجاجي في المساعد ٢ / ٣٠٦.

(٥) رأيه في المساعد ٢ / ٣٠٦، وفي ارتشاف الضَّرَب ٤ / ١٧٦٦.

(٦) المساعد ٢ / ٣٠٦.

أو النصب" (١)، وقال في المقرب: "فتقول (يمين الله لأفعلن) بنصب يمين، على تقدير: ألزم نفسي يمين الله" (٢).

وإذا نصب لفظ الله فقلت: الله لأفعلن، فيجوز عند ابن خروف أن يكون الأصل ألزم نفسي يمين الله؛ فحذف يمين، وأقيم المضاف إليه مقامه (٣).

وتعقب أبو حيان ابن عصفور فقال: "الأحسن عندي في نصب (يمين الله) ونظائره أن يُنصب بفعلٍ متعدٍّ إلى واحدٍ، فيكون التقدير: وألتزم يمينَ الله، وفي نصب (الله) أن يكون التقدير: أحلفُ بالله، فلما حُذفا معًا، وصل الفعل المحذوف إلى اللفظ بنفسه فنصبه، وإذا كان المقسم به لفظ الله جاز جرُّه" (٤).

وقال ابن جنِّي: "فإن حذفت حرف القسم نصبت الاسم بعده بالفعل المقدر تقول: الله لأذهبن" (٥).

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٥٦٠.

(٢) المقرب ٢٨١.

(٣) ارتشاف الصَّرب ٤ / ١٧٦٦.

(٤) المرجع السابق ٤ / ١٧٦٦.

(٥) اللمع في العربية ١٢٢.

وقال الأعلام^(١): النصب في مثل هذا على إضمار فعلٍ أكثر في كلامهم من الرفع على الابتداء^(٢)، وقال البغدادي: "ورُدَّ بأن أُلزِمَ ليس بفعل قسم، وتضمين الفعل معنى القسم ليس بقياسٍ"^(٣).

ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر^(٤):

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا
ولو قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي^(٥)

القول الراجح:

الراجح عندي هو ما ذهب إليه ابن عصفور؛ لأن ناصب (يمين الله) انتصب بفعلٍ مقدرٍ يصل إليه بنفسه تقديره: أُلزِمَ نفسي يمين الله، ولم يشترط النحاة تضمين الفعل معنى القسم، وأما أبو حيان فنصبه بفعلٍ متعدِّ إلى واحدٍ تقديره: أُلزِمَ نفسي يمين الله، فالعرب تحذف حرف القسم وفعله ليس لعلَّةٍ وإنما للتخفيف أو للضرورة الشعرية، والله تعالى أعلم.

(١) هو يوسف بن سليمان بن عيسى، الأعلام الشنتمري، النحوي، أبو الحجاج النحوي، الأديب، اللغوي، له مؤلفات عدة منها: شرح الجمل للزجاجي، شرح أبيات الجمل، شرح حماسة أبي تمام، توفي سنة ٤٤٦ هـ، انظر: البلغة ص ٣٢٢، وبغية الوعاة ٢ / ٣٥٦.

(٢) خزانة الأدب ١٠ / ٤٤.

(٣) المرجع السابق ١٠ / ٤٤.

(٤) البيت لامرئ القيس.

(٥) البيت من البحر الطويل، انظر: البيت في ديوانه ١٢٥، والكتاب ٣ / ٥٠٤، والمقتضب ٢ / ٣٢٥، وخزانة الأدب ١٠ / ٤٣، والخصائص ٢ / ٢٨٤، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٥٦٠، وهمع الهوامع ٢ / ٣٩١، وشرح المفصل ٩ / ١٠٤، والأصول في النحو ١ / ٤٣٤، وشرح التصريح ١ / ٢٣٥، واللمع لابن جني ١٢٣، وشرح الأشموني ١ / ١١٠، الأوصال: المفاصل، وقيل: مجتمع العظام.

المبحث الخامس: حذف فعل الشرط دون تعويض (لا) من المحذوف

تعقب أبو حيان ابن عصفور في حذف فعل الشرط دون تعويض (لا) من المحذوف بقوله: "وقول ابن عصفور وشيخنا أبي الحسن الأبدي: أنه لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام إلا بشرط تعويض (لا) من الفعل المحذوف، ليس بشيء" (١).

الجازم لفعلين ستة أقسام هي:

■ ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط، وهو (إن، وإذما)، نحو قوله

تعالى: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نَعْدًا﴾ (٢)، (وإذما تقم أقم).

■ ما وضع للدلالة على من يعقل، ثم ضُمن معنى الشرط، وهو مَنْ نحو قوله

تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ (٣).

■ ما وضع للدلالة على ما لا يعقل، ثم ضُمن معنى الشرط، وهو (ما، ومهما) نحو:

﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ (٤)، وقوله: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ﴾ (٥).

(١) ارتشاف الصَّرب ٤ / ١٨٨٣.

(٢) سورة الأنفال، آية رقم: ١٩.

(٣) سورة النساء، آية رقم: ١٢٣.

(٤) سورة البقرة، آية رقم: ١٩٧.

(٥) سورة الأعراف، آية رقم: ١٣٢.

▪ ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضُمَّن معنى الشرط، وهو (متى)، و(أيان) نحو قول

سحيم بن وثيل^(١):

أنا ابنُ جَلاٍ وِطَلاَعِ الشَّنايا
متى أضعُ العِمامةَ تَعْرِفوني^(٢)

وقول الشاعر^(٣):

أَيانُ نُؤمِنُكَ تَأْمَنُ غيرَنا وإذا
لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ مِنّا لَمْ تَزَلْ حَديرا^(٤)

▪ ما وضع للدلالة على المكان ثم ضُمَّن معنى الشرط، وهو: أين وأنَّ

وحيثما، نحو قوله تعالى: ﴿ أَيَنَّمَا تَكُونُوا يَدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ ﴾^(٥)، وقوله: ﴿ فَأَتُوا

حَرَّتِكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾^(٦).

▪ ما هو مترددٌ بين أنواع الاسم الأربعة، وهو (أي)، فإنها بحسب ما تضاف إليه.

(١) قائل البيت سحيم بن وثيل بن عمرو الرياحي اليربوعي الحنظلي التميمي، شاعر عاش في

الجاهلية والإسلام، وناهز عمره المئة، وكان شريفاً في قومه، انظر: معجم الشعراء المخضرمين والأمويين ١٨٣.

(٢) البيت من البحر الوافر، انظر: الكتاب ٣ / ٢٠٧، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٤٦٧، وتوضيح المقاصد ٣ / ١٢١٣،

وخزانة الأدب ١ / ٢٥٥، وشرح التصريح ٢ / ٣٩٩، ابن جلا: على أنه شجاع، الشنايا: الطريق في الجبل، أضع العمامة:

عمامة الحرب، الشاهد في قوله: (متى أضع العمامة تعرفوني) حيث جزم بـ (متى) فعلين أولهما: (أضع) وهو فعل

الشرط، وثانيهما: (تعرفوني) وهو جواب الشرط.

(٣) قائل البيت مجهول.

(٤) البيت من البحر البسيط، انظر: شرح الكافية الشافية ٣ / ١٥٨٢، وشرح التصريح ٢ / ٣٩٩، وشرح التسهيل

٤ / ٧١، وشرح الأشموني ٣ / ٥٧٩، الشاهد في قوله: (أيان نُؤمِنُكَ تَأْمَنُ) حيث جزم بـ (أيان) فعلين أولهما: (نؤمِنُكَ)

وهو فعل الشرط، وثانيهما: (تَأْمَنُ) وهو جواب الشرط.

(٥) سورة النساء، آية رقم: ٧٨.

(٦) سورة البقرة، آية رقم: ٢٢٣.

يشترط في الشرط ستة أمور^(١):

- أن يكون فعلاً غير ماضي المعنى؛ فلا يجوز: إن قام زيدٌ أمس قمتُ.
- ألا يكون طلباً، فلا يجوز: إن قم، وإن لا تقم.
- ألا يكون جامداً، فلا يجوز: إن عسى، وإلا إن ليس.
- ألا يكون مقروناً بـ (قد)، فلا يجوز: إن قد قام، ولا إن قد يقيم.
- ألا يكون مقروناً بحرف تنفيسٍ فلا يجوز: إن سوف يقيم.
- ألا يكون مقروناً بحرف نفي غير (لم، ولا)، فلا يجوز: إن لما تقم، ولا: إن لن تقم.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة حول حذف فعل الشرط، فذهب ابن عصفور، والأبدي، إلى أنه لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام إلا بشرط تعويض (لا) من الفعل المحذوف، حيث قال ابن عصفور: "ويجوز حذف فعل الشرط والجواب وذلك إذا فهم المعنى"^(٢)، وأنشد قول الشاعر^(٣):

(١) شرح التصريح ٢ / ٤٠٤.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٣١٧، والمقرب ٣٥٣.

(٣) البيت لمحمد بن عبدالله الأصوص.

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفٍّ

وَالَا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْحَسَامُ^(١)

أي وإلا تطلقها يعل.

وقال ابن مالك: "والاستغناء عن الشرط أقل من الاستغناء عن الجواب"^(٢)، وقال الشيخ خالد الأزهرى: "يجوز حذف ما علم من شرط إن كانت الأداة (إن) حال كونها مقرونةً بـ (لا) النافية"^(٣).

واستبعد ابن عقيل رأي ابن عصفور والأبدي حيث قال: "قال ابن عصفور والأبدي: إنه لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام، إلا بشرط تعويض لا من الفعل المحذوف نحو: اضرب زيداً إن أساء، وإلا فلا تضربه، ومقصودهم الحذف بلا مفسر، فلا يرد عليهم"^(٤).

(١) البيت من البحر الوافر، انظر: خزنة الأدب ٢ / ١٥١، وشرح التصريح ٢ / ٤١٠، وأوضح المسالك ٤ / ٢١٥، ورفض المباني ١٠٦، وشرح الأشموني ٣ / ٥٩١، وشرح ابن عقيل ٤ / ٤٢، والمقرب ٣٥٣، وشرح التسهيل ٤ / ٨٠، وحاشية الصبان ٤ / ٣٧، والمقاصد الشافية ٦ / ١٦٧، والمساعدا ٣ / ١٦٩، وشرح شذور الذهب ٦١٢، وهمع الهوامع ٢ / ٤٦٤، وتوضيح المقاصد ١٢٨٦، وشرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٩، الكف: النظر المفرق: وسط الرأس، الحسام: السيف، الشاهد في قوله: (ألا يعل) حيث حذف فعل الشرط لدلالة ما قبله عليه؛ والتقدير: وإلا تطلقها يعل مفرقك الحسام.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٠٩.

(٣) شرح التصريح ٢ / ٤١٠.

(٤) المساعدا ٣ / ١٦٩.

وتعقب أبو حيان ابن عصفور فقال: "وقول ابن عصفور وشيخنا أبي الحسن الأبدي: أنه لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام إلا بشرط تعويض (لا) من الفعل المحذوف، ليس بشيء" (١).

وقال السيوطي: "وقيل إنما يجوز حذفه إن عوض منه (لا)، وعليه ابن عصفور والأبدي، وقال أبو حيان: ليس بشيء؛ لأنها لو كانت عوضاً من الفعل المحذوف لم يجز الجمع بينهما مع أنه يجوز نحو: وإلا يُسيء فلا تضربه، فهي في نحو ذلك نافية، لا عوض، ورد الحذف وهو مثبت" (٢).

واستخرج المرادي من النظم فوائد حيث قال: يفهم من النظم فوائد منها: أن ما لا يعلم من شرط أو جواب، لكونه لا دليل عليه لا يجوز حذفه، وأن حذف الشرط أقل من حذف الجواب، وأنه لا يشترط في حذف الشرط أن يكون مع إن، وفي الارتشاف: لا أحفظ إلا في (إن) وحدها، وأنه لا يشترط في حذف فعل الشرط تعويض (لا) من الفعل المحذوف خلافاً لابن عصفور والأبدي، فإنهما قالوا: لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام إلا بشرط تعويض (لا) من الفعل المحذوف، وقال في الارتشاف: قولهما ليس بشيء (٣).

(١) ارتشاف الصَّرب ٤ / ١٨٨٣.

(٢) همع الهوامع ٢ / ٤٦٤.

(٣) توضيح المقاصد ١٢٨٧، ١٢٨٨.

وقال عبدالغني الدقر: "يجوز حذف ما عُلِمَ من شرطٍ إن كانت الأداة (إن) مقرونةً
بـ (لا)"^(١).

ومن الشواهد على ذلك قول الشاعر^(٢):

مَتَى تُؤْخَذُوا قَسْرًا بِظَنَّةِ عَامِرٍ وَلَا يَنْجُ إِلَّا فِي الصَّفَادِ يَزِيدُ^(٣)

أي متى تُتَّقَفُوا تُؤْخَذُوا.

القول الراجح:

الراجح عندي هو ما ذهب إليه أبو حيان، وهو عدم اشتراط تعويض (لا) من الفعل المحذوف؛ وذلك لأنها لو كانت عوضاً من الفعل المحذوف لم يجز الجمع بينهما، وأيضاً فإن من الاستحسان عدم اشتراط ذلك، فهذا يعد حصراً للقواعد النحوية وصعوبةً وتكلفاً، فمن اليسر والسهولة عدم اشتراط ذلك، والله تعالى أعلم.

(١) معجم القواعد العربية ٢٠٩.

(٢) قائل البيت مجهول.

(٣) البيت من البحر الطويل، انظر: شرح الكافية الشافية ٣ / ١٦٠٩، وشرح الأشموني ٣ / ٥٩٢، وشرح التصريح ٢ / ٤١٠، وحاشية الصبان ٤ / ٣٧، والمساعد ٣ / ١٧٠، قسراً: قهراً وغضباً، الظنة: التهمة، الصفاد: ما يوثق به الأسير من وقيد وغل.

المبحث السادس: حذف نون الوقاية مع صيغ التعجب

تعقب أبو حيان ابن عصفور في حذف نون الوقاية مع صيغ التعجب بقوله: "ولا يجوز حذف نون الوقاية من نحو: ما أظرفني، وما أحسنني، وحكى الكوفيون: ما أحسنني بالحذف، وقال ابن عصفور: يجوز إثباتها وحذفها"^(١).

نون الوقاية: حرف، وهي زائدة غير عاملة تقع قبل ياء المتكلم غالباً، لتقي الفعل أو ما اتصلت به من الكسر، وتمنع اللبس في معناه، نحو: سلّمني أخي الكتاب، بخلاف ما لو كان الفعل مجرداً منها، فتقول: سلّمي أخي الكتاب؛ ولأن الياء يناسبها الكسر، والفعل يأباه؛ فلذلك جيء بالنون وقايةً له، وتلحق نون الوقاية قبل ياء المتكلم إذا نصبت بفعلٍ سواءً كان ماضياً أو مضارعاً أو أمراً، وكذلك تلحق بفعل التعجب، أو بـ (إنّ) وأخواتها، وتلزم اسم الفعل، وتلحق إن وأخواتها، وكذلك تلحق قبل ياء المتكلم إن جرّت بـ (من) و(عن)، أو بإضافة: قد، وقط، ولدن، وبجل^(٢).

(١) ارتشاف الصّرب ٤ / ٢٠٨٧.

(٢) الجنى الداني ١٥١، والمعجم الوافي ٣٣٠.

دراسة المسألة:

اختلف النحاة حول حذف نون الوقاية أو إثباتها المتصلة بفعل التعجب، فذهب ابن عصفور إلى أنه يجوز إثباتها وحذفها، حيث قال: "اعلم أن كل فعلٍ يتصل به ضمير المتكلم المنصوب فإنه يلزمه نون الوقاية إلا فعل التعجب، فإنك في إلحاقها بالخيار، وسبب ذلك شبهه بالاسم، وإذا كانوا قد يتركونها في مثل قوله^(١):

تراهُ كالثَغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَّيْنِي^(٢)

مع أنه لم يخرج عن أصله كفعل التعجب، فأقل مراتب هذا أن يجوز فيه ذلك"^(٣).

وقال البصريون: أنه لا يجوز حذف نون الوقاية في صيغ التعجب، كما لا تجوز في: أكرمني زيد، وضربني خالد^(٤).

وتعقب أبو حيان ابن عصفور فقال: "فالذي تقتضيه قواعد البصريين أنه لا يجوز حذف نون الوقاية، كما لا يجوز في: أكرمني زيد، وضربني خالد، وحكى الكوفيون: ما أحسنني!

(١) البيت لعمر بن معديكرب بن عبدالله بن عمرو بن عاصم بن عمرو بن زبيد، شاعر فارس، مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، توفي سنة ٢١هـ، انظر: معجم الشعراء المخضرمين والأمويين ٣٣٨.

(٢) البيت من البحر الوافر، انظر: ديوان عمرو بن معدى كرب ص ١٨٠، والكتاب ٣ / ٥٢٠، وتوضيح المقاصد ٣٧٩ / ١، وهمع الهوامع ١ / ٢١٧، وخزانة الأدب ٥ / ٣٧١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٥٢، والتذليل والتكميل ١٠ / ٢٤٧، وجمهرة اللغة ٤٥٩، وشرح المفصل ٣ / ٩١، والمنصف ٢ / ٣٣٧، الثغام: جمع ثغام، وهي شجرة بيضاء الثمر والزهر يشبه الشيب بثمرها، يعل: من العلل يطيب شيئاً بعد شيء، الفاليات: جمع فالية وهي التي تخرج القمل من الشعر، الشاهد في قوله: (فليني) حيث حذفته منه نون الوقاية.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٥٢.

(٤) التذليل والتكميل ١٠ / ٢٤٦، والإنصاف في مسائل الخلاف ١٠٧.

بحذف نون الوقاية، فينبغي أن يُحمل على الشذوذ ولا يقاس عليه"^(١)، فالواضح من كلام أبي حيّان أنه لا يجيز حذف نون الوقاية.

وتطرق ابن مالك إلى هذه المسألة وذكر لزوم نون الوقاية لصيغ التعجب حيث قال: "وأما (أفعل) فمختلفٌ في فعليته عند الكوفيين، متفقٌ على فعليته عند البصريين، وهو الصحيح؛ للزوم اتصال نون الوقاية عاملاً في ياء المتكلم نحو: ما أفقرني إلى عفو الله، ولا يكون كذلك إلا فعلٍ، ولا يرد على هذا عليكني ولا رويدني، فإنه قد يقال فيها عليك بي ورويد لي؛ فيستغنى فيها عن نون الوقاية بالباء واللام بخلاف ما أفقرني ونحوه، فإن النون فيه لازمةٌ غير مستغنى عنها بغيرها"^(٢).

وقال أيضاً: "وأما (أفعل) فمختلفٌ في فعليته عند الكوفيين، ومجمعٌ على فعليته عند البصريين وهو الصحيح، للزوم اتصال نون الوقاية به عاملاً في ياء المتكلم نحو (ما أفقرني إلى عفو الله)، ولا يكون كذلك إلا فعلٌ"^(٣)، فابن مالك اتبع أبا حيّان في لزوم نون الوقاية وعدم حذفها.

وحكم المرادي بأن صيغة التعجب (أفعل) فعلٌ، وعلل ذلك بقوله: "وأما ما أفعله ففيه خلافٌ، ذهب البصريون والكسائي إلى فعليته، وذهب الكوفيون إلى اسميته، ولم يستثنه بعضهم، فلعل له قولين، والصحيح أنه فعلٌ، لبنائه على الفتح، ولنصبه المفعول به، وليس

(١) التذييل والتكميل ١٠ / ٢٤٦.

(٢) شرح التسهيل ٣ / ٣١.

(٣) شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٧٨.

من الأسماء التي تنصبه، وللزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو (ما أفقرني إلى عفو الله)"(١).

فالموضح في هذه المسألة أن الجمهور يلزمون نون الوقاية لصيغ التعجب، وتبعهم في ذلك الكسائي، وأبو حيان، وابن مالك، والمرادي، وغيرهم، وقد خالف هذا الكوفيون وابن عصفور فإنهم يميزون إثبات نون الوقاية وحذفها، وحجة الكوفيين أنه اسمٌ وليس فعلاً؛ فلذلك فهو يصغر وتكون عينه صحيحةً، ويمنع من الصرف، أما حجة ابن عصفور فهي أنه شبيهٌ بالاسم.

القول الراجح:

الراجح عندي هو ما ذهب إليه أبو حيان والجمهور في لزوم نون الوقاية لصيغ التعجب؛ وذلك للأدلة الآتية:

- أن نون الوقاية صونٌ للفاعل ووقايةٌ لأنها تقي الفعل من الكسر.
- أن من الصعوبة النطق بالصيغة عندما تحذف نون الوقاية نحو: ما أحسنني تريد: ما أحسنني، فمن اليسر والسهولة أن تلزم نون الوقاية لصيغ التعجب، والله تعالى أعلم.

(١) توضيح المقاصد ٨٩٢.

المبحث السابع: ما شذ من (أفعل) في التعجب

تعقب أبو حيان ابن عصفور فيما شذ من (أفعل) في التعجب بقوله: "قال ابن الحاج: حكى اللغويون، وصاحب المحكم: عاقلت الرجل أي غلبته في العقل، فهذا تصريح بالمفاضلة، والتعجب من (ما أهوجه)، وشبهه جائز حسن، وأما (ما أشنعه) فراجع إلى معنى الحمق، ولست أعلم أن أحداً من النحاة عدّد في الشواذ ما عدّه -يعني ابن عصفور- ولم يسلم له مثأل مما أورده أنه شاذ"^(١).

التعجب: استعظام فعل فاعلٍ ظاهر المزية ويدل عليه بالفاظٍ كثيرة نحو: (سبحان الله)، و(لله دره)، لم ييوب لها في النحو؛ لكونها لم تدل عليه بالوضع بل بقريته، والمبوب له في كتب العربية صيغتان: ما أفعله، وأفعل به، لا طرادهما فيه^(٢).

شروط صياغة فعلي التعجب^(٣):

- أن يكون فعلاً، فلا يصاغان من غيره، فلا يقال ما أكلبه من الكلب، وما أحمره من الحمار، وشذ (ما أذرعهما) أي: ما أخفّ يدها في الغزل.
- أن يكون ثلاثياً، فلا يُبينان من دَخرج وضارب واستخرج، إلا أفعل فقليل: يجوز مطلقاً، وقيل يمتنع مطلقاً، وقيل: يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل نحو: ما أظلم

(١) ارتشاف الصّرب ٤ / ٢٠٨٠.

(٢) شرح الأشموني ٢ / ٣٦٣، وتوضيح المقاصد ٢ / ٨٨٥

(٣) توضيح المقاصد ٢ / ٨٩٣، وشرح الأشموني ٢ / ٣٦٦، وارتشاف الصّرب ٤ / ٢٠٧٧.

هذا الليل، وما أفقر هذا المكان، وشذ عن هذين القولين: ما أعطاه للدراهم، وما أولاه للمعروف، وعلى الثلاثة: ما أتقاه، وما أملاه للقربة؛ لأنها من اتقى وامتأّت، وما أخصره؛ لأنه من اختُصر.

- أن يكون متصرفاً، فلا بينان من نعم وبئس، وشذ ما أعساه وأعس به.
- أن يكون تاماً، فلا بينان من نحو: كان وظل وبات وصار وكاد، وأما قولهم: (ما أصبح أبردها)، و(ما أمسى أدفأها)، فإن التعجب فيه داخل على أبرد وادفأ، وأصبح وأمسى زائدتان.
- أن يكون مثبتاً، فلا بينان من منفيّ، سواءً أكان ملازمًا للنفي نحو: (ما عاج بالدواء) أي ما انتفع به، أم غير ملازم ك(ما قام).
- ألا يكون معبراً عن فاعله بأفعل فعلاء، فلا يصاغان من شهل وحول، ولا فرق بين أن يكون من المحاسن كالأول، أو من العيوب كالثاني.
- كونه غير مبنيٍّ للمفعول احترازاً مما يُبنى للمفعول لا يجوز: ما أضرب زيداً.
- كونه مجرداً احترازاً من أن يكون غير مجردٍ، بل فيه مزيدٌ، وذكروا مما جاء من ذلك: ما أغناه، ما أفقره، ما أقومه، وما أمكنه.
- كون معناه قابلاً للكثرة احترازاً مما لا يقبل الكثرة والزيادة نحو مات وفنى.

دراسة المسألة:

شد من الألفاظ التي لا تقبل الزيادة قولهم: ما أحسنه، وما أقبحه، وما أطوله، وما أقصره، وما أشنعه، وما أحمقه، وما أنوكه^(١).

وقال أبو حيان: "قال ابن الحاج: حكى اللغويون، وصاحب المحكم: عاقت الرجل أي غلبته في العقل، فهذا تصريحٌ بالمفاضلة والتعجب من ما أهوجه، وشبهه جائزٌ حسنٌ، وأما ما أشنعه فراجع إلى معنى الحمق، ولست أعلم أن أحدًا من النحاة عدّد في الشواذ ما عدّه - يعني ابن عصفورٍ - ولم يسلم له مثألٌ مما أورده أنه شاذٌّ"^(٢).

واعتبر ابن عصفورٍ هذه الألفاظ شاذّةً فتحفظ ولا يقاس عليها فقال: "فأما الخلق الثابتة فلا يجوز التعجب منها إلا ما شد، وهو: ما أحسنه، وما أقبحه، وما أطوله، وما أقصره، وما أهوجه، وما أنوكه، وما أحمقه، وما أشنعه"^(٣).

واتبع أبو حيان في ذلك سيبويه، وتعقب ابن عصفورٍ فقال: "وأقول: إنّ هذه التي عدّها من الشواذ، وأنها لا تقبل الزيادة، ليس كما قالوا، بل هذه كلها تقبل الزيادة، وهي من المشكل"^(٤).

(١) ارتشاف الصّرب ٤ / ٢٠٨٠.

(٢) المرجع السابق ٤ / ٢٠٨٠.

(٣) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٣٦، والمقرب ١٠٨.

(٤) ارتشاف الصّرب ٤ / ٢٠٨٠.

ونصّ سيويه على جواز ذلك حيث قال: "وأما قولهم في الأحمق: ما أحمقه، وفي الأرعن: ما أرعنه، وفي الأنوك: ما أنوكه، وفي الألدّ: ما ألدّه، فإنّما هذا عندهم من العلم ونقصان العقل والفتنة، فصارت ما ألدّه بمنزلة ما أمرسه وما أعلمه، وصارت ما أحمقه بمنزلة ما أبلده وما أشجعه وما أجنّه؛ لأنّ هذا ليس بلونٍ ولا خلقيةً من الجسد ولا نُقصانٍ فيه، فألحقوه باب القبح" (١).

الواضح من كلام سيويه أنه لا يعدّها من الشواذ؛ لأنها ليست بلونٍ ولا خلقيةً، فلم يلحقها باب القبح.

وذكر أبو حيّان نصّ سيويه على جواز: (ما أهوجه، وما أرعنه، وما أشنعه، وما أنوكه، وما أحمقه)، ودلّ كلامه على أنه لا يعتقد أنها شاذّة (٢).

وقال ابن مالك: "وقد يُبنى فعل التعجب من فعلٍ أفعلٍ مفهمٍ عسرٍ أو جهلٍ، والإشارة إلى حُمقٍ ورعنٍ وهوجٍ ونوكٍ إذا كان عسر الخصومة، وبناء الوصف من هذه الأفعال على أفعلٍ في التذكير وفعلاء في التأنيث، لكنها ناسبت في المعنى جهلٍ وعسرٍ، فجرت في التعجب والتفضيل مجراهما؛ فقليل: ما أحمقه وأرعنه وأهوجه وأنوكه وألدّه، وهو أحمق منه وأرعن وأهوج وأنوك وألدّ" (٣).

(١) الكتاب ٤ / ٩٨.

(٢) ارتشاف الصّرب ٤ / ٢٠٨٠.

(٣) شرح التسهيل ٣ / ٤٦.

وقال أيضًا: "فإنه يُقال في التعجب منها: (ما أحمقه، وما أهوجه، وما أرعنه، وما أنوكه، حملاً على (ما أجهله) لتقاربهما في المعنى، وغير ذلك مما يُدّل على ما فاعله بـ (أفعل) لا يتعجب منه إلا بـ (أشدّ)، و(أشدد)، وما جرى مجراهما، ويستوي في ذلك أفعال التعجب كـ(حول)، و(عمي)، وأفعال غير العيوب كـ(لمّي)، و(ظمي)، فهذه وأمثالها لا يُتعجب بها من لفظها وإن كانت ثلاثيةً لأنها مشتركةٌ في كون فاعلها مدلولاً عليه بـ (أفعل)"^(١).

الواضح من كلام ابن مالك أنه بنى فعل التعجب من فعلِ أفعل، والوصف منها على أفعل في التذكير وفعلاء في التأنيث، ولكنها ناسبت في المعنى جهل وعسر، فجرت في التعجب والتفضيل مجراهما، فإذا قيل (ما أحمقه) فهو حملاً على (ما أجهله) لتقاربهما في المعنى؛ فلذلك عدّها من الشواذ.

فقال المرادي عنه: "قال في شرح التسهيل"^(٢): وعندني تعليلٌ آخر أسهل منه، وهو أن يقال: لما كان بناء الوصف من هذا النوع على أفعل لم يبنَ منه أفعل التفضيل، لئلا يلتبس أحدهما بالآخر، فلما امتنع صوغ أفعل التفضيل امتنع صوغ فعل التعجب، لتساويهما وزناً ومعنىً وجريانهما مجرىً واحداً في أمورٍ كثيرة، قال: وهذا الاعتبار بين ورجحانه متعينٌ، وشذ من هذا النوع قولهم: ما أحمقه، وما أرعنه، وما أهوجه وما

(١) شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٨٨.

(٢) يقصد ابن مالك.

أنوكه، بمعنى: ما أحققه، وما ألدّه من لد إذا كان عسر الخصومة، ومنه الوصف من كل هذه على أفعل في التذكير، وفعلاء في التأنيث"^(١).

أراد المرادي أن يوضح تعليل ابن مالك وذكر أنه لما كان الوصف منه في التذكير على أفعل، امتنع صوغ أفعل التفضيل لئلا يلتبس أحدهما بالآخر؛ فلذلك جرى مجراه أفعل التعجب وامتنع صوغه.

ثم قال المرادي: "وكلامه في الكافية والتسهيل يقتضي ظاهره أن صوغهما من فَعَل أفعل إذا فهم جهلاً أو عسراً مقيس"^(٢).

وقال الأشموني بعد أن ذكر بيت ألفية ابن مالك وهو:

وبالنُدُور احكم لغير ما ذُكِرَ ولا نَقِسْ على الذي منه أثيرُ

"أي: حق ما جاء عن العرب من فَعَلِ التعجب مبنياً مما لم يستكمل الشروط أن يُحْفَظ ولا يقاس عليه لندوره: من ذلك قولهم (ما أخصره) من اخْتُصِرَ، وقولهم (ما أهوجه)، و(ما أحققه)، و(ما أرعنه)، وهي من فَعَلِ فهو أفَعَل، كأنهم حملوها على (ما أجهله)"^(٣).

(١) توضيح المقاصد ٢ / ٨٩٦.

(٢) المرجع السابق ٢ / ٨٩٦.

(٣) شرح الأشموني ٢ / ٣٦٨.

وقال ابن السراج: "وأما قولهم: ما أحقه، وما أرعنه وأنوكه، وفي الألد: ما ألده، فإن هذا عندهم من قلة العلم ونقصان الفطنة، وليس بلونٍ ولا خلقةٍ في الجسد إنما هو كقولك: ما أنظره، تريد نظر التفكير، وكذلك ما ألسنه، تُريد البيان والفصاحة"^(١).

ورد الشاطبي على ابن عصفورٍ حيث قال: "ويقتضي كلام ابن عصفورٍ أن الأمر ليس كذلك، لأنه جعلها من الخلق الثابتة التي لا يتعجب منها قياساً على الحُسن والقبح، والطول والقصر، والهوج والنوك، والحمق والشناعة، وما أشبه ذلك، كأنه إنما اعتبر أن كل متصفٍ بالحسن لا يتغير عن ذلك، وما يوهمه غير صحيح، فإن المقصود ما تقدم من تصور المفاضلة على الجملة، وجميع ما ذكر تصور فيه المفاضلة في أنفسها، وبحسب الأشخاص أيضًا"^(٢).

وقال أيضًا: "هذا ما يقال فيه من جهة النظر، وأما النقل فلا يحتاج إلى شاهدٍ لكثرتة، وقد اعترف هو بوجوده، وقد نصّ سيبويه على وجه جواز: ما أرعنه، وما أهوجه، وما أشنعه، وما أنوكه، وما أحقه، ودل كلامه فيها على أنها ليست عنده شاذةً، ونصّ أيضًا على جواز (ما أحسنه)، وعلى جواز محسان وهو للمبالغة في (حَسَن)، وقال في (ما أشنعه): لأنه عندهم من القبح وليس بلونٍ ولا خلقةٍ، فالحق ما ذهب إليه غيره"^(٣)^(٤).

(١) الأصول في النحو ٣ / ١٥٢.

(٢) المقاصد الشافية ٤ / ٤٧٣، ٤٧٤.

(٣) يقصد ابن عصفور.

(٤) المقاصد الشافية ٤ / ٤٧٣، ٤٧٤.

الواضح من كلام الشاطبي أنه اعترض على ابن عصفور، حيث إن ابن عصفور جعل هذه الألفاظ من الخلق الثابتة التي لا تتغير، وأوضح الشاطبي أن المقصود ما تقدم من تصور المفاضلة على الجملة، وأوضح أيضاً أن سبويه لا يعد هذه الألفاظ من الشواذ.

وقال عبدالغني الدقر: "هناك ألفاظٌ جاءت عن العرب في صيغ التعجب لم تستكمل الشروط، فهذه تحفظ ولا يقاس عليها لندرتها، من ذلك قولهم: ما أخصره من اختُصر، هو خماسيٌّ مبنيٌّ للمفعول، وقولهم: (ما أهوجه وما أحمقه وما أرعنه)، كأنهم حملوها على (ما أجهله)"^(١).

ويبدو لي أن عبدالغني الدقر، جعل هذه الألفاظ من الشواذ التي تحفظ ولا تقاس عليها، وحثه في ذلك أنها تخالف شروط التعجب.

وخلاصة هذه المسألة أن ابن مالك والأشموني اتبعوا ابن عصفور في أن جعلوا هذه الألفاظ شاذةً ولا يقاس عليها، وكانت حجة ابن عصفور أنها من الخلق الثابتة التي لا تتغير كالقبح والحسن، وأما ابن مالك فقد كانت حجته أن فعل التعجب يبنى من فعلٍ أفعل والوصف منه على أفعل في التذكير وفعلاء في التأنيث، فلما كان بناء الوصف من هذا النوع على أفعل لم يبن منه أفعل التفضيل لئلا يلتبس أحدهما بالآخر؛ ولذلك امتنع صوغ فعل التعجب، لتساويهما وزناً ومعنىً.

(١) معجم القواعد العربية ١٥٥.

القول الراجح:

الراجح عندي في هذه المسألة هو ما ذهب إليه أبو حيان، وهو أن هذه الألفاظ لا تعدُّ من الشواذ؛ لأن هذه الألفاظ إنما هي للمفاضلة بين الجمل، وكذلك لأن الحُسْن والقبح والطول والقصر والشناعة والحمقة والأنوكة ليست من العيوب ولا خلقةً في الجسد كما جعلها ابن عصفورٍ، فإنك عندما تقول: ما أحسنه تريد أنه كثير الحسن، وعندما تقول: ما ألسنه تريد الفصاحة والبيان، فهذه ألفاظٌ تعد للمفاضلة بين الجمل، والله تعالى أعلم.

الفصل الرابع: الأصول النحوية التي اعتمدها أبو

حيان في تعقباته على ابن عصفور، وفيها المباحث

التالية:

المبحث الأول: السماع.

المبحث الثاني: القياس.

المبحث الثالث: الإجماع.

المبحث الرابع: العلة.

المبحث الخامس: استصحاب الحال.

المبحث السادس: الاستحسان.

المبحث الأول: السماع

السماع في اللغة:

يقول ابن فارس: السين والميم والعين أصلٌ واحدٌ، وهو إيناس الشيء بالأذن من الناس وكل ذي أذنٍ، تقول: سمعت الشيء سمعاً، والسمع: الذكر الجميل^(١)، ويستخدم لازماً ومتعدياً، فيقال: سمّعه الصوت وأسمعه: استمع له، وتسمّع إليه^(٢).

السماع اصطلاحاً:

عرفه ابن الأنباري بأنه: "الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"^(٣).

وعرفه السيوطي بأنه: "ما ثبت في كلام من يُوثق بفصاحته؛ فشمّل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً، ونثراً، عن مسلمٍ أو كافرٍ"^(٤).

(١) مقاييس اللغة ٣/ ١٠٢.

(٢) لسان العرب ٣/ ٢٠٩٥.

(٣) الإعراب في جمل الإعراب ٤٥، ولمع الأدلة ٨١.

(٤) الاقتراح في علم أصول النحو ٧٤.

وقد حظي السماع باهتمام حملة اللغة، والأدلة السماعية مقدمةً على الأدلة العقلية عند النحاة، وهو الأمر الطبيعي الذي ترتضيه العقول السليمة.

ويتمثل السماع عند النحاة في تلك الأدلة النقلية التي يستنبطون منها قواعدهم، وهذه

الأدلة النقلية تتمثل في ثلاثة مصادر:

- القرآن الكريم بقراءاته.
- الحديث الشريف.
- كلام العرب من الشعر، والحكم والأمثال، والمأثورات النثرية، وما سمع مما جرى على ألسنة العرب (١).

المصدر الأول: القرآن الكريم بقراءاته:

القرآن هو: اللفظ العربي المعجز، الموحى به إلى محمد صلى الله عليه وسلم بواسطة جبريل عليه السلام، وهو المنقول بالتواتر المكتوب في المصحف، المتعبد بتلاوته، المبدوء بسورة الفاتحة، والمختوم بسورة الناس (٢).

وقال الزركشي: "واعلم أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتبه الحروف أو كيفيَّتها من تخفيفٍ وتثقيلٍ وغيرهما" (٣).

(١) اختيارات أبي بكر الشنواني وآراؤه في كتابه الدرر البهية على شرح الأزهرية، لعبدالله بن مصطفى الشنقيطي - رسالة ماجستير، ص ٣٤٣.

(٢) الواضح في علوم القرآن ١٥.

(٣) البرهان في علوم القرآن للزركشي ١ / ٣١٨.

"فالقُرآن كل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواءً كان متواتراً، أو
آحاداً، أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف
قياساً معلوماً؛ بل لو خالفته يُحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه"^(١).
وقال السيوطي أيضاً: "وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً
بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه"^(٢).

المصدر الثاني: الحديث الشريف:

قال السيوطي: "أما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ
المروي؛ وذلك نادرٌ جداً، إنما يوجد في الأحاديث القصار على قلةٍ أيضاً، فإن غالب
الأحاديث مرويةٌ بالمعنى، وقد تداولتها الأعاجم والمولّدون قبل تدوينها، فرووها بما أدت
إليه عبارتهم؛ فزادوا ونقصوا؛ ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على
أوجهٍ شتى بعباراتٍ مختلفةٍ"^(٣).

لقد شغلت قضية الاستشهاد بالحديث الشريف على إثبات القواعد النحوية أذهان كثير
من الباحثين قديماً وحديثاً، وكان من النحاة الذين يستشهدون بالحديث الشريف ابن
مالك، وقد أنكر عليه أبو حيان ذلك^(٤).

(١) الاقتراح في علم أصول النحو ٧٦.

(٢) المرجع السابق ٧٦.

(٣) المرجع السابق ٨٩.

(٤) المرجع السابق ٩٢.

وقال السيوطي: "وقد جرى الكلام في ذلك مع بعض المتأخرين الأذكياء، فقال: إنما ترك العلماء ذلك؛ لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم؛ إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية"^(١).

أجمع النحاة على أن النبي صلى الله عليه وسلم أفصح العرب، وأن الحديث إذا صحت نسبه إليه، وثبت أنه قاله بلفظه فلا مانع من الاستشهاد به، وأما ما كان غير ذلك فلا يستشهد به؛ لأن أغلب الأحاديث مروية بالمعنى وغالبًا ألفاظها تكون من ألفاظ الأعاجم الذين لا يحتاج بكلامهم لأنهم لا تنطبق عليهم شروط الفصاحة^(٢).

وقد تمثلت مواقف النحويين حول الاستشهاد بالحديث في ثلاث فئات هي^(٣):

- فئة أجازت الاستشهاد بالحديث النبوي مطلقًا، ومن هذه الفئة: ابن مالك، وابن هشام النحوي، والجوهري، والحريري، وابن سيده، وابن فارس، وابن خروف، وابن جنبي، وابن بري، والسهيلي، وغيرهم.
- فئة رفضت الاستشهاد بالحديث الشريف في الدراسات اللغوية والنحوية، ومن هذه الفئة: ابن الضائع، وأبو حيان، وحجتها في ذلك أن الرواة أجازوا رواية الحديث بالمعنى، وأنه وقع اللحن كثيرًا فيما روي من الحديث؛ لأن كثيرًا من الرواة كانوا غير عربٍ بالطبع، وأن أئمة النحو المتقدمين لم يحتجوا بشيء منه

(١) الاقتراح للسيوطي ٩٢.

(٢) الأصول لتمام حسان ٩٤.

(٣) إسفار الفصيح ٢٣٢، وخزانة الأدب ١ / ١٢.

كأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر، والخليل وسيبويه من أئمة
البصريين، والكسائي والفراء وعلي بن المبارك الأحمر وهشام الضرير من
الكوفيين.

■ فئةٌ توسطت بين الفئتين، وهذه الفئة أجازت الاستشهاد بالحديث بشرط أن يكون
موافقاً للفظ المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم، ومن هذه الفئة:
السيوطي، والشاطبي، وأبو سهل.

المصدر الثالث: كلام العرب:

يعد كلام العرب في المرتبة الثالثة من الأصول النحوية السماعية عند النحاة بعد القرآن
الكريم والحديث النبوي، وذلك عن طريق أقسامه المختلفة من شعرٍ ومأثوراتٍ
نثريةٍ.

النثر: هو الكلام الذي لم يُنظم في أوزانٍ وقوافٍ^(١)، من نثر الشيء إذا رماه
متفرقاً^(٢).

قال السيوطي: "قال أبو نصر الفارابي: كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح
من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً وإبانةً عما في النفس"^(٣).

(١) الفن ومذاهبه في النثر العربي ١٥.

(٢) لسان العرب ١ / ٤٣٣٩.

(٣) الاقتراح للسيوطي ١٠١.

"والذين نقلت عنهم اللغة العربية هم: قيس، وتميم، وأسد، وهذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ من غيرهم من القبائل"^(١).

الشعر: هو كل لفظٍ موزونٍ مُقفىٍ دل على معنى^(٢).

وقد دونت دواوين عن العرب أمثال: ديوان امرئ القيس، والطرماح، وزهير بن أبي سلمى، وجريير، والفرزدق، وغيرهم.

ولم يكن الاستشهاد بالشعر هم علماء العربية وحدهم، بل شاركهم في الاهتمام به الفقهاء والأصوليون والمحدثون والمفسرون، وقد عني علماء العربية بالشعر إلى جانب عنايتهم بالقرآن الكريم، فاعتمدوا عليه في بناء الكثير من القواعد وإصدار العديد من الأحكام.

وقد اختلف موقف علماء العربية من الشعراء الذين يحتج بشعرهم فقسموهم على أربع طبقات^(٣):

الطبقة الأولى: الشعراء الجاهليون، وهم قبل الإسلام، كامرئ القيس والأعشى.

الطبقة الثانية: المخضرمون، وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام، أمثال لبيد وحسان.

(١) الاقتراح للسيوطي ١٠١.

(٢) المثل السائر ٣ / ٢٠١.

(٣) خزنة الأدب ١ / ٥.

الطبقة الثالثة: المتقدمون، ويقال لهم الإسلاميون، وهم الذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق.

الطبقة الرابعة: المولدون، ويقال لهم المحدثون، وهم من بعدهم إلى زماننا، كبشار بن برد وأبي نواس.

الطبقة الأولى والطبقة الثانية يصح الاستشهاد بشعرهما إجماعاً، أما الطبقة الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وقد كان أبو عمرو بن العلاء، وعبدالله بن أبي إسحاق، والحسن البصري، يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم، وأما الطبقة الرابعة فالصحيح أنه لا يُستشهد بكلامها مطلقاً؛ وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم واختاره الزمخشري^(١).

ظهر من خلال التعقبات أن أبا حيان يكثر عنده القياس والإجماع أكثر من السماع، ومن استشهاده بالسماع ما يلي:

■ ذكر ابن عصفور في مسألة (معنى "أن" في نحو: والله أن لو فعلت) أن (أن) رابطة للمقسم به بالمقسم عليه، وقال: "لا يجوز الإتيان باللام كراهةً من الجمع بين لام القسم ولام (لو)، فلا يجوز (والله لو قام زيد لقام عمرو)"^(٢)، وتعقب أبو حيان ابن عصفور حيث اضطرب كلامه فذكر قولين: القول الأول: أنها زائدة، والقول الثاني: أنها مخففة من الثقيلة، واستشهد

(١) خزانة الأدب / ١ / ٦٥.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور / ١ / ٥٥٥.

في قوله الثاني بالسمع من القرآن قوله تعالى: ﴿وَأَلُو اسْتَقَمُوا﴾^(١)، والصحيح أنها زائدة.

■ ذكر ابن عصفور في مسألة (زيادة لا على بل في النفي والنهي) أنه لا ينبغي أن يقال بزيادة (لا) مع (بل) في النفي والنهي إلا أن يشهد له بالسماح، وتعقب أبو حيان ابن عصفور فقال: "وما ذهب إليه ابن درستويه واستبعده ابن عصفور مسموع من كلام العرب، ويقال في (لا بل): (نا بن) و(نا بل) و(لا بن)"^(٢).

■ ذكر ابن عصفور في مسألة (الفصل بين إذن ومنصوبها بالظرف) أنه يجوز الفصل بين (إذن) وبين معمولها بالقسم، والظرف، والجار والمجرور، ورد عليه أبو حيان بأن ذلك لا يجوز، واستشهد على ذلك من القرآن نحو قوله تعالى: ﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ﴾^(٣)، في قراءة من نصب، وبيت من الشعر هو قول الشاعر:

إِذْنَ وَاللَّهِ نَرَمِيهِمْ بِحَرْبٍ تُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

واستدل بذلك على عدم الفصل بين إذن ومنصوبها بغير الظرف ولا النافية، والصحيح هو ما قاله أبو حيان؛ لأن الظرف والجار والمجرور يتسع بهما في السماع.

■ ذكر ابن عصفور في مسألة (زيادة الفاء في خبر إن وأن ولكن) أنه يجوز دخول الفاء في خبر (إن) وحدها، ورد أبو حيان ذلك وذكر أنه يجوز زيادة الفاء في

(١) سورة الجن آية ١٦.

(٢) ارتشاف الصَّرب ٤ / ١٩٩٦.

(٣) سورة النساء، آية رقم: ٥٣.

خبر إن وأن ولكن، واستشهد من القرآن الكريم بنحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ

كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ

أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ ﴿١١﴾^(١)، وقوله: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ

مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾^(٢)، واستشهد كذلك بالشعر نحو قوله:

فَوَ اللَّهُ مَا فَارَقْتَكُمْ قَالِيًا لَكُمْ وَلَكِنْ مَا يُقْضَى فَسَوْفَ يَكُونُ

والصحيح هو زيادة الفاء في خبر إن وأن ولكن.

■ ذكر ابن عصفور في مسألة (وقوع المنفي بـ(لم) حالاً) أن النفي بـ(لم) حالاً

قليل، ورد أبو حيان ذلك وقال: أن هذا زعم مخالف للسمع من القرآن

وكلام العرب، واستشهد من القرآن بنحو قوله تعالى: ﴿أَوْ قَالَ أُوْحَىٰ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ

إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾^(٣)، وقوله: ﴿أَنِّي يَكُونُ لِي غُلْمٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ﴾^(٤)، واستشهد

كذلك بمجموعة من الأبيات الشعرية منها:

وَلَقَدْ خَشِيتُ بَأْنَ أَمْوَتَ وَلَمْ تَدُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنِي ضَمُضِم

والصحيح أن وقوع المنفي بـ(لم) حالاً كثير وليس قليلاً.

(١) سورة آل عمران، آية رقم: ٩١.

(٢) سورة الأنفال، آية رقم: ٤١.

(٣) سورة الأنعام، آية رقم: ٩٣.

(٤) سورة مريم، آية رقم: ٢٠.

■ ذكر ابن عصفورٍ في مسألة (قد مع الماضي الواقع حالاً) لزوم (قد) في الماضي الواقع حالاً، سواءً كانت ظاهرةً أو مقدرَةً، وردّ أبو حيّان قول ابن عصفورٍ فقال: لا تقدّر (قد) قبل الماضي الواقع حالاً، واستدل على ذلك بالسماع نحو قوله تعالى: ﴿ هَذِهِ بِضَعْنُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾^(١)، والصحيح أن (قد) لا تقدر قبل الماضي الواقع حالاً.

■ ذكر أبو حيّان أن ابن عصفورٍ ذكر في مسألة (دخول أم على أسماء الاستفهام) أن (أم) تدخل على أسماء الاستفهام، وردّ أبو حيّان قول ابن عصفورٍ وذكر أن هذا يدل على الجسارة وعدم حفظ كتاب الله، واستدل على ذلك بالقرآن الكريم وكلام العرب، نحو قوله تعالى: ﴿ أَمَّا ذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾^(٢)، ونحو قول الشاعر:

أَمْ كَيْفَ يَنْفَعُ مَا يُعْطَى الْعَلُوقُ بِهِ رِثْمَانٌ أَنْفٍ إِذَا مَا ضَنَّ بِاللَبَنِ

والصحيح أن (أم) تدخل على أدوات الاستفهام لتأكيد المعنى وتشبيته.

■ ذكر ابن عصفورٍ في مسألة (حذف فعل الشرط دون تعويض لا من المحذوف) أنه لا يجوز حذف فعل الشرط في الكلام إلا بشرط تعويض (لا) من الفعل المحذوف، وردّ أبو حيّان ذلك وذكر أن كلام ابن عصفورٍ ليس بشيءٍ وأنه

(١) سورة يوسف، آية رقم: ٦٥

(٢) سورة النمل، آية رقم: ٨٤.

لا يحفظ إلا في (أن)، وحدها، واستشهد على ذلك بكلام العرب نحو قول

الشاعر:

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفٍّ وَإِلَّا يَعْلُ مُفْرَقَكَ الْحُسَامُ

والصحيح هو عدم اشتراط تعويض (لا) من الفعل المحذوف.

المبحث الثاني: القياس

القياس في اللغة:

قاسه يقيسه قيسًا وقياسًا، وقيّسه إذا قدره على مثاله^(١).

القياس اصطلاحًا:

عرّفه ابن الأنباري: "القياس حملٌ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"، ويريد بغير المنقول كلامنا المستحدث الذي نحكي به كلام العرب، ويريد بالمنقول الكلام العربي الفصيح^(٢).

وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة، ولا بد لكل قياسٍ من أربعة أشياء: أصلٍ وفرعٍ وعلّةٍ وحكم^(٣).

أقسام القياس:

يقسم ابن الأنباري القياس النحوي إلى ثلاثة أقسام: قياس العلة، وقياس الشبه، وقياس الطرد.

(١) تاج العروس ١٦ / ٤١٧.

(٢) القياس في اللغة العربية ١٩.

(٣) لمع الأدلة ٩٣.

أولاً: قياس العلة:

وفيه يقول: "هو أن يُحمل الفرع على الأصل بالعلة التي علق عليها الحكم في الأصل"^(١)، ومن أمثلته أن يقول من منع تقديم خبر ليس عليها: لا يجوز تقديم خبرها عليها قياساً على (عسى) فإنه لا يجوز تقديم خبرها عليها، وعلة المنع عدم تصرف الفعل^(٢).

ثانياً: قياس الشبه:

وفيه يقول ابن الأنباري: "أن يُحمل الفرع على الأصل بضربٍ من الشبه غير العلة التي علق عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه على حركة الاسم وسكونه، فإن قولك (يضرب) على وزن (ضارب)، وكما أن (ضارباً) معربٌ فكذلك ما أشبهه، والعلة الجامعة هنا: جريان الفعل على الاسم في حركاته وسكناته، وليست هذه العلة هي التي أوجبت له الإعراب"^(٣).

وقال أيضاً: "وقياس الشبه قياسٌ صحيحٌ يجوز التمثل به في أوجه الوجهين كقياس العلة؛ لأن قياس العلة يوجب غلبة الظن، وكذلك قياس الشبه؛ ولأن مشابهة الفرع للأصل تقتضي أن يكون حكمه مثل حكمه"^(٤).

(١) لمع الأدلة ١٠٧.

(٢) القياس في اللغة العربية ٢٢.

(٣) لمع الأدلة ١٠٨، ١٠٩.

(٤) المرجع السابق ١٠٩.

ثالثاً: قياس الطرد:

وفيه يقول ابن الأنباري: "هو الذي يوجد معه الحكم وتُفقد الإخالة (المناسبة) في العلة، واختلفوا في كونه حجة، فذهب قوم إلى أنه ليس حجة؛ لأن مجرد الطرد لا يوجب غلبة الظن، ألا ترى أنك لو عللت بناء (ليس) في عدم التصرف، لا طرد البناء في كل فعلٍ غير متصرفٍ، فلما كان ذلك الطرد لا يغلب على الظن أن بناء (ليس) لعدم التصرف... بل نعلم يقيناً أن (ليس) إنما بُني لأن الأصل في الأفعال البناء... وإذا أثبت بطلان هذه العلة مع اطرادها، علم أن مجرد الطرد لا يُكتفى به؛ فلا بد من إخالةٍ أو شبهه"^(١).

أهمية القياس:

قال محمد حسن عبدالعزیز: القياس عملية عقلية فطرية، يقوم بها أفراد الجماعة اللغوية، والقياس عملية إبداعية من حيث إنه يضيف إلى اللغة صيغاً وتراكيب لم تعرفها من قبل، يقول المازني: ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن في كلام العرب فليس له معنى في كلامهم^(٢).

وهذا هو القياس، "ألا ترى أنك إذا سمعت (قام زيد) أجزت أنت (ظرف خالد، وحمق بشر)، وكان ما قسسته عربياً كالذي قسسته عليه؛ لأنك لم تسمع من العرب أنت

(١) لمع الأدلة ١١٠، ١١١.

(٢) القياس في اللغة العربية ٢٣.

ولا غيرك اسم كل فاعلٍ ومفعولٍ، وإنما سمعت بعضاً فجعلته أصلاً وقست عليه ما لم تسمع، فهذا أثبت وأقيس" (١).

ويقول ابن الأنباري في الرد على من أنكر القياس: "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياسٌ، ثم يقول - بعد أن يقرر ضرورته للمجتهد في العلوم الشرعية، وبعد أن يسوق بعض الأدلة النقلية عليه - فإن قيل: نحن لا ننكر النحو، لأنه ثبت استعمالاً ونقلًا، لا قياساً وعقلاً، قلنا: هذا باطلٌ، ولأننا أجمعنا على أنه إذا قال العربي (كتب زيدٌ) فإنه يجوز أن يُسند هذا الفعل إلى كل اسم مسمىً تصح منه الكتابة، سواءً كان عربيًّا أو أعجميًّا نحو: (زيد وعمرو وبشير وأزدشير) إلى ما لا يدخل تحت الحصر، وإثبات ما لا يدخل تحت الحصر بطريق النقل محالٌ.. وإذا بطل أن يكون النحو روايةً ونقلًا، وجب أن يكون قياساً وعقلاً، والسر في ذلك أن عوامل الألفاظ يسيرةٌ محفوظةٌ، والألفاظ كثيرةٌ غير محصورة، فلو لم يجز القياس، واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال، لأدى ذلك ألا يفى ما نخص بما لا نخص، وبقي كثيرٌ من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل، وذلك منافٍ لحكمة الوضع؛ فلذلك وجب أن يوضع وضعاً قياساً عقلياً لا نقلياً" (٢).

اعتمد أبو حيان على القياس في تعقباته، وظهر من خلال الدراسة اتباعه لمنهج البصريين في ذلك، ومن ضمن المسائل التي اعتمد فيها أبو حيان على القياس هي:

(١) المنصف على شرح التصريح لابن جني / ١ / ١٨٠.

(٢) لمع الأدلة ٩٥، ٩٨، ٩٩.

■ ذكر ابن عصفورٍ في مسألة (علمية ذي الغلبة) أن ذا الغلبة ليس من الأعلام، وإنما جرت مجرى الأعلام، وتعقب أبو حيّان ابن عصفورٍ فذكر أنها من الأعلام، واستشهد على ذلك بالقياس فقال: "والذي يقطع بأنها أعلامٌ حكايةُ ابن الأعرابي أنه يجوز حذف الأداة، فتقول: هذا عيوقٌ طالعاً، فلو كان تعريفه بالألف واللام لما جاز حذفها، والمراد مع حذفها هو المراد مع وجودها"^(١)، والصحيح أنها من الأعلام، حيث ذكر ابن الأعرابي أن (أل) قد تكون ثابتةً أو تُحذف نحو: هذا العيوق طالعاً، وهذا عيوقٌ طالعاً، فثبت (أل) في العيوق وغيرها غالباً غير لازمةٍ، والصحيح ما قاله أبو حيّان.

■ ذكر ابن عصفورٍ في مسألة (نعت اسم الإشارة بعد أي في النداء) أنه لا يشترط في اسم الإشارة أن يكون منعوياً بذوي أل، وتعقب أبو حيّان ابن عصفورٍ فقال: "وإذا أتبت (أيا) هذه باسم الإشارة، فشرطه أن يكون اسم الإشارة منعوياً بذوي أل، وما ذهب إليه ابن عصفورٍ وابن مالك، من الاقتصار على اسم الإشارة وصفاً لأي، ولا نعت لاسم الإشارة، ببناء على بيتٍ نادرٍ شاذٍّ لا تُبنى على مثله القواعد"^(٢)، والصحيح ما قاله أبو حيّان.

■ ذكر أبو حيّان عن ابن عصفورٍ في مسألة (دخول حرف الجر على مهما) أن ابن عصفورٍ يزعم دخول حرف الجر على مهما، وتعقب أبو حيّان عليه فقال: "وانفردت (مهما) من (من، وما)، بأنها لا يدخل عليها حرف الجر، ولا يُضاف إليها فلا تقول:

(١) التذييل والتكميل ٢ / ٣٢٣.

(٢) ارتشاف الصّرب ٤ / ٢١٩٤.

على مهما تكن أكن، ولا جهة مهما تقصد أقصد" ^(١)، حيث قاسها أبو حيان على
حروف الجر عندما تدخل على أدوات الاستفهام، والصحيح ما قاله أبو حيان.

(١) ارتشاف الصَّرب ٤ / ١٨٦٤.

المبحث الثالث: الإجماع

الإجماع في اللغة:

قال ابن منظور: جمع الشيء عن تفرقةٍ يجمعه جمعاً، وجمعتُ الشيء إذا جئت به من هاهنا^(١).

وقال الفيروزآبادي: الإجماع: الاتفاق، وجعل الأمر جميعاً بعد تفرقه؛ والعزم على الأمر، أجمعت الأمر وعليه^(٢).

الإجماع في الاصطلاح:

عرّف السيوطي الإجماع بأنه: إجماع نحاة البلدين: البصرة، والكوفة^(٣).

قال ابن جنّي: "اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجةً إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، ولا المقيس على المنصوص، وإلا فلا؛ لأنه لم يرد في قرآنٍ ولا سنةٍ أنهم لا يجتمعون على الخطأ؛ كما جاء النص في كل الأمة، وإنما هو علمٌ منتزَعٌ من استقراء هذه

(١) لسان العرب ٦ / ٦٧٨.

(٢) القاموس المحيط ٧١٠.

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو ١٨٧.

اللغة، فكل من فُرق له عن علةٍ صحيحةٍ، وطريقٍ مَهْجَةٍ، كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره" (١).

"إلا أننا مع ذلك لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها، وتقدم نظرها، إلا بعد إمعانٍ وإتقانٍ" (٢).

وقال الدكتور حسين رفعت حسين: "ويطيب لبعض الباحثين أن يفرق بين الإجماع والاتفاق - في النحو - بقوله: وهناك فرقٌ دقيقٌ بين الإجماع والاتفاق، فالإجماع: اتفاق جميع العلماء، والاتفاق: اتفاق معظمهم أو أكثرهم" (٣).

ورد الدكتور حسين رفعت حسين على هذا الباحث بقوله: "إنه محجوجٌ بالتعريف اللغوي، فإذا كان الإجماع: الاتفاق، والاتفاق: اتفاقٌ، فما الفارق بين الاتفاق في العبارة الأولى والاتفاق في العبارة الثانية" (٤).

وقد احتج أبو حيان بالإجماع في مواضع عديدة وهي:

■ ذكر أبو حيان أن ابن عصفور ذهب في مسألة (العَلَمُ الأعجمي الممنوع من الصرف) إلى أن (بندار) لا ينصرف؛ لأنهم لا يشترطون أن يكون علماً في لغة العجم، وأن (قالون) يُصرف؛ لأنه يشترط كونه علماً في لسان العرب، وتعقب أبو

(١) الخصائص ١ / ١٨٩.

(٢) المرجع السابق ١ / ١٩٠.

(٣) الإجماع ١٩.

(٤) المرجع السابق ٢٠.

حيّان ابن عصفورٍ في (قالون) فمنعه من الصرف؛ لأنه لا يشترط أن يكون علمًا في لغة العجم، واستشهد على كلامه بالإجماع، حيث أجمع الجمهور على أن (بندار) ممنوع من الصرف، وكذلك (قالون) ممنوعٌ من الصرف، والصحيح ما قاله أبو حيان.

■ ذكر ابن عصفورٍ في مسألة (لزوم من تمييز كائِن) أن (من) تلزم تمييز كائِن، وردّ أبو حيّان هذا القول، وذكر أن (من) لا تلزم تمييز كائِن، واستشهد على ذلك بالإجماع، فذكر نص قول سيبويه حيث قال: "وكأين رجلاً قد رأيتُ، زعم ذلك يونس، وكأين قد أتاني رجلاً، إلا أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع (من)"^(١)، والصحيح ما قاله أبو حيان.

■ ذكر أبو حيّان أن ابن عصفورٍ ذهب في مسألة (مجيء خبر إن نهيًا) إلى جواز دخول (إن) على ما خبره نهي، وتعقب أبو حيّان ابن عصفورٍ فقال: "وفي دخول إن على ما خبره نهي خلافٌ، صحح ابن عصفورٍ جوازه في شرحه الصغير للجمل، وتأول ذلك في شرحه الكبير"^(٢)، واستشهد على ذلك بالإجماع حيث قال: "والذي نختاره أن ذلك لا يجوز، وعليه نصوص شيوخنا"^(٣)، والصحيح عدم دخول (إن) على ما خبره نهي.

(١) كتاب سيبويه ٢ / ١٧٠.

(٢) ارتشاف الصّرب ٣ / ١٢٤٣.

(٣) التذيل والتكميل ٥ / ٣٣.

■ ذكر ابن عصفورٍ في مسألة (حذف نون الوقاية مع صيغ التعجب) أنه يجوز إثبات النون وحذفها حيث قال: "اعلم أن كل فعلٍ يتصل به ضمير المتكلم فإنه يلزمه نون الوقاية إلا فعل التعجب، فإنك في إلحاقها بالخيار، وسبب ذلك شبهه بالاسم"^(١)، وتعقب أبو حيان ابن عصفورٍ وذكر أنه لا يجوز حذف نون الوقاية من فعل التعجب، واستشهد على ذلك بالإجماع حيث قال: "فالذي تقتضيه قواعد البصريين أنه لا يجوز حذف نون الوقاية؛ كما لا يجوز في: أكرمني زيدٌ، وضربني خالدٌ، وحكى الكوفيون: ما أحسني! بحذف نون الوقاية، فينبغي أن يُحمل على الشذوذ ولا يقاس عليه"^(٢)، والصحيح ما قاله أبو حيان.

■ ذكر أبو حيان أن ابن عصفورٍ ذهب في مسألة (ترخيم صلمعة بن قلمعة) إلى أنه لا يجوز ترخيم صلمعة بن قلمعة؛ لأنه كنايةٌ عن المجهول الذي لا يُعرف، وتعقب أبو حيان ابن عصفورٍ فقال: "زعم ابن عصفورٍ أنه لا يجوز ترخيم: صلمعة بن قلمعة؛ لأنه كنايةٌ عن المجهول الذي لا يُعرف، وإطلاق النحاة يخالفه لأنه وإن كان كنايةً عن مجهولٍ، فإنه علم جنسٍ بدليل منعه من الصرف للعلمية والتأنيث"^(٣)، واستشهد أبو حيان بالإجماع عندما قال: وإطلاق النحاة

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢ / ٥٢.

(٢) التذييل والتكميل ١٠ / ٢٤٦.

(٣) ارتشاف الصَّرب ٥ / ٢٢٢٩.

يخالفه، وهذا دليلٌ على أن جمهور النحاة أجمعت على جواز ترخيم صلمعة بن قلمعة، والصحيح ما قاله أبو حيان.

■ ذكر ابن عصفورٍ في مسألة (باب مضارع الثلاثي الدال على الغلبة) أن (فَعَلَ) إذا كانت للمغالبة، فإن مضارعه أبدًا على (يَفْعُل) بضم العين، وتعقب أبو حيان ابن عصفورٍ فقال: "وفي كلام ابن عصفورٍ ما يقتضي قصر ذلك على ما أصله (فَعَلَ) بفتح العين، وليس بصحيح" ^(١)، واستشهد أبو حيان بالإجماع فقال: "فإن كان لمغالبةٍ فمذهب البصريين أن مضارعه على (يَفْعُل) سواءً كان أصله فَعَلَ، أم فَعِل، أم فَعُل، متعديًا أم لازمًا" ^(٢)، والصحيح ما قاله أبو حيان.

(١) ارتشاف الصَّرْب ١ / ١٥٧.

(٢) المرجع السابق ١ / ١٥٧.

المبحث الرابع: العلة

معناها لغةً:

فلان عَـلَّ: مَرَضَ، فهو عَـلِيلٌ، وَعَـلَّ الإنسانِ عِـلَةً: مَرَضَ، فهو مَعْلُولٌ^(١)، وقال ابن منظور: العِـلَةُ: الحِـدْثُ يَشْغَلُ صاحِبَهُ عن حاجتِهِ، كأن تَلِكُ العِـلَةُ صارت شِغْلًا ثانياً منعه عن شِغْلِهِ الأولِ، وهذا عِـلَّةٌ لهذا: أي سببٌ^(٢).

اعتلالات النحويين صنفان^(٣):

- عِلَّةٌ تُطْرَدُ على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم.
- عِلَّةٌ تُظْهِرُ حكمتهم، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم، وهم للأولى أكثر استعمالاً، وأشد تداولاً، وهي واسعة الشعب، إلا أن مدار المشهورة منها على أربعةٍ وعشرين نوعاً، وهي: علة سماع - علة تشبيه - علة استغناء - علة استثقال - علة فرق - علة توكيد - علة تعويض - علة نظير - علة نقيض - علة حمل على المعنى - علة مشاكلة - علة معادلة - علة قرب ومجاورة - علة وجوب - علة جواز - علة تغليب - علة

(١) المعجم الوسيط ٦٢٣.

(٢) لسان العرب ٣٠٨٠.

(٣) الاقتراح للسيوطي ٢٥٦.

اختصارٍ - علة تخفيفٍ - علة دلالة حالٍ - علة أصلٍ - علة تحليلٍ - علة
إشعارٍ - علة تضادٍّ - علة أولى.

وقال الزجاجي: علل النحو ليست موجبةً، وإنما هي مستنبطةٌ أوضاعاً
ومقاييس، وليست كالعلل الموجبة للأشياء المعلولة بها، ليس هذا من تلك الطريق^(١).

قسم الزجاجي علل النحو إلى ثلاثة أضربٍ وهي^(٢):

■ عللٌ تعليميةٌ: وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأننا لم نسمع نحن ولا
غيرنا كل كلامها منها لفظاً، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره.

■ عللٌ قياسيةٌ: كأن يقال لمن قال: نصبت زيداً بإن، في قوله: إن زيداً قائمٌ، ولمَّ وجب
أن تنصب (إن) الاسم؟ فالجواب في ذلك أن يقول: لأنها وأخواتها ضارعت
الفعل المتعدي إلى مفعولٍ، فحُملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعته، فالمنصوب
بها مشبهٌ بالمفعول لفظاً، والمرفوع بها مشبهٌ بالفاعل لفظاً، فهي تشبه من الأفعال ما
قُدِّم مفعوله على فاعله، نحو: ضرب أخاك محمدٌ وما أشبه ذلك.

■ عللٌ جدليةٌ نظريةٌ: مثل أن يقال: فمن أي جهةٍ شابهت هذه الحروف الأفعال؟
وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبلماضية، أم المستقبلية، أم الحادثة الحال، أم المتراخية، أم
المنقضية بلا مهلة... كل شيءٍ اعتل به المسؤول جواباً عن هذه المسائل فهو داخلٌ

في الجدل والنظر.

(١) الإيضاح في علل النحو ٦٤.

(٢) المرجع السابق ٦٤، ٦٥.

وقد اهتم أبو حيّان بالعلة النحوية اهتمامًا كبيرًا، فاحتج أبو حيّان بالعلة في مواضع عديدة وهي:

■ ذكر أبو حيّان أن ابن عصفور ذهب في مسألة تخفيف ياء (لا سيما) إلى أنه لا يجوز تخفيف ياء (لا سيما) فقال: لا يجوز التخفيف؛ لأن ذلك لم يحفظ من كلام فصيح، ولا يقتضيه القياس؛ لأن تخفيفها يؤدي إلى إبقاء الاسم المعرب على حرفين، وثانيها حرف علة، وذلك غير محفوظ في حال أفراد ولا في حال إضافة إلا ما جاء من قولهم فُوك وذو مال، وهما خارجان عن القياس^(١)، وتعقب أبو حيّان ابن عصفور فذهب إلى أنه يجوز تخفيف ياء (لا سيما)، حيث قال: يجوز تخفيف ياء (لا سيما)، وذلك أن تكون المحذوفة عين الكلمة وقوفًا مع ظاهر اللفظ^(٢)، فاستشهد بالعلة فقال: "الأولى عندي أن يكون المحذوف العين، وإن كان أقل من حذف اللام وقوفًا مع الظاهر، لأنه لو كان المحذوف اللام لردت العين واوًا لزوال الموجب لقلبها، فكان يقال: لا سوما"^(٣)، حذف أبو حيّان العين أي الياء الأولى، على الرغم من ذلك، فإن العين أقل من اللام في الحذف، فلو حذف اللام أي الياء الثانية، وأبقى العين، ستقلب الياء الأولى واوًا، لزوال الموجب لقلبها وهو اجتماع الواو والياء والسابق منهما ساكن، فتقلب الواو ياءً، والصحيح ما قاله ابن عصفور.

(١) التذييل والتكميل ٨ / ٣٧٠، وهمع الهوامع ٢ / ٢١٩.

(٢) ارتشاف الصّرب ٣ / ١٥٥٢.

(٣) التذييل والتكميل ٨ / ٣٧١، وهمع الهوامع ٢ / ٢١٩.

■ ذكر ابن عصفورٍ في مسألة (نصب تابع ما أضيف إليه اسم الفاعل المعرف بآل) أنه لا يخلو أن يكون اسم الفاعل مقترناً بالألف واللام أو غير مقترنٍ، فإن كان مثنيً أو جمع سلامةً جاز النصب والخفض، النصب على الموضع والخفض على اللفظ، وتعقب أبو حيان ابن عصفورٍ فقال: "وما أجازاه من النصب لا يجوز كفقْد المحرز لموضع النصب"^(١)، واستشهد على ذلك بالعلة، فذكر أن المحرز الذي ذكره الأبيدي لا يجوز وهو أنه جعل النون عندما حُذفت للطول؛ فلذلك جاز النصب في هذه الحالة، وهذا غير صحيحٍ؛ لأن إذا حذفت النون للإضافة كأنها حذفت التنوين؛ لأن النون تنزل منزلة التنوين، وكذلك، فإن بحذف النون يزول موجب النصب؛ لأن النصب لا يجوز مع تقدير حذف النون للإضافة، وبالتالي فإن النصب لا يجوز مع حذف التنوين، فعندما نحذف النون للطول ونقدِّرها كأننا قمنا بلفظها؛ فلذلك لا يجوز النصب، والصحيح ما قاله أبو حيان.

■ وذكر ابن عصفورٍ في مسألة (رتبة تعريف عطف البيان ومتبوعه) أن عطف البيان أعرف من المبين حيث أجاز في نحو: (مررت بهذا الرجل) أن يكون الرجل عطف بيانٍ، وتعقب أبو حيان ابن عصفورٍ فقال: "ولا يشترط التساوي في رتبة التعريف، فقد أجاز سيوييه في قولك: (يا هذا ذا الجملة) أن تكون ذا الجملة

(١) ارتشاف الصَّرب ٥ / ٢٢٧٨.

عطف بيانٍ وبدلاً^(١)، وعلل أبو حيان كلامه بقول سيبويه، عندما جعل (ذا الجملة)

عطف بيانٍ وبدلاً، والصحيح جواز الأوجه الثلاثة فائقاً ومفوقاً ومساوياً.

■ ذكر ابن عصفورٍ في مسألة (تعلّق الكاف) أن حروف الجر لا بد لها من متعلّقٍ إلا حروف الزوائد وذكر منها الكاف، وتعقب أبو حيان ابن عصفورٍ فقال: "يتعلّق الكاف بالكون المطلق الذي تتعلّق به سائر الحروف، خلافاً للأخفش وتبعه ابن عصفورٍ"^(٢)، علل كلامه بأن جميع الحروف لا بد لها من متعلّقٍ، وأنها تتعلّق بالكون المطلق، فيفهم من كلامه أنه إذا لم تتعلّق الكاف بشيءٍ لم يكن لها عملٌ في الجملة، والصحيح ما قاله أبو حيان.

■ ذكر ابن عصفورٍ في مسألة (الفعل المتعدي بنفسه وبحرف الجر) أن القسم الذي يتعدى إلى واحد تارةً بنفسه وتارةً بحرف جرٍّ لا سبيل إلى معرفته إلا بالسمع، وتعقب أبو حيان ابن عصفورٍ فقال: "ولما تساويا في الاستعمال صاروا قسماً برأسه، خلافاً لمن منع هذا القسم وزعم أن الأصل فيه حرف الجر، وكثر فيه الأصل والفرع، وصحح هذا القول ابن عصفورٍ"^(٣)، وعلل ذلك بأن الفعل الواحد قد يكون لازماً ومتعدياً بنفسه، نحو: (فغر فاه) أي انفتح، و(فُغر فوه) أي انفتح، وقد يكون ذلك متعدياً بنفسه تارةً وبحرف الجر تارةً أخرى، نحو:

(١) ارتشاف الضرب ٤ / ١٩٤٤.

(٢) المرجع السابق ٤ / ١٧١٠.

(٣) المرجع السابق ٤ / ٢٠٨٨.

شكرتُ زيدًا وشكرتُ لزيدٍ، فلما تساويا في الاستعمال -أي التعدي مرةً بنفسه وأخرى بحرف الجر- صارا قسمًا برأسه، والصحيح ما قاله ابن عصفور.

■ وذكر أبو حيان أن ابن عصفور ذهب في مسألة (إعراب كلما) إلى أن كلما مرفوعةٌ على الابتداء، و(ما) نكرةٌ موصوفةٌ، والعائد على الموصوف محذوفٌ، وجملة الشرط والجزاء في موضع الخبر، وتعقب أبو حيان ابن عصفور فقال: كلما في هذا منصوبٌ على الظرف، والعامل محذوفٌ يدل عليه جواب الشرط، وتقديره: أنت طالقٌ كلما كان كذا، وما هي المصدرية التوقيتية، وعلل كلامه بأن (ما) لا تأتي إلا بمعنى العموم، و(كل) الداخلة عليها لتأكيد العموم، والصحيح ما قاله أبو حيان.

المبحث الخامس: استصحاب الحال

معناه في اللغة:

صَحِبَهُ يَصْحَبُهُ صُحْبَةً، وَصَاحِبُهُ: عَاشِرُهُ، وَاسْتَصْحَبَ الرَّجُلُ: دَعَاهُ إِلَى الصُّحْبَةِ؛ وَكُلُّ مَا لَازَمَ شَيْئًا فَقَدْ اسْتَصْحَبَهُ^(١).

وفي المعجم الوسيط: استصحب الشيء: لازمه، ويقال استصحبه الشيء: سأله أن يجعل في صحبته^(٢).

معناه اصطلاحًا:

عرفه ابن الأنباري بقوله: "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"^(٣).

وعرفه الأستاذ سعيد الأفغاني بأنه: "اعتبار الواقع إذا لم يقد دليلٌ يناهضه؛ إذ الأصل فيما لم يرد فيه مانعٌ ولا موجبٌ أن يكون مباحًا"^(٤).

(١) لسان العرب ٤ / ٢٤٠٠.

(٢) المعجم الوسيط ٥٠٧.

(٣) الإغراب ٤٦.

(٤) في أصول النحو ١٠٣.

وقال ابن الأنباري: "استصحاب الحال من أضعف الأدلة؛ ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل؛ ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه، وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب مع مضارعة الاسم، وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو"^(١).

وقال أيضًا: "اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة، والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حال الأصل في الأفعال هو البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب"^(٢).

تبين من خلال تعقبات أبي حيان أنه استعان بالاستصحاب وجعله أصلًا من الأصول المعتبرة، ومن ذلك:

■ ذكر ابن عصفور في مسألة (معنى "أن" في نحو: والله أن لو فعلت) أن (أن) رابطة، وتعقب أبو حيان ابن عصفور فقال: "ذهب ابن عصفور إلى أنها في ذلك رابطة، والجواب (لو) وما دخلت عليه، والصحيح ما ذهب إليه سيبويه"^(٣)، حيث جعل سيبويه (أن) التي بين (لو) والقسم زائدة، فاستدل أبو حيان بالأصل، حيث الأصل أن تكون (أن) زائدة، والصحيح ما قاله أبو حيان.

(١) لمع الأدلة ١٤٢.

(٢) المرجع السابق ١٤١.

(٣) ارتشاف الصَّرب ٤ / ١٦٩١.

■ ذكر ابن عصفورٍ في مسألة (ما شذ من أفعال في التعجب) أن (ما أهوجه، وما أحسنه، وما أقبحه، وما أطوله، وما أنوكه، وما أشنعه) شاذةٌ فتحفظ ولا يقاس عليها، وتعقب أبو حيان ابن عصفورٍ فذكر أنها ليست شاذةً، واستدل على كلامه أن الأصل في (أفعل) التعجب والمفاضلة بين الجمل، فعندما نقول: ما أحسنه، تريد أنه كثير الحسن؛ فلذلك فإنه جعلها غير شاذةً، والصحيح ما قاله أبو حيان.

■ ذكر ابن عصفورٍ في مسألة (إثبات ألف "أنا" في الوصل) أن إثبات ألف (أنا) في الوصل جائزٌ على نية الوقف فقصرُ زمن الوقف يوهم وصلًا، وتعقب أبو حيان عليه فقال: "خلافًا لمن أطلق وتأول قراءة من أثبتها وصلًا مثل همزة القطع وهو ابن عصفورٍ" (١)، والصحيح ما قاله أبو حيان.

(١) ارتشاف الصَّرب ٥/ ٢٣٨٢.

المبحث السادس: الاستحسان

معناه في اللغة:

الحُسْن: ضد القبح ونقيضه^(١).

وفي المعجم الوسيط: حَسُنَ حُسْنًا: جَمَلٌ، فهو حَسَنٌ وهي حَسَاءٌ، واستحسنه: عده حسنًا، والأحسن: الأفضل، والاستحسان: ترك القياس، والأخذ بما هو أرفق للناس^(٢).

معناه اصطلاحًا:

قال ابن الأنباري: "اعلم أن العلماء اختلفوا في الأخذ بالاستحسان، فذهب بعضهم إلى أنه غير مأخوذٍ به لما فيه من التحكم وترك القياس، وذهب بعضهم إلى أنه مأخوذٌ به واختلفوا فيه، فمنهم من قال: هو ترك قياس الأصولٍ لدليلٍ"، ومنهم من قال: هو تخصيص العلة"^(٣).

(١) لسان العرب ٨٧٧.

(٢) المعجم الوسيط ١٧٤.

(٣) لمع الأدلة ١٣٣.

وقد اختلف في الأخذ به، فقليل: يؤخذ به، وقيل: لا؛ لما فيه من التحكم، وترك القياس^(١).

وقال ابن جنبي: "وجمّاعه أن علته ضعيفة غير مستحكمة؛ إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف، من ذلك ترك الأُخف إلى الأثقل من غير ضرورة؛ نحو قولهم: الفتوى، والبقوى، ونحو ذلك؛ ألا ترى أنهم قلبوا الياء هنا واواً من غير استحكام علة أكثر من أنهم أرادوا الفرق بين الاسم والصفة"^(٢).

تبين من خلال تعقبات أبي حيّان أنه استعان بالاستحسان في بعض تعقباته أمثال ذلك في:

- "ذكر ابن عصفور في مسألة (ناصب يمين الله في القسم) أن نصب (يمين الله) على تقدير (ألزم نفسي يمين الله)، وتعقب أبو حيّان ابن عصفور فقال: الأحسن عندي في نصب يمين الله ونظائره أن يُنصب بفعلٍ متعدٍّ إلى واحدٍ، فيكون التقدير: وألزم يمين الله"^(٣)، فاستحسن أبو حيّان أن يُنصب بفعلٍ متعدٍّ إلى واحدٍ، وذلك أن الاستحسان فيه ضربٌ من الاتساع والتصرف، والصحيح ما قاله ابن عصفور.
- ذكر ابن عصفور في مسألة (إعمال المصدر مجموعاً) أن المصدر إذا كان معرفاً بالألف واللام فالأحسن أن يعمل، وتعقب أبو حيّان ابن عصفور فقال:

(١) ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ١٠٣.

(٢) الخصائص ١ / ١٣٣.

(٣) ارتشاف الصّرب ٤ / ١٧٦٦.

"وذهب قومٌ إلى أنه لا يجوز إعماله مجموعاً، وهو مذهب أبي الحسن بن سيده، وإياه أختار ويؤول"^(١)، فاستحسن أبو حيان أنه لا يجوز إعمال المصدر مجموعاً، فالاستحسان علتة ضعيفةٌ، وغير مأخوذٍ به عند بعض النحاة، والصحيح ما قاله أبو حيان.

■ ذكر ابن عصفورٍ في مسألة (عمل المصدر المضاف والمعرف بأل) أنه لا يجوز أن يعمل المصدر المعرف بالألف واللام؛ وذلك لأن المصدر لا يعمل إلا بالحمل على الفعل والفعل نكرةٌ، فلما عرّف زال شبهه بالفعل، وتعقب أبو حيان عليه فقال: " إن إعماله مضافاً أحسن من قسيميه، وإعمال المنون أحسن من إعمال ذي أل "^(٢)، فاستحسن أبو حيان إعماله مضافاً أحسن من المنون وذي أل، والمنون أحسن من ذي أل، والصحيح أنه لا فرق بين إعمال المصدر عمل فعله بين كونه مضافاً أو مجرداً أو محلياً بأل.

(١) ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٥٨.

(٢) المرجع السابق ٥ / ٢٢٦٢.

الخاتمة

الحمد لله أولاً وآخراً، والصلاة والسلام على من بعثه ربه هادياً ومبشراً ونذيراً، وبعد:

فإن كتاب شرح الجمل لابن عصفور كان أحد مصادر أبي حيان في ارتشاف الضرب من لسان العرب، ولقد أفاد أبو حيان من شرح الجمل لابن عصفور وأكثر النقل عنه، وقد تعددت تعقباته له، فكان أبو حيان مخطئاً ابن عصفور أو مضعفاً رأيه فيها، وبعد دراسة هذه المسائل ومناقشتها وصل البحث إلى ما يلي:

- توضيح معنى التعقبات والاعتراضات والمؤاخذات والاستدراكات .
- أثبت البحث أن بعض التعقبات التي تعقب فيها أبو حيان على ابن عصفور لم تكن موجودة في كتب ابن عصفور، فربما كانت في كتبه التي لم تصل إلينا.
- ظهر من خلال البحث أن الأسلوب الذي اعتمده أبو حيان في تعقباته على ابن عصفور ينزع إلى السهولة وطرح التكلف، والبعد عن الجدل المنطقي المغالى فيه.
- اعتمد أبو حيان في أكثر نقله وآرائه على كتاب (شرح الجمل لابن عصفور) وكتاب (المقرب) وبعض كتب ابن عصفور التي لم تصل إلينا أمثال كتاب شرح الجمل الصغير.

▪ اعتمد أبو حيان في تعقباته على الأصول النحوية: السماع والقياس والإجماع
والعلة، واستصحاب الحال، والاستحسان، بينما كان ابن عصفورٍ يكثر من الاعتماد
على القياس.

▪ تبع أبو حيان في آرائه البصريين، ولكن كان هناك القليل جدًّا من آرائه متبعًا فيها
الكوفيين.

فجزى الله الإمامين الجليلين: ابن عصفورٍ وأبا حيان أفضل الجزاء يوم الفصل
والجزاء، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد خاتم
الأنبياء وسيد المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الفهارس الفنية

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الشواهد الشعرية.
- فهرس الأعلام.
- فهرس المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

أولاً: فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	السورة	الصفحة
﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾	٧	الفاتحة	٦٥
﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْأَوْا فِيهِ﴾	٢٠	البقرة	١٤١
﴿كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرَةٍ رِزْقًا﴾	٢٥	البقرة	١٤١
﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾	١٩٧	البقرة	١٦٨
﴿وَأَذْكُرُوهُ كَمَا هَدَانَاكُمْ﴾	١٩٨	البقرة	٦٤
﴿فَإِذَا قَضَيْتُمْ مَنَسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾	٢٠٠	البقرة	١٣١
﴿فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾	٢٢٣	البقرة	١٦٩
﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾	٢٥١	البقرة	١٣٥
﴿وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ﴾	٤٠	آل عمران	١٥٧
﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾	٩١	آل عمران	- ٣٧ - ٣٨ - ١٩٦
﴿وَكَايِنٍ مِّنْ نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِيثُونَ كَثِيرٌ﴾	١٤٦	آل عمران	٥٨
﴿فَأَنْقَلِبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمَسَّ لَهُمْ سُوءٌ﴾	١٧٤	آل عمران	١٥٤
﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ، وَتَنْصُرُنَّهُ﴾	٨١	آل عمران	٢٧

١٩٥-٧٩	النساء	٥٣	﴿فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ﴾
١٣٨	النساء	٥٦	﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا﴾
١٦٩	النساء	٧٨	﴿أَتَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾
١٦١-١٥٧	النساء	٩٠	﴿أَوْ جَاءَ وَكُم حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾
١٦٨	النساء	١٢٣	﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾
١٣٧	المائدة	٦٤	﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾
١٦١	المائدة	١١٦	﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَٰعِيسَىٰ ابْنَ مَرْيَمَ﴾
١٦٤	الأنعام	٢٣	﴿وَاللَّهُ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾
١٩٦-١٥٣	الأنعام	٩٣	﴿أَوْ قَالَ أُوْحَىٰ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحِ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾
١٥٧	الأنعام	١١٩	﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾
١١٥	الأعراف	١٦	﴿قَالَ فِيمَا آغْوَيْتَنِي لِأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾
١٢٢	الأعراف	٦٢	﴿وَأَنْصَحْ لَكُمْ﴾
١٦٨-٥٥	الأعراف	١٣٢	﴿مَهْمَا تَأْنَبْنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِنَسْحَرَنَّ بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ﴾
١٢٠	الأعراف	١٥٠	﴿أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾
٤٢	الأعراف	١٢	﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾
١٦٨	الأنفال	١٩	﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نَعْدًا﴾
١٩٦-٣٧	الأنفال	٤١	﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾

١٣٧	هود	٣٨	﴿ وَكَلَّمَ مَرَّةً عَلَيْهِ مَلَأَ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ ﴾
١٢٢	يوسف	٤٣	﴿ لِلرَّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾
١٥٧ - ١٥٨ - ١٩٧	يوسف	٦٥	﴿ هَذِهِ بَضْعُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا ﴾
١٦٣	يوسف	٨٥	﴿ تَاللَّهِ تَفْتُونَ ﴾
٢٢	يوسف	٩٦	﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ ﴾
٥٣	الرعد	١٦	﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾
٤٨	إبراهيم	٢١	﴿ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا ﴾
٣٦	النحل	٥٣	﴿ وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ﴾
١٣٥	النحل	٧٣	﴿ وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا ﴾
٨٠	الإسراء	٧٦	﴿ وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِطْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾
١٥٣ - ١٩٦	مريم	٢٠	﴿ أَنِّي يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ ﴾
٥٩	الحج	٤٨	﴿ وَكَأْتِنِ مِنْ قَرْيَةٍ ﴾
٣٥	النور	٢	﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾
١٣٥	النور	١٤	﴿ وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾
١٦٣	النور	٥٣	﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ ﴾

٣٦	النور	٦٠	﴿ وَالْقَوَاعِدُ مِنَ النِّسَاءِ الَّتِي لَا يَرْجُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَن يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَن يَسْتَغْفِرْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾
١٢١	النمل	٧٢	﴿ رَدِفَ لَكُمْ ﴾
٤٩ - ٥٣ - ١٩٧	النمل	٨٤	﴿ أَمَاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾
٢٢	العنكبوت	٣٣	﴿ وَلَمَّا أَن جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِوَىٰ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ﴾
١٨	العنكبوت	٤٠	﴿ فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ ﴾
٥٨	العنكبوت	٦٠	﴿ وَكَأَيِّن مِّن دَابَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا ﴾
٤٢	لقمان	١٣	﴿ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾
١٢٢-٩	لقمان	١٤	﴿ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ ﴾
٤٨	السجدة	٣	﴿ أَمْ يَقُولُونَ أَفْتَرَنَاهُ ﴾
١٥٤	الأحزاب	٢٥	﴿ وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا ﴾
١٦٤	يس	٢	﴿ وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ ﴾
١٤٠	الصفات	٦	﴿ إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ ﴾
٤٢	الصفات	٤٧	﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾
١٦٣	ص	٨٢	﴿ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغَوِّيَهُمْ ﴾

٦٤	الشورى	١١	﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾
٨٤	المتحنة	١	﴿ وَأَنَا أَعْلَمُ بِمَا أَخْفَيْتُمْ ﴾
٥٢-٥١	الملك	٢٠	﴿ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ ﴾
٥١	الملك	٢١	﴿ أَمَّنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُ ﴾
١٣٨	نوح	٧	﴿ وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصْبَعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ وَاسْتَعْشَوْا ثِيَابَهُمْ وَأَصْرُوا وَاسْتَكْبَرُوا اسْتِكْبَارًا ﴾
١٩٥-٢٨	الجن	١٦	﴿ وَالْوَالِدَ اسْتَقْنُمُوا ﴾
٨٨	الإنفطار	٦	﴿ يَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ رَبِّكَ الْكَرِيمِ ﴾
١٣٣-١٣١	البلد	١٤ ١٥	﴿ أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ ﴾
٦٤	الضحى	٣	﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾

ثانيًا: فهرس الشواهد الشعرية

الصفحة	القائل	البحر	القافية
٧٢	مجهول القائل	الطويل	يتقلَّبُ
٤٩	علقمة الفحل	الطويل	قليبُ
٧٤	مجهول القائل	البيسط	القربِ
٧٩	حسان بن ثابت	الوافر	المشيبِ
٣٣	منقذ بن الطماح	البيسط	للشيبِ
١٢٦	نسب لأكثر من شاعر: لامرئ القيس، ولا بن عبيد الأشجعي، ولعلقمة، وللشماخ	الطويل	بيثربِ
١٦٠	امرؤ القيس	الطويل	المدأبِ
١٧٣	مجهول القائل	الطويل	يزيدُ
٩٠	ذو الرُّمة	الطويل	عاهدُ
١٦٠	طرفه بن العبد	الطويل	المتورِّدِ
٩٢	طرفه بن العبد	الطويل	مخلدي
١٥٩	لأبي صخر الهذلي	الطويل	القطر
٦٢	مجهول القائل	الخفيف	يسرُ
٨٤	الأعشى	المتقارب	عارا
٩٢	الفرزدق	الطويل	الفجرا

١٦٩	مجهول القائل	البيسط	حذرا
٢٤	أوس بن حجر	الطويل	غامرٌ
١٦٤	لأبي ذؤيب الهذلي	البيسط	الآسُ
٧٣	مجهول القائل	المتقارب	الرضا
١٢٧	أعشى قيس	البيسط	الفنعا
١٣٥	المرار الأسدي	الطويل	مسمعا
٣٨	مجهول القائل	البيسط	فزعُ - الطمعُ
٢٨	مجهول القائل	الوافر	العتيق
١٣١	مجهول القائل	المتقارب	الأجلُ
٨٩	مجهول القائل	الرمل	وغلٌ
٤٤	مجهول القائل	الخفيف	وأفولٌ
٤٤	مجهول القائل	البيسط	أجلٍ
٧٢	لامرئ القيس	الطويل	جُلجُلٍ
١٦٥	لامرئ القيس	الطويل	تنجلي
١٦٧	لامرئ القيس	الطويل	أوصالي
١٣٤	المرار بن منقذ	الوافر	المقيلِ
٢٣	علباء بن أرقم	الطويل	السلم

٣١	لأبي مُكعِت	البيسط	ناما
٨٦	حميد بن ثور الهلالي	الوافر	السناما
٤٥	مجهول القائل	الخفيف	استديا
٢٧	المسيب بن علس	الطويل	مظلم
٤٩	علقمة الفحل	البيسط	مشكوم
٥٠	لزفر بن الحارث، وللاجحاف بن حكيم	الطويل	لائم
١٧١	محمد الأحوص	الوافر	الحسام
١٥٣	عنتره بن شداد	الكامل	ضمضم
١٥٤	زهير بن ربيعة المزني	الطويل	يحطم
٤٤	عمير شبيم التغلبي	الكامل	وليانا
٣٩	أبو المطاع بن حمدان	الطويل	يكون
٥٠	أفنون التغلبي	البيسط	بالبن
١٠٢	النابغة الجعدي	الوافر	هجاني
١٧٥	عمرو بن معدي كرب	الوافر	فليني
١٦٩	لسحيم بن وثيل	الوافر	تعرفوني

ثالثاً: فهرس الأعلام

الاسم	الصفحة
الأبذي	١٥٨، ١٦٨
الأحمر	١٩٢
الأخفش	٦٣، ٦٥، ٦٩، ٧١، ٧٣
الأشموني	٣٩، ٦٨، ٨٠، ١٢٧، ١٨٣
الأعلم	١٦٧
ابن الأعرابي	٧١، ٧٣، ١٠٢
ابن الأنباري	١٨٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٩
أبي بن كعب	٨٠
ابن أصبغ	١٦٠
ابن بابشاذ	٧٦، ٧٧، ١١٩
ابن بري	١٩١
البغدادي	٥٢، ١٦٧
أبي بكر بن عاصم	١٣٥
الجرجاني	١١٣
الجزولي	٤٣، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨

١٥٠	أبو جعفر الرعيني
١٣٤،٩١	الجوجري
١٩١	الجوهري
٢٢٠،٢٠٥،١٩١،١٦٦،١٢٦،١١٠،٨٥،٧٣	ابن جنبي
٧١	أبو حاتم
١٨٠	ابن الحاج
١٢١،٧٨	أبو الحسين بن أبي الربيع
١٩١	الحريري
٢٠٦	حسين رفعت حسين
١٩٢،١٣	الخليل بن أحمد
١٩١،١٦٥،١٦٣،١٥٤،١٥٢	ابن خروف
١٧١،٩٧	خالد الأزهري
٩٦،٩٤	الدباج
١١٩،٤٣،٤١	ابن درستويه
١٤٩،١٤٨،١٤٣،١٣٣،١٢٠،٨٦،٥١،٣٢	الرضي
١٣٢،١٣٠	الزجاج
٢١١،١٦٥	الزجاجي

الزركشي	١٩٠، ١٨٩
الزخشري	١٩٤، ١١٣، ١١٠، ٦٥
الزبيدي	١٦
السهيلي	١٩١
السيوطي	١٩٠، ١٨٨، ١٧٢، ١٤١، ١٣٣، ٧٣، ٧١، ٥٦، ٥٢، ٥٠، ٤٤، ٣٥ ٢٠٥، ١٩٢، ١٩١
ابن السراج	٨٥، ١٨٤
ابن سيده	١٩١، ١٢٧
سيويه	١٠٢، ١٠١، ٩٦، ٩٥، ٩٠، ٧٧، ٦٠، ٥٨، ٣٧، ٣٢، ٢٧، ٢٦، ١٣ ١٩٢، ١٨١، ١٨٠، ١١٧، ١١٣، ١١٢، ١٠٩
أبو سهل	١٩٢
سعيد الأفغاني	٢١٦
الشاطبي	١٩٢، ١٨٤، ١٣٣، ١١٥، ٩١، ٨٠
الشلوبين	١٥٧، ١٣٢، ١١٨، ١١٠
ابن الشجري	١٤١، ٣٢، ٢٦
الصبان	١٣٤، ٩٠، ٨٩
ابن الضائع	٩١

٧٧،٧٦	ابن طاهر
١٦٥،١٥٧،١٥٦،١٣٢،١٣٠،١١٠،٧١،٣٢،٢٦	أبو عليّ الفارسي
١٩٢	أبو عمرو بن العلاء
١٧١،١٦٥،١٥٩،١٢٢،١٠٢،٩١،٧٣،٦٩،٥٦،٣٩،٢٦	ابن عقيل
٨٠،٧٩	عبدالله بن مسعود
١٥١،١٤١،١٣٤،١٢٨،٩٨،٦١،٣٩،٢٦	عباس حسن
١٨٥،١٧٣	عبدالغني الدقر
١٩٢،١٥٩،١٥٧،١٥٦،٥٠	الفراء
٢٠٥	الفيروز آبادي
١٩١،١٨٨	ابن فارس
٨١،٤٥	فاضل السامرائي
١٩٢،١٣	الكسائي
١٥٩،١٥٧،١٥٦،٧٨،٥١،١٨	المبرد
٧٨،٦٧،٢٤،٢٣	المالقي
١٨٣،١٨٢،١٧٦،١٧١،١٥٨،٩٦،٩٠،٦٨،٦١،٥٣،٢٤،٢٣	المرادي
٩٧،٨٠	المكودي
١١٢،١١٠،١٠٩،١٠٧،١٠١،٩٩،٨٩،٧٣،٣٨،٢٤،٢٣،١٤	ابن مالك

١١٣، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٥٠، ١٥٩، ١٧١، ١٧٦، ١٨١	
١٩١، ١٨٢	
١٠١، ٩٩	أبو موسى
٢١٠، ٢٠٥	ابن منظور
١٥٠	مصطفى الغلابيني
٢٠١	محمد حسن عبدالعزيز
٢٢	محي الدين بن درويش
١٢٨	محمد عيد
٧٣، ٧١، ٢٢	النحاس
٢٥	ناظر الجيش
١٩١، ١٤٠، ٧١، ٦٧، ٦٥، ٦١، ٢٦، ٢٥	ابن هشام
١٢٦، ١٢٥	ابن هشام اللخمي
١٩٢	هشام الضرير
١٥٧	ابن يعيش
٥٨	يونس

رابعًا: فهرس المصادر والمراجع

أولاً: الرسائل العلمية:

- الاختيارات النحوية والصرفية، لابن الحفيد، رسالة ماجستير، لأيمن بن مرعي العمري، جامعة أم القرى، ١٤٢٨هـ - ١٤٢٩هـ.
- اختيارات أبي بكر الشنواني وآراؤه النحوية في كتابه الدرر البهية على شرح الأزهرية، رسالة ماجستير، لعبدالله بن مصطفى الشنقيطي، جامعة أم القرى ١١٤٢٨هـ - ١٤٢٩هـ.
- اعتراضات النحويين لسيوييه في شرح الكتاب للسيرافي، للدكتور سيف عبدالرحمن العريفي، كلية اللغة العربية بجامعة الإمام بالرياض عام ١٤١٥هـ.
- اعتراضات الرضي على ابن الحاجب في شرح الشافية - ماجستير - مهدي بن علي مهدي القرني، جامعة أم القرى، ١٤٢٠هـ - ١٤٢١هـ.
- اقتطاف الأزاهر والتقاط الجواهر، لأبي جعفر الرعيني، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٠١هـ.
- المسائل النحوية في كتاب منال الطالب في شرح طوال الغرائب، رسالة ماجستير، لناصر محمد عسيري، جامعة أم القرى، ١٤٢٤هـ.

ثانياً: الكتب والمصادر:

- الإجماع في الدراسات النحوية، حسين رفعت حسين، عالم الكتب القاهرة - ٢٠١٠م.

- الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأصول في النحو، محمد بن سهل بن السراج البغدادي، تحقيق عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.
- الأصول، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة.
- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت - ٢٠٠٢ م.
- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني، التقدم بشارع محمد علي بمصر.
- الإعراب في جدل الإعراب، لأبي البركات عبدالرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية - ١٩٥٧ م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، دار المعرفة الجامعية - ٢٠٠٦ م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق جودة مبروك، مكتبة الخانجي - القاهرة.
- الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت - ١٩٧٩ م.
- إسفار الفصيح، محمد بن علي الهروي النحوي، تحقيق أحمد بن سعد قشاش الجامعة الإسلامية - ١٤٢٠ هـ.
- ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، يحيى بن محمد الشاوي المغربي، تحقيق عبدالرزاق السعدي، دار الأنبار، العراق - ١٤١١ هـ.

- ارتشاف الصَّرْب من لسان العرب، لأبي حيَّان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة- ١٤٢٨هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبدالله جمال الدين بن يوسف الأنصاري المصري، المكتبة العصرية، بيروت.
- أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد الحسيني العلوي، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، دار سعد الدين.
- البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع، تحقيق الدكتور عياد الشبتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت- ١٤٠٧هـ.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني، دار الكتب العلمية، بيروت- ١٤١٨هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر- ١٣٩٩هـ.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيَّان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هندراوي، دار القلم، دمشق- ١٤١٨هـ.

- تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد مرتضى الزبيدي، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، التراق العربي - ١٣٨٥هـ.
- تفسير الرازي، للرازي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤٢٠هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق عبدالرحمن علي سليمان، دارالفكر العربي، القاهرة - ١٤٢٢هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي، دار الكتب العلمية، بيروت - ١٤١٣هـ.
- جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، بيروت - ١٤١٤هـ.
- جبهة اللغة، محمد بن الحسن بن دريد، تحقيق الدكتور رمزي بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، للصبان، تحقيق طه سعد، المكتبة التوفيقية.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبدالقادر البغدادي، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة - ١٤١٨هـ.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق حمدو طماس، دار المعرفة، بيروت - ١٤٢٦هـ.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق مصطفى عبدالشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت - ١٤٢٥هـ.

- ديوان عمرو بن معدي كرب، تحقيق مطاع الطرايشي، مجمع اللغة العربية، دمشق- ١٤٠٥هـ.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، للأشموني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت.
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد، والدكتور محمد المختون، هجر، ١٤١٠هـ.
- شرح أشعار الهذليين، الحسن بن الحسين السُّكري، تحقيق عبدالستار أحمد فراج، مكتبة دار العروبة، القاهرة.
- شرح ابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل، دار التراث، القاهرة- ١٤٠٠هـ.
- شرح اختيارات المفضل، الخطيب التبريزي، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت.
- شرح شذور الذهب، محمد عبدالمنعم الجوجري، تحقيق نواف الحارثي، الجامعة الإسلامية.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق عبدالمنعم هريري، دار المأمون للتراث.
- شرح الرضي على الكافية، للرضي، دار الكتب الوطنية، بنغازي.

- شرح المكودي على ألفية ابن مالك، عبدالرحمن صالح المكودي، تحقيق الدكتور فاطمة الراجحي، جامعة الكويت - ١٩٩٣ م.
- شرح المفصل، ابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهرى، تحقيق محمد باسل، دار الكتب العلمية، بيروت - ١٤٢١ هـ.
- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، دار الكتب العلمية، بيروت - ١٤١٩ هـ.
- شرح المعلقات التسع، لأبي عمرو الشيباني، تحقيق عبدالمجيد همّو، مؤسسة الأعلمي للطبوعات، الطبعة الأولى، بيروت - ١٤٢٢ هـ.
- الصحاح، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين محمد السخاوي، دار الجيل، بيروت ١٤١٢ هـ.
- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس.
- طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة.
- الفن ومذاهبه في النثر العربي، أحمد شوقي، دار المعارف، مصر.
- القاموس المحيط، للفيروز آبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- القياس في اللغة العربية، محمد حسن عبدالعزيز، دار الفكر العربي، القاهرة.

- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- اللمع في العربية، لابن جنّي، تحقيق الدكتور سميح أبو معلي، دار مجدلاوي، ١٩٨٨م.
- لسان العرب، لابن منظور، دار المعارف، القاهرة.
- لمع الأدلة، ابن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، الجامعة السورية، ١٣٧٧هـ.
- المبدع في التصريف، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق الدكتور عبدالحميد السيد طلب، مكتبة دار العروبة - ١٤٠٢هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق.
- المسائل البصريّات، لأبي علي الفارسي، تحقيق محمد الشاطر أحمد، مطبعة المدني، القاهرة.
- المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، علي توفيق الحمد، ويوسف جميل الزعبي، دار الأمل، الأردن.
- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، مصر.
- المعجم الفلسفي، مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشئون المطابع، القاهرة، ١٤٠٣هـ.
- المقرب ومعه مُثُلُ المقرب، ابن عصفور، تحقيق عادل الموجود، وعلي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت.

- المتضرب، للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضية، عالم الكتب، بيروت.
- المفضليات، تحقيق أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة.
- المقاصد الشافية في شرح الخُلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، ١٤٢٨هـ.
- المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبدالعزيز الجزولي، تحقيق الدكتور شعبان عبدالوهاب، أم القرى للطبع والنشر، ١٤٠٨هـ.
- الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، ١٩٩٦م.
- المنصف، لابن جنبي، تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، دار إحياء التراث القديم.
- المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم، ابن بشر الأمدي، دار الجيل بيروت، ١٤١١هـ.
- الموجز في قواعد اللغة العربية، سعيد الأفغاني، دار الفكر - بيروت، ١٤٢٤هـ.
- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء، للمرزباني، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى - ١٤١٥هـ.
- مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الفكر، بيروت.
- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ١٩٩٣م.

- معاني النحو، فاضل السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب - القاهرة.
- معاني القرآن، للفراء، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، الطبعة الأولى.
- معجم القواعد العربية في النحو والتصريف، عبدالغني علي الدقر، دار القلم دمشق - الطبعة الأولى - ١٤٠٦هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الدكتور عبداللطيف محمد الخطيب، السلسلة التراثية.
- مايجوز للشاعر في الضرورة، محمد بن جعفر القزاز القيرواني، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور صلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت، بإشراف دار الفصحى بالقاهرة.
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف - مصر.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، دار المعارف، مصر.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية - بيروت.
- الواضح في علوم القرآن، مصطفى ديب البغا، دار الكلم الطيب/ دار العلوم الإنسانية - دمشق.
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

خامسًا: فهرس الموضوعات

المحتويات

١	الملخص بالعربية.....
٣	الملخص بالانجليزية.....
٥	المقدمة.....
١٢	التمهيد.....
١٣	التعقبات والاعتراضات والاستدراكات والمؤاخذات وأسبابها.....
٢٠	الفصل الأول: حروف المعاني وفيها المباحث التالية:.....
٢١	المبحث الأول: معنى (أن) في نحو: "والله أن لو فعلت".....
٣٠	المبحث الثاني: مجيء خبر إنّ نهياً.....
٣٥	المبحث الثالث: زيادة الفاء في خبر إنّ وأنّ ولكنّ.....
٤١	المبحث الرابع: زيادة (لا) على (بل) في النفي والنهي.....
٤٧	المبحث الخامس: دخول (أم) على أسماء الاستفهام.....
٥٥	المبحث السادس: دخول حرف الجر على مهما.....
٥٨	المبحث السابع: لزوم (من) في تمييز كائين.....
٦٣	المبحث الثامن: تعلق الكاف.....
٧٠	الفصل الثاني: الأسماء وفيها المباحث التالية:.....
٧١	المبحث الأول: تخفيف ياء (لا سيّما).....

- المبحث الثاني: الفصل بين (إذن) ومنصوبها بالظرف..... ٧٦
- المبحث الثالث: إثبات ألف (أنا) في الوصل ٨٣
- المبحث الرابع: نعت اسم الإشارة بعد (أي) في النداء..... ٨٨
- المبحث الخامس: العلم الأعجمي الممنوع من الصرف..... ٩٤
- المبحث السادس: علمية ذي الغلبة..... ٩٩
- المبحث السابع: نصب تابع ما أضيف إليه اسم الفاعل المعرف بأل ١٠٤
- المبحث الثامن: رتبة تعريف عطف البيان ومتبوعه..... ١٠٩
- المبحث التاسع: الفعل المتعدي بنفسه وبحرف الجر..... ١١٤
- المبحث العاشر: إعمال المصدر مجموعاً..... ١٢٥
- المبحث الحادي عشر: عمل المصدر المضاف والمعرف بأل ١٣٠
- المبحث الثاني عشر: إعراب (كَلِّمًا)..... ١٣٧
- المبحث الثالث عشر: ترخيم (صلمعة بن قلمعة)..... ١٤٣
- الفصل الثالث: الأفعال وفيها المباحث التالية:..... ١٤٦
- المبحث الأول: باب مضارع الثلاثي الدال على الغلبة..... ١٤٧
- المبحث الثاني: وقوع المنفي (بلم) حالاً..... ١٥٢
- المبحث الثالث: (قد) مع الماضي الواقع حالاً..... ١٥٦
- المبحث الرابع: ناصب (يمين الله) في القسم..... ١٦٣

المبحث الخامس: حذف فعل الشرط دون تعويض (لا) من المحذوف.....	١٦٨
المبحث السادس: حذف نون الوقاية مع صيغ التعجب.....	١٧٤
المبحث السابع: ما شذ من (أفعل) في التعجب.....	١٧٨
الفصل الرابع: الأصول النحوية التي اعتمدها أبو حيان في تعقباته على ابن عصفور، وفيها	
المباحث التالية:.....	١٨٧
المبحث الأول: السماع.....	١٨٨
المبحث الثاني: القياس.....	١٩٩
المبحث الثالث: الإجماع.....	٢٠٥
المبحث الرابع: العلة.....	٢١٠
المبحث الخامس: استصحاب الحال.....	٢١٦
المبحث السادس: الاستحسان.....	٢١٩
الخاتمة.....	٢٢٢
الفهارس الفنية.....	٢٢٤
أولاً: فهرس الآيات القرآنية.....	٢٢٥
ثانياً: فهرس الشواهد الشعرية.....	٢٣١
ثالثاً: فهرس الأعلام.....	٢٣٥
رابعاً: فهرس المصادر والمراجع.....	٢٤١

خامساً: فهرس الموضوعات ٢٥١